Document: IFAD12/1/R.6
Agenda: 5(a)
Date: 22 January 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التوجهات الاستراتيجية

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Paul Winters
نائب الرئيس المساعد
دائرة الاستراتيجية والمعرفة
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Ronald Hartman
مدير شعبة الانخراط العالمي
والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Leon Williams
كبير موظفي الشراكات (تجديد الموارد)
رقم الهاتف: 2809 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – الدورة الأولى
روما، 13-14فبراير/شباط 2020

للموافقة

المحتويات

موجز تنفيذي	**ii**
أولاً ـ مقدمة	1
ثانياً- انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع في المناطق الريفية	2
ثالثاً- الأولويات الاستراتيجية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	6
ألف ـ قوة الصندوق في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية	6
باء ـ استعراض التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	9
جيم – مجالات التركيز المخصوصة	13
رابعاً ـ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: نموذج العمل والطرائق التشغيلية	23
ألف – برنامج القروض والمنح	23
باء ـ برنامج تمويل القطاع الخاص	27
جيم ـ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +	30
دال ـ برنامج المِنح العادية	32
هاء ـ الكفاءة التنظيمية	35
خامسا ـ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التمويل من أجل تحقيق الأثر	37
ألف ـ خارطة الطريق المالية لتحقيق الاستدامة وأقصى أثر	37
باء ـ التمويل المقترح لتحقيق أثر أكبر	40
سادسا ـ الاستنتاجات	44

الملاحق

الملحق الأول	إجمالي مخصصات برنامج القروض والمنح، موزعة حسب فئة الدخل
الملحق الثاني	افتراضات النموذج المالي

موجز تنفيذي

-1 **مع بقاء عشر سنوات فقط على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع الركود الذي أصاب التقدم المحرز نحو إنهاء الفقر المدقع، وتحقيق الأمن الغذائي، فإن الصندوق بحاجة لأن يُصعّد من أثره.** ولأن الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي يتمركزان، بصورة متزايدة، في المناطق الريفية من البلدان منخفضة الدخل، مع بقاء جيوب من الفقر في البلدان متوسطة الدخل، فإن للصندوق دورا مخصوصا، يمكن له أن يلعبه في قيادة الدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني. ويعيش ثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، ويعد الأشخاص الأكثر هشاشة - وهم النساء، والشباب، والسكان الأصليون، والأشخاص ذوو الإعاقة، وغيرهم من المجموعات الضعيفة الأخرى - الأكثر تأثرا. ويمثل الاستثمار في هؤلاء السكان الريفيين جوهر ولاية الصندوق الذي يمتلك خبرة تمتد على مدى 40 عاما في هذا المجال.

-2 **هنالك حاجة لإجراءات ملحة ولجهود متضافرة لبناء الازدهار الريفي والأمن الغذائي والصمود بهدف ضمان ألا يترك السكان الريفيون يتخلفوا عن الركب.** ومع أن الزراعة تبقى مفتاح ازدهار السكان الريفيين، إلا أنها تتعرض للتهديد بسبب تغير المناخ واندلاع النزاعات، مما يقوض الجهود المبذولة لخلق سبيل مستدام للمضي قدما. والعديد من البلدان التي تواجه أكبر قدر من التحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعاني من مديونية حرجة، في الوقت الذي غدت فيه المساعدة الإنمائية شحيحة، واستقرت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي بحدود 6 في المائة من إجمالي المساعدة على مدى عشرين عاما.

-3 **تتمثل رؤية الصندوق في خلق اقتصادات ريفية مستدامة وشمولية نابضة بالحياة، حيث يعيش البشر متحررين من الفقر المدقع والجوع.** وباعتباره المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة المكرسة حصرا لتحويل الزراعة، والاقتصادات الريفية، وأنظمة الأغذية لجعلها أكثر شمولية وإنتاجية وصمودا واستدامة، يتوجب على الصندوق أن يُصعد من جهوده. وتمنحه عقودٌ من الخبرة، وقاعدة معتبرة من المعارف ميزةً نسبية في قيادة الإجراءات في هذا المجال. ترفد استثمارات الصندوق المستهدفة والتي تدعم ملايين السكان الريفيين الذين يواجهون خطر تركهم يتخلفون عن الركب أكثر من غيرهم عمل المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتشير التقديرات إلى أن استثمارات الصندوق السنوية قد زادت من إنتاج 15 مليون من المزارعين على نطاق صغير، ورفعت قيمة مبيعات 16 مليون مستفيد، وحسنت من صمود 9 ملايين مستفيد، وزادت من دخول 20 مليون من سكان الريف نساء ورجالا.

-4 **الصندوق ملتزم بمضاعفة أثره بحلول عام 2030، بحيث يمكن أن يرفع من دخول 40 مليون ريفي من النساء والرجال، مع زيادة الكفاءة والاستدامة لتعزيز القيمة المتحققة مقابل المال المنفق.** خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سوف يُصعد الصندوق من دعمه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري، وتعزيز قدرته على تجميع التمويل من خلال أدوات مختلفة. وزادت هذه التغييرات في نموذج عمل الصندوق في السنوات الأخيرة، التي تسارعت خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، من قدرته على إيصال ولايته على المستوى القطري. ويتم حاليا تنفيذ عمليات أكبر حجما وأقل عددا، مترافقة بالمزيد من التمويل المشترك، وقدر أكبر من الاعتراف بالحاجة لمواءمة النهج للبلدان في المرحلة الانتقالية التي تمر بها، وجهود أقوى لاستهداف الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والتطرق لمواضيع التعميم وهي (البيئة، وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية)، وحضور ميداني أكبر نتيجة للامركزية، الأمر الذي سمح بقدر أكبر من الانخراط السياساتي، وإرساء شراكات أكثر فعالية على المستوى القطري. ومع الجهود الرامية لتعزيز جودة الحافظة وأدائها ومخرجاتها، تتم تجربة أدوات جديدة مثل الإقراض المستند إلى النتائج، والعمليات الإقراضية الإقليمية، ومرفقي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات، والمساعدة التقنية مستردة التكاليف مع احتمال توسيعها في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

5- **سيتم تعظيم هذا النهج البرامجي على المستوى القطري من خلال برنامج جديد لتمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة +**، الذي يبني على خبرة البرنامج الأصلي للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويسمح برنامج تمويل القطاع الخاص للصندوق بتوفير الموارد بصورة مباشرة للقطاع الخاص، وسوف يقوم بتجميع استثمارات القطاع الخاص وجعل خبرته وابتكاراته متاحة لصالح المنتجين على نطاق صغير والمجتمعات الريفية، مع التركيز على خلق فرص العمل للشباب والنساء. ومن خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + سوف يقوم الصندوق أيضا بتوفير تمويل المناخ المستند إلى المنح، وبخاصة للبلدان منخفضة الدخل، حيث يعتبر تغير المناخ أحد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. وسوف يرفد هذان البرنامجان الجديدان برنامج القروض والمنح وغيره من أنشطة الصندوق، وسيخلقان الاتساقات التي ستسمح للصندوق بتوسيع نطاق أثره بحلول عام 2030. وسيكون النهج البرامجي المعزز على المستوى القطري متجذرا في إطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة، وسيعزز من مساهمة الصندوق في أهداف التنمية المستدامة.

6- **ولتحقيق رؤيته وللوصول إلى مستوى أعلى من الأثر، سوف يحتاج الصندوق لأن يبقي تركيزه على هذه المجالات التي تعتبر حاسمة لتحويل نظم الأغذية**. يتطلب إجراء التحويل العمل بصورة مباشرة مع المجموعات المهمشة التي تعاني من فقر مدقع لضمان أن يتم إدماجها في الجهود الرامية إلى بناء مستقبل مستدام وصامد. وبالتالي فإن الصندوق سوف يبقي على تركيزه على مواضيع التعميم الأربعة، وسيتوسع في إدماجها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيوسع أيضا من جهوده في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تمثل الأزمات الممتدة الأسباب الجذرية للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. ومن الأمور الهامة أيضا لتعزيز النتائج المستدامة ضمن نهج برامجي معزز على المستوى القطري، توسيع الشراكات مع جملة أوسع من الجهات الفاعلة، والوصول إلى التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

7- **تمركز جهود الصندوق لمضاعفة أثره بحلول عام 2030 على هيكلية مالية جديدة ستضعه على مسار مالي مستدام ومتين**. وتستند الهيكلية المالية الجديدة على العديد من العوامل الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر، وتخطيط رأس المال، والاستخدام الكفؤ لأنماط مختلفة من الموارد، تسهم هذه العناصر جميعها في استدامة الموارد. إذ ستشكل سياسة كفاية رأس المال التي تمت المصادقة عليها حديثا، وسياسة السيولة المعدلة ركيزتي الإصلاح المالي، ولضمان أن يتمكن الصندوق من إيصال ولايته بدون تآكل قاعدته الرأسمالية، تم إدخال مفهوم خط الأساس المستدام لتجديد الموارد، وهو يتطلب أن يغطي مستوى موارد التجديد على الأقل: (1) التعويض عن الالتزامات التي تمت المصادقة عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ (2) التمويل المسبق للالتزامات الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ (3) برنامج المنح الاعتيادي في الصندوق؛ (4) النفقات التشغيلية. كذلك فإن الإصلاح الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا لآلية إطار القدرة على تحمل الديون سيشكل جزءا رئيسيا في الهيكلية المالية المعززة، ويربط تجديد الموارد بمستويات إطار القدرة على تحمل الديون بأسلوب مستدام. ويتمثل طموح الصندوق في زيادة التمويل الذي يوفره لجميع البلدان من خلال مزيد من الرفع المالي لميزانيته عبر الاقتراض، بهدف زيادة المخصصات لجميع مجموعات البلدان المؤهلة.

8- **ولكي يحقق الصندوق طموحه المتمثل في مضاعفة أثره بحلول عام 2030، والاستمرار في تركيزه على البلدان منخفضة الدخل، يتوجب على الدول الأعضاء أن تختار سيناريوهات مالية أعلى للتجديد الثاني عشر للموارد**. تعرض هذه الوثيقة خمسة سيناريوهات للتجديد الثاني عشر للموارد مع مستويات من المساهمات تتراوح بين 900 مليون دولار أمريكي و1.7 مليار دولار أمريكي وذلك لاستخدامها في المناقشات الأولية. وبموجب السيناريوهين الأوليين (900 مليون دولار أمريكي و1.1 مليار دولار أمريكي)، سوف يتقلص برنامج القروض والمنح في الصندوق مقارنة بالتجديد الحادي عشر للموارد، ومن هنا فإن أثره ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف تتراجع بصورة موازية. وسيكون تقليص هذا الأثر أكثر وضوحا في

البلدان منخفضة الدخل، حيث المديونية الحرجة أعلى ما يكون، وذلك لأن مخصصاتها من الموارد سوف تشهد تراجعا شديد الانحدار. وذلك لأن المستوى المستدام الأعظم لإطار القدرة على تحمل الديون لن يبلغ مستواه في فترة التجديد الحادي عشر للموارد (596 مليون دولار أمريكي) إلا إذا وصل تجديد الموارد إلى 1.5 مليار دولار أمريكي (السيناريو 4) أو 1.7 مليار دولار أمريكي (السيناريو 5) بمساهمات جديدة من الجهات المانحة – وهما السيناريوهان المفضلان لدى إدارة الصندوق. ويعني هذا الأمر أن التمويل للبلدان منخفضة الدخل، على وجه العموم، وبخاصة تلك التي تعاني من مديونية حرجة، سوف يكون أقل من مستوياتها في فترة التجديد الحادي عشر للموارد ما لم تطرأ زيادة على مساهمات التجديد. وفي هذين السيناريوهين حيث تزداد مساهمات تجديد الموارد وتستخدم للرفع المالي (السيناريو 4 بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي والسيناريو 5 بما يعادل 1.7 مليار دولار أمريكي)، ينمو الأثر بصورة معتبرة، إلا أنه ولكي يزيد الصندوق من أثره في البلدان منخفضة الدخل، حيث يبقى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي أعلى بصورة متعنتة، ويغدو متمركزا بصورة متزايدة، هنالك حاجة لزيادة في الموارد على مستوى السناريو الأعلى، ألا وهو (1.7 مليار دولار أمريكي).

9- **لا تتطلب مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030 زيادة الموارد فحسب، ولكنها تتطلب أيضا الاستمرار في الإصلاحات الجارية وإدخال المزيد من الإجراءات الإضافية في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** وتتمثل الرؤية في أن يتحرك مركز ثقل الصندوق بصورة متزايدة إلى الميدان، بحيث يكون أقرب إلى القضايا الإنمائية التي تحتاج إلى المعالجة، بهدف تنفيذ نهج برامجي بصورة كاملة. كذلك يعتمد تعزيز قدرة الصندوق على الإيصال والمساهمة بصورة أعظم في خطة 2030 للتنمية المستدامة، إلى حد كبير على امتلاك الموارد البشرية الداعمة، وتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر. وعلى وجه العموم، فإن الصندوق على المسار الصحيح في إدخال هذه التغييرات، وإعادة موضعة نفسه لزيادة أثره بصورة معتبرة في صفوف المجموعات المهمشة التي تعاني من الفقر المدقع، شريطة استلامه للاستثمارات الحاسمة من خلال عملية تجديد الموارد، والتمويل لأغراض تنمية القدرات.

أولاً - مقدمة

1- **يعتمد الإيفاء بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على العمل في المناطق الريفية، حيث يتمركز الفقر المدقع والجوع.** شهدت العقود الماضية تقدماً معتبراً في الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك في المناطق الريفية. ولكن ومع أن التوجهات الإجمالية كانت إيجابية، بدأ انعدام الأمن الغذائي بالارتفاع مجدداً وبدأ الفقر المدقع يتمركز بصورة متزايدة في عدد من البلدان منخفضة الدخل (ما يربو بقليل عن 30 بلداً)، وفي جيوب من الفقر المدقع في البلدان متوسطة الدخل. وأما المحركات الرئيسية لهذه التوجهات فهي تغير المناخ والنزاعات، إذ أن السكان الريفيين هم من يتحمل عبء هذه التحديات، وهم يشكلون حوالي ثلاثة أرباع أشد الناس فقراً ومعاناةً من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وعبر جميع البلدان يسود انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع في الغالب بين أكثر المجموعات ضعفاً (بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة) في المناطق الريفية.

2- **تبقى الزراعة مفتاح ازدهار هذه المجموعات المهمشة والتي تعاني من الفقر المدقع باعتبارها مشغّل رئيسي، ومحرك لخلق فرص العمل.** أكدت الدلائل الأخيرة على أن النمو في الزراعة أكثر فعالية بمرتين إلى ثلاث مرات في الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي من نفس حجم النمو المولَّد خارج قطاع الزراعة.[1] ومع أن أثر الزراعة على نمو غيرها من القطاعات غير الزراعية في الحد من الفقر المدقع يتقلص مع وصول البلدان إلى مستويات أعلى من الدخل، إلا أن الدلائل تشير إلى أنه، وحتى في الأنشطة غير الزراعية المرتبطة بالزراعة، بما في ذلك التجارة والنقل والتجهيز الزراعي، فإنها تقلل من الفقر المدقع أكثر من غيرها من الأنشطة غير الزراعية الأخرى. ويمكن للترويج لاستثمار القطاع الخاص في هذه المجالات أن يدعم بصورة أكبر الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي.

3- **يلعب الصندوق دوراً محورياً في محاربة الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي، لأنه المنظمة الإنمائية العالمية الوحيدة المكرسة حصراً لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية ونظم الأغذية لجعلها أكثر شمولية وإنتاجيةً وصموداً واستدامة.** يستهدف الصندوق مئات الملايين من السكان الريفيين الذين يواجهون أكثر من غيرهم خطر تركهم يتخلفون عن الركب، وبخاصة المنتجين الفقراء على نطاق صغير والنساء والشباب وغيرهم من المجموعات الضعيفة. وقد صممت استثمارات الصندوق لتوليد سبيل منتج يفضي إلى رفاه السكان الريفيين، مع بناء صمودهم في وجه تغير المناخ والهشاشة. ويفصّل الصندوق نهجه حسب الاحتياجات القطرية، مع الإبقاء على تركيزه القوي على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء. ويعد الصندوق لاعباً محورياً يتمتع بخبرة لمدة 40 عاماً وبمعرفة تقنية قوية ترفد إجراءات المنظمات الإنمائية الأخرى للتطرق لأهداف التنمية المستدامة.

4- **وبالاعتراف بأن الصندوق لابد له من أن يصعّد مساهمته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويحسن من فعاليته في تحقيق مهمته، أجرى الصندوق حواراً مع دوله الأعضاء لتحديد آليات لمضاعفة أثره بحلول عام 2030.** تعرض وثيقة الصندوق 2.0: سبيل للمضي قدماً، والتي نوقشت بصورة مسهبة مع الدول الأعضاء، الرؤية الرامية إلى مضاعفة الأثر الإنمائي للصندوق، من خلال تحديد واستخدام الموارد لتعظيم الأثر من خلال جملة متعددة من الأدوات. وتؤكد رؤية الصندوق 2.0 على أهمية الاستدامة المالية، التي تتطلب أن تتطابق التدفقات المالية الداخلة على الأقل مع التدفقات الخارجة لتجنب تآكل القاعدة الرأسمالية للصندوق.

[1] استناداً إلى سلسلة من المقالات التي أصدرها البنك الدولي والمؤسسة الدولية لبحوث السياسات الغذائية والمنشورة في التنمية العالمية وللحصول على موجز لها يرجى الرجوع إلى:
Christiaensen, Luc and Martin, Will. (2018) "Agriculture, structural transformation and extreme poverty reduction: Eight new insights." *World Development 109*: 413-416. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.05.027

ومن بين أهم العناصر، التطرق للقضايا المالية ذات الصلة بإطار القدرة على تحمل الديون، وهو موضوع إصلاح حظي بالمصادقة عليه أخيراً.

5- **سلّطت رؤية الصندوق 2.0 الضوء على أن برنامج القروض والمنح سوف يبقى حجر الأساس للدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان، ولكن لابد من اتخاذ إجراءات رديفة إضافية لتوسيع برنامج عمل الصندوق الإجمالي وأثره الإنمائي.** وتتضمن هذه الإجراءات زيادة الرفع المالي للموارد الأساسية لزيادة توفير التمويل لجميع المقترضين، وبرنامجاً لتمويل القطاع الخاص لتسريع النمو الريفي وخلق فرص العمل للشباب والنساء، وآلية إقراضية (على شكل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +)، يستهدف في المقام الأول البلدان منخفضة الدخل، لاستخدام تمويل المناخ لتعزيز الصمود بناءً على خبرة الصندوق التي اكتسبها من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الأصلي. وقد صممت هذه الإجراءات لتوسيع قاعدة موارد الصندوق وتوفير قنوات جديدة للدعم وبناء الاتساقات بين هذه الطرائق المختلفة.

6- **سيتطلب التنفيذ الناجح لرؤية الصندوق 2.0 أن يعزز الصندوق من جهوده الإصلاحية الأخيرة وأن يقوي من نهجه البرامجي على المستوى القطري خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** كما تم تسليط الضوء عليه في وثيقة "الصندوق في منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد"، فقد أدخل التجديد الحادي عشر للموارد نموذج عمل جديد وإصلاحات متعددة، بما في ذلك قدر كبير من اللامركزية، الذي أدى إلى تعزيز فعالية الصندوق واستجابته لزبائنه، وشذّب من فرضية قيمة الصندوق. وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد هنالك حاجة لجهود متسقة لاستكمال التغيّرات وتعزيز الانخراط القطري.

7- **توفر هذه الوثيقة استعراضاً عريضاً للتحديات الحالية فيما يتعلق بالفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي، وتصف كيف يمكن للصندوق أن يتخذ الإجراءات خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية.** تستقي هذه الوثيقة من رؤية الصندوق 2.0، ولكنها تركز على فترة التجديد الثاني عشر للموارد (2022-2024)، وعلى جملة محددة من الإجراءات التي سيتخذها الصندوق خلال هذه الفترة لتحسين فعاليته، وزيادة أثره الإنمائي. وتعتبر هذه الفترة فترةً حاسمةً لأن العديد من هذه الأنشطة التي ستتم المبادرة فيها أثناء هذه السنوات ستستكمل قبيل عام 2030 أو أثناءها.

8- **وأما هيكل هذه الوثيقة فهو على النحو التالي:** يوفر المقطع الثاني تقديرا للتحديات التي يواجهها تحقيق هدف التنمية المستدامة الأول (القضاء على الفقر المدقع)، وهدف التنمية المستدامة الثاني (القضاء على الجوع) في المناطق الريفية. ويوفر المقطع الثالث استعراضاً للتوجه الاستراتيجي للصندوق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، بما في ذلك القضايا الرئيسية التي يتوجب النظر فيها خلال هذه الفترة التي أثارتها الدول الأعضاء في المناقشات الجارية. في حين يسلّط المقطع الرابع الضوء على العناصر الرئيسية لنموذج عمل الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر. ويتطرق المقطع الخامس للقضايا المالية موفراً خارطة طريق نحو الاستدامة المالية للصندوق، ويقترح السيناريوهات المالية المبدئية لفترة التجديد الثاني عشر للموارد. وأخيراً يعرض المقطع السادس الاستنتاجات.

ثانياً- انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع في المناطق الريفية

9- **منذ عام 1990، كان تراجع الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي كبيراً.** ففي الفترة ما بين عام 1990 و2015، شهد العالم تراجعاً من 50 إلى 14 في المائة من عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، حيث تراجع العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من فقر مدقع من 1.9 مليار شخص إلى 836 مليون شخص. وعلى مدى الفترة ذاتها تراجعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الأقاليم النامية بحوالي النصف، من 23.3 إلى 12.9 في المائة.[2] إلا أن معدلات الفقر المدقع في المناطق الريفية

[2] الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015*. (نيويورك: الأمم المتحدة، 2015).

(17.2 في المائة) بقيت أعلى بثلاث مرات من مثيلاتها في البيئات الحضرية (5.3 في المائة)، حيث مازال 79 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية.[3]

الشكل الأول

تقديرات أعداد وانتشار الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية حسب فئة البلد 2005 – 2018[أ]

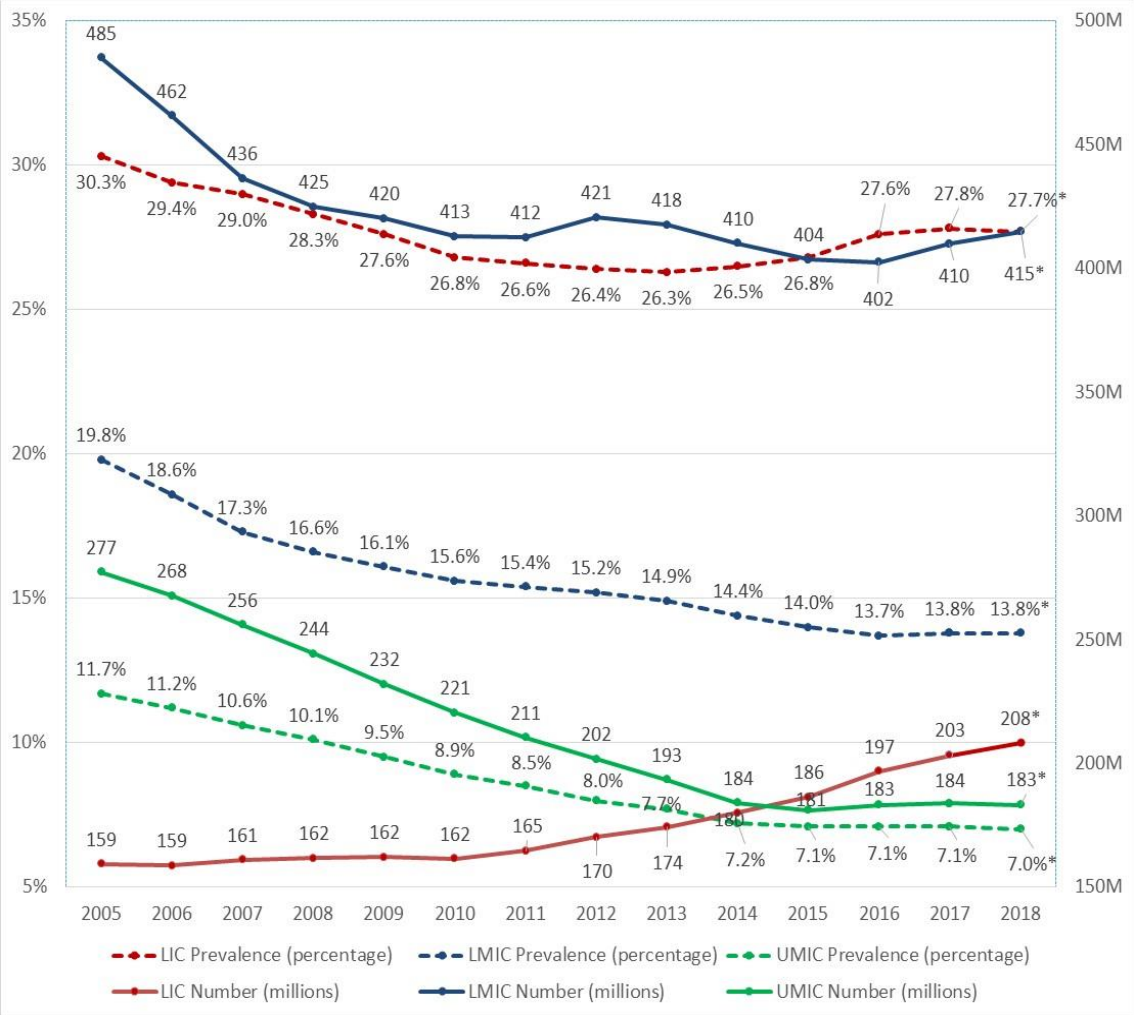

* بيانات 2018 هي إسقاطات للقيم.

[أ] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونسيف، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019. الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. (روما، منظمة الأغذية والزراعة: 2019).

UMIC Prevalence (percentage)	الانتشار في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (نسبة مئوية)
UMIC Number (millions)	عدد الأشخاص في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (بالملايين)
LMIC Prevalence (percentage)	الانتشار في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (نسبة مئوية)
LMIC Number (millions)	عدد الأشخاص في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (بالملايين)
LIC Prevalence (percentage)	الانتشار في البلدان منخفضة الدخل (نسبة مئوية)
LIC Number (millions)	عدد الأشخاص في البلدان منخفضة الدخل (بالملايين)

[3] البنك الدولي، *الفقر المدقع وتقاسم الرخاء 2018: تجميع لغز الفقر المدقع*، (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، 2018).

10- **انعدام الأمن الغذائي في ارتفاع مرةً أخرى، والفقر المدقع يغدو أكثر تمركزاً في بلدان معينة وأقاليم معينة ضمن البلدان.** ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في السنوات الثلاث الأخيرة من 785 مليون شخص عام 2015 إلى أكثر من 820 مليون شخص عام 2018.[4] و تتمركز معظم هذه الزيادة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وهي ترتبط بالهشاشة والتقلبات المناخية المتطرفة والتباطؤ الاقتصادي. وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وصل التقدم إلى مرحلة لم يعد يتجاوزها (الشكل الأول). وغدا الفقر المدقع، الذي مازال ريفياً بصورة طاغية، أكثر تمركزاً، و بحلول عام 2030 يتوقع لحوالي 31 بلداً، ومعظمها تعاني من أوضاع هشة، و تقع في أفريقيا جنوب الصحراء أن تمثل حوالي 80 في المائة من السكان الذين يعانون من فقر مدقع في العالم.[5] وحتى في البلدان منخفضة الدخل فإن الفقر المدقع غالباً ما يكون متمركزاً في أقاليم معينة. وفي واقع الأمر فإن 39 بلدا من أصل 46 بلدا من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مازال يتسم بوجود بؤرة واحدة على الأقل من بؤر الفقر المدقع، وكذلك الأمر بالنسبة لـ 18 بلداً من أصل 52 بلداً من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وتنحو هذه البلدان لأن تتسم بمزيج من النزاعات والمخاطر العالية للكوارث الطبيعية والنظم الإيكولوجية الهشة وبعد جيوب الفقر عن المناطق الحضرية ذات الكثافة العالية.[6]

11- **في جميع البلدان، يبقى انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع أشد حدةً بين المجموعات الريفية المهمشة، وبخاصة بين النساء والشباب.** ترتفع معدلات الفقر المدقع بين الأطفال إلى حوالي الضعف مقارنةً بالبالغين، كذلك فإن احتمال أن يكون البالغين الأصغر سناً (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 سنة) فقراء أعلى بمرة ونصف من البالغين الأكبر سناً. وعلى مستوى العالم، فإن احتمال أن تكون النساء فقيرات أعلى بنقطتين مئويتين من الرجال، كما أن الفقر المدقع أعلى بسبع نقاط مئوية بين النساء في سنوات الإنجاب الرئيسية التي تتراوح ما بين (20-34 سنة) في أفريقيا جنوب الصحراء.[7] ويشكل السكان الأصليون حوالي 5 في المائة من إجمالي سكان العالم (370 مليون شخص في حوالي 90 بلداً)، إلا أنهم يشكلون حوالي 15 في المائة من السكان الذين يعانون من فقر مدقع في العالم.[8] وهنالك أيضاً إدراك متزايد للرابط بين الفقر المدقع والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في المناطق الريفية. وبالتالي فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثماراً مباشراً في هذه المجموعات الريفية المهمشة.

12- **ولجعل الأمور أكثر سوءاً، يهدد تغير المناخ بتقويض المكاسب المتحققة في هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني وبخاصة في وجود تحديات بالمناطق الريفية.** وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تغير المناخ سوف يدفع بأكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030، مع كون نصف هذه الزيادة في الفقر المدقع نتيجة لضرره على الزراعة.[9] وقد تؤثر أحداث الطقس الأكثر تواتراً وشدة في المردودات علاوةً على كونها ستزيد من احتمال التقلبات الحادة في الأسعار العالمية للأغذية، مع ما يشكله ذلك من تبعات درامية

---

[4] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية (روما، منظمة الأغذية والزراعة: 2019).

[5] Gertz, Geoffrey and Homi Kharas, "The Road to Ending Extreme poverty Runs through 31 Severely Off Track Countries," Future Development blog, February 13, 2018, Brookings Institution, https://www.brookings.edu/blog/future-development/2018/02/13/the-road-to-ending-extreme poverty-runs-through-31-severely-off-track-countries/.

[6] تحدد بؤر الفقر المدقع على أنها أقاليم دون وطنية (مقاطعات أو محافظات ضمن بلد ما) في طريقها لأن تكون حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي فيها 4900 دولار أمريكي أو أقل عام 2011 تقييم القوة الشرائية لعام 2030. انظر:
Cohen, Jennifer L., Raj M. Desai, and Homi Kharas, "Spatial Targeting of Extreme poverty Hotspots," in Kharas, Homi, John W. McArthur and Izumi Ohno (eds.) *Leave No One Behind* (Washington DC: Brookings Institution, 2019).

[7] البنك الدولي، *الفقر المدقع والازدهار المشترك 2018: تجميع أحجية الفقر المدقع*، (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، 2018).

[8] البنك الدولي، الشعوب الأصلية. https://www.worldbank.org/en/topic/indigenouspeoples. 8 ديسمبر/كانون الأول 2019.

[9] S. Hallegatte, M. Bangalore, L. Bonzanigo, M. Fay, T. Kane, U. Narloch, J. Rozenberg, D. Treguer and A. Vogt-Schilb,*Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Extreme poverty* (Washington, D.C.: World Bank, 2016).

محتملة على ضعف السكان الريفيين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد تقرير حديث خاص عن تغير المناخ والأراضي أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وجود رابط صريح بين إدارة الأراضي والأمن الغذائي وتغير المناخ، وسلّط الضوء على الحاجة الملحة لإجراءات أعظم بشأن التأقلم مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره في العالم بأسره.[10] وقد أدى هذا الأمر إلى إثارة أسئلة عريضة بشأن استدامة نظم الأغذية الحالية وأدوار المزارعين، بما في ذلك المنتجين على نطاق صغير، في العمل المناخي.

13- **كذلك فإن العديد من البلدان التي تواجه الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي، علاوةً على التقلبات الحادة في المناخ والحوادث المناخية المتطرفة هي أيضاً بلدان تعاني من مديونية حرجة.** ازداد عدد البلدان التي يدعمها الصندوق التي تعاني من مديونية حرجة أو من خطر مرتفع للمديونية الحرجة بصورة كبيرة منذ عام 2014. إذ اتسمت البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للحصول على التمويل بموجب إطار القدرة على تحمّل الديون بمعدلات عالية من الفقر المدقع وصلت إلى 47 في المائة ومعدلات متوسطة إلى حادة من انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى 70 في المائة، مقارنة بغيرها من البلدان منخفضة الدخل الأخرى حيث المعدلات هي بحدود 38 في المائة و 48 في المائة على التوالي.[11] ولا يمكن توسيع نطاق الجهود الإنمائية مع وجود معوقات صارمة على الموارد، إلا من خلال موارد المنح (للبلدان التي تعاني من مديونية حرجة أو تعاني من خطر مرتفع للمديونية الحرجة) أو من خلال الموارد المتوفرة بشروط تيسيرية للغاية مع عنصر منحة يتجاوز 50 في المائة للبلدان التي تعاني من خطر متوسط للمديونية الحرجة. وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي.

14- **وعلى الرغم من حجم هذا التحدي، فإن الصروفات الإجمالية للمساعدة الإنمائية على الأمن الغذائي لم تصل إلا إلى حوالي 13 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقارنةً بالاحتياجات البالغة 181 مليار دولار أمريكي،[12] وبقيت هذه الموارد بحدود 6 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية على مدى 20 عاماً.** وبالإضافة إلى الحجم، هنالك أيضاً قضية نسبة الموارد التي تستهدف الأشد فقراً وتهميشاً. وفي واقع الأمر ينحو الحجم الأكبر من الموارد التي تخصصها المؤسسات الإنمائية لأن تستهدف المشروعات القطاعية الواسعة، عوضاً عن المنتجين المهمشين والمنتجين الفقراء على نطاق صغير. وتحمل الجهود الرامية إلى زيادة تمويل المناخ، كما تم الإعلان عنه في قمة العمل المناخي للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2019، بعض الوعود برفع مستويات التمويل لتعزيز الصمود والتخفيف من أثر تغير المناخ للمنتجين على نطاق صغير. إلا أن الموارد المخصصة للتطرق للفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي مازالت شحيحة، مما يجعل من الضروري تحسين كفاءة وفعالية استخدام الموارد الموجودة، والعمل على الرفع المالي لهذه الموارد، وتجميع المزيد من التمويل من مصادر أخرى.

15- **هنالك حاجة لإجراءات ملحة لبناء الازدهار الريفي، والأمن الغذائي والصمود لضمان ألا يتم ترك السكان الريفيين يتخلفون عن الركب بحلول عام 2030.** تعد الخطوات التالية خطوات حاسمة:

(1) اتخاذ نهج قطري مخصوص يركز على الأقاليم الريفية، وبخاصة جيوب الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، وأوضاع الهشاشة والضعف، لأن هذه المجالات هي المجالات التي تكون فيها تلبية أهداف التنمية المستدامة محفوفةً بأكبر قدر من التحديات.

---

[10] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *التقرير الخاص عن تغير المناخ والأراضي* (نيويورك، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)، يشير التقرير إلى أن نظم الأغذية تسهم بما يصل إلى حوالي 29 بالمئة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، بما في ذلك 44 بالمئة من انبعاثات غاز الميثان.

[11] البيانات الخاصة بأهليّة الحصول على التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تستند إلى البيانات المتوفرة لعام 2020. وأما البيانات الخاصة بالفقر المدقع فهي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي في حين أن البيانات بشأن انعدام الأمن الغذائي مستقاة من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

[12] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. *القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة* (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2015). وعلى نفس المنوال، يشير Schmidt-Traub and Sachs إلى وصول احتياجات الاستثمارات الإضافية إلى 210 مليار دولار أميركي سنوياً للزراعة و38 مليار دولار أميركي سنوياً *للأمن الغذائي مباشرةً في تمويل التنمية المستدامة: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات الاستثمارات الفعّالة والشراكات* (شبكة حلول التنمية المستدامة، 2015).

(2) استخدام الموارد الموجودة بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال التركيز بصورة أكبر على الكفاءة، واستدامة النتائج، وتعبئة موارد إضافية من المنح والموارد المتوفرة بشروط تيسيرية (أي من خلال إطار القدرة على تحمل الديون)، لاستهداف حوالي 30 بلداً أو أكثر حيث يبقى فيها الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي معتبرا أو أنه يزداد سوءاً في الواقع.

(3) وضع تمكين النساء الريفيات والشباب الريفيين والمجموعات المهمشة في صلب استراتيجية شمول اجتماعي واسعة لضمان ألا يتم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

(4) جعل تغير المناخ محورياً لجميع جهود التنمية الريفية، بغية بناء الصمود ودعم الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية، وخلق نظم أغذية شمولية منتجة مستدامة تتسم بالصمود.

(5) توسيع أنواع الموارد المتاحة وزيادة تدفقها، بما في ذلك من القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، وتنسيق استخدامها لضمان الكفاءة.

ثالثاً- الأولويات الاستراتيجية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

16- **تتمثل رؤية الصندوق في خلق اقتصادات ريفية مستدامة وشمولية ونابضة بالحياة مما يسمح للبشر بالعيش متحررين من الفقر المدقع والجوع.** وبالنسبة لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سوف يبني الصندوق على تجربته التي تمتد على مدى أربعين عاماً، وعلى خبرته التقنية، وسيوسع من التغييرات المعتبرة التي أُدخِلَت خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد بهدف تمكين الصندوق من توسيع نطاق أثره. وفيما يلي تذكير بمهمة الصندوق واستعراض لجهوده الجارية لتحسين إيصاله. وبعدئذ ستوفر هذه الوثيقة استعراضاً لفترة التجديد الثاني عشر للموارد ووضعها ضمن الأهداف الأطول أمداً للصندوق ومجالات العمل الرئيسية، كما ستصف مجالات التركيز الخاصة المحددة من خلال المشاورات مع الدول الأعضاء.

ألف ـ قوة الصندوق في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية

17- **تتمثل مهمة الصندوق في تحويل الاقتصادات الريفية ونظم الأغذية من خلال جعلها أكثر شمولية وإنتاجيةً وصموداً واستدامة.** وللقيام بذلك يستثمر الصندوق في الملايين من البشر الذين يواجهون أكبر قدر من خطر تركهم يتخلفون عن الركب وهم: المنتجون الفقراء على نطاق صغير، والنساء، والشباب وغيرهم من المجموعات المهمشة. ويستهدف الصندوق "الميل الأخير" وأشد المناطق نأياً لمساعدة الملايين من السكان الريفيين على زيادة إنتاجيتهم ودخولهم، ووصولهم إلى الأسواق، وخلق فرص العمل لهم، وبناء صمودهم في وجه تغير المناخ، وتحسين آلياتهم للتأقلم مع البيئات الهشة المتسمة بالنزاعات، وتعزيز أصواتهم وقدراتهم ومنظماتهم.

18- **الصندوق هو المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة المكرّسة حصراً لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية ونظم الأغذية لجعلها أكثر شموليةً وإنتاجيةً وصموداً واستدامةً.** منحت عقود من الخبرة الصندوق قاعدةً معرفيةً عميقةً عن كيفية تيسير التنمية المستدامة المنتجة الشمولية والصامدة للمناطق الريفية، ويتضمن ذلك معرفة كيفية تصميم ودعم المشروعات الاستثمارية التي تمكّن السكان الريفيين من زيادة إنتاجيتهم وربحيتهم، في الوقت الذي تدعم فيه التأقلم مع تغير المناخ والشمول الاجتماعي والتحول الجنساني وتنمية قدرات الشباب والوصول إلى تغذية أفضل. وما من مؤسسة أخرى تمتلك هذه الدرجة من الخبرة في هذا المجال. ونظراً لأن ثلاثة أرباع أشد الأشخاص فقراً ومعاناةً من انعدام الأمن الغذائي في العالم يعيشون في المناطق الريفية، تشكل هذه الخبرة ميزة ومورد للآخرين في آن معاً في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنها تؤكد على موقع الصندوق كشريك يقع عليه اختيار الجهات المانحة والمقترضين وغيرهم من المنظمات الإنمائية الساعية للاستثمار في المناطق الريفية.

19- **ترفد الاستثمارات المستهدفة للصندوق عمل المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.** تقوم المؤسسات الإنمائية الكبيرة على شاكلة البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية أيضاً بتحويل الموارد إلى التنمية الريفية والزراعية، إلا أن الزراعة لا تشكل إلا جزءاً صغيراً فقط من إجمالي حوافظها (من 5 إلى 10 في المائة بالنسبة للبنك الدولي)،[13] مع تفاوتات كبيرة بين بلد و آخر. وتعني مهمة الصندوق المركزة أنه المؤسسة المالية الدولية التي تتسم بثاني أعلى مستوى من الاستثمارات في الأمن الغذائي من بين المؤسسات المالية الدولية، ولا يفوقها في ذلك إلا البنك الدولي. وفي بعض البلدان يعتبر الصندوق أكبر جهة ممولة متعددة الأطراف لهذا القطاع. علاوةً على ذلك تركز المنظمات الإنمائية الأكبر استثماراتها عموماً على المشروعات الأكبر بما في ذلك البنى التحتية على نطاق واسع والنهج على المستوى القطاعي الشامل. وهي تنحو لأن تستبعد المنتجين الفقراء على نطاق صغير والمجموعات المهمشة. ومع أن هذه الاستثمارات يمكن أن تغذي النمو الاقتصادي، إلا أنها بحاجة لأن ترفد بأنشطة مخصوصة لضمان الوصول إلى المجموعات السكانية المهمشة والفقيرة ضمن هذه التحولات، وتوسيع الفوائد لتصل إلى الميل الأخير. وبصورة موازية يرفد الدعم السياساتي وجمع البيانات والمساعدة التقنية والعمل على وضع القوانين والمعايير الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتدخلات الإنسانية والعمل المتعلق بها الذي يمارسه برنامج الأغذية العالمي، مهمة استثمارات الصندوق، ويعزز من فرضية قيمته الفريدة من نوعها.

20- **الصندوق قادر على التطرق للقضايا في المجتمعات المهمشة التي تعاني من فقر مدقع، والتي لا يتطرق إليها الآخرون، بما في ذلك تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والشباب والتغذية.** يسمح هذا الوصول العميق إلى المناطق النائية -الميل الأخير- مترافقاً بخبرة الصندوق وحافظته العالمية، للصندوق بأن يسهم مساهمةً مخصوصةً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صفوف الشرائح السكانية المهمشة، التي كانت، لولاه، ستترك لتتخلف عن الركب. فعلى سبيل ومن خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، دعم الصندوق مباشرةً المنتجين على نطاق صغير للتأقلم مع تغير المناخ، كذلك فقد عمل على الاستفادة من خبرته لاستقطاب المزيد من تمويل المناخ من خلال عملياته، ومن خلال الحصول على أموال إضافية من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف. وتعتمد هذه الصناديق العالمية على منظمات على شاكلة الصندوق لتصميم تدخلاتها، والإشراف عليها، ولتوفير التمويل الجوهري التي يمكن لها أن تجمعه مع مواردها، بهدف تحقيق أكبر قدر من الأثر. وللصندوق خبرة مشابهة في مواضيع مثل الشمول الاجتماعي، وبخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وعمالة الشباب والتغذية. ويمكن للصندوق أن يضمن تغلغل العمل على هذه القضايا الإنمائية العالمية إلى المناطق الريفية النائية، واستفادة الأكثر تهميشاً منها.

21- **أدت التغيّرات في نموذج عمل الصندوق على مدى السنوات الأخيرة إلى زيادة قدرته على إيصال مهمته وتحسين أثره على المستوى القطري.** كما تم تسليط الضوء عليه في استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تتضمن التغييرات الأساسية التي تحدث في فترة التجديد الحادي عشر للموارد كجزء من جهود الإصلاح الأوسع التالي:

- عمليات أقل عدداً وأكبر حجماً مترافقة بمعدل تمويل مشترك تشير الإسقاطات إلى وصوله إلى 1.75 لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (بما يتعدى الهدف الموضوع وهو 1.40)، نصفه من التمويل المشترك المحلي.
- المبادئ التوجيهية المعدّلة للاستهداف التي تيسر قدراً أكبر من الدقة؛ وخطط عمل محدّثة بشأن البيئة وتغير المناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية والشباب، وتركيزاً على إدماج هذه المواضيع، الأمر الذي يعزز من الاستدامة والشمولية.

[13] Kharas, H., J. McArthur, G. Gertz, S. Mowlds and L. Noe, *Ending Rural Hunger: Mapping Needs and Actions for Food and Nutrition Security* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2015).

- إطار للانتقال يجمع بين تجربة منتجات جديدة (الإقراض المستند إلى النتائج، العمليات الإقراضية الإقليمية، والمساعدة التقنية مستردة التكاليف)، ويوفر حزمة شاملة مكيّفة لدعم البلدان الشريكة.
- جهود معتبرة جارية للاستمرار بالجهود الأخيرة المبذولة لتحسين جودة الحافظة، في مرحلة التصميم، وللمشروعات قيد التنفيذ.
- ضاعفت اللامركزية مع إنشاء 12 مركزاً شبه إقليمي وثلاثة مراكز للمعرفة/التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من حضور الصندوق في الميدان في فترة قصيرة (من 16 في المائة إلى 33 في المائة من الموظفين)، وترافق ذلك مع سبل جديدة للعمل، بما في ذلك المسؤوليات المشتركة عبر الدوائر، وإطار معدّل للتفويض بالصلاحيات، بالإضافة إلى إعادة مواءمة المقر الرئيسي للصندوق بحيث يخدم هيكلةً لامركزية.
- كما ازداد التركيز على الانخراط السياساتي وإرساء الشراكات على المستوى القطري، مما يعزز من دور الصندوق كمجمع ومنسق للتمويل الإنمائي، ويجلب معه قدر أكبر من الموارد لصالح المهمة الرئيسية للصندوق المتمثلة في إفادة المجتمعات الريفية الفقيرة.

22- **يتطلب "تحقيق التنمية بطريقة مختلفة" إدخال تغييرات على السلوك والثقافة والممارسة.** خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، يطرأ تقدم كبير على إرساء الأسس لتغيير ثقافة المؤسسة من خلال نظم وسياسات وعمليات وإجراءات منقّحة، إلا أن تغيير السلوك عملية جارية وستستمر أيضاً خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

23- **وعلى وجه العموم، يقوم الصندوق بصورة متزايدة بتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة، والمساعدة على تعزيز السياسات، والترويج للابتكار لتحقيق الفوائد المستدامة على نطاق واسع، ودعم جميع البلدان لتحقيق تحوّل دائم في النظم الغذائية والريفية.** يستخدم الصندوق وبصورة متزايدة جملة من الأدوات والمعارف للاستجابة للتحديات التي تواجه البلدان الأشد احتياجا، والانخراط مع جملة واسعة من الشركاء بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من شركاء التنمية. وهو يقوم بمواءمة نهجه للسياقات القطرية، ويبقي على تركيزه القوي على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وبخاصة تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي البلدان الأشد تأثراً بالفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ.

24- **ونجاح هذا النهج واضح في الأثر الكبير الذي يخلفه الصندوق، كما يشير إليه تقرير تقدير الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.** وكما يمكن مشاهدته في الإطار 1، فإن الصندوق يحقق أثرا كبيرا على القياسات الأساسية لنجاحه – وهي زيادة الإنتاج، وزيادة قيمة المبيعات، وتحسين الصمود، ورفع الدخول – وبالتالي توفير مساهمة واضحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة غايات أهداف التنمية المستدامة 2.3 و2.4. ومع أن استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد يشير إلى وجود إمكانية للصندوق لتحسين كفاءته واستدامته، بما في ذلك في المواضيع المعممة، إلا أن الصندوق في طور الوصول إلى تحقيق أهدافه الإجمالية. وسوف تدفع الإجراءات المتخذة في فترة التجديد الثاني عشر للموارد نحو مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030 مع زيادة الكفاءة والاستدامة والقيمة المتحققة مقابل المال المنفق.

الإطار 1
الصندوق يضاعف أثره

يهدف الصندوق إلى مضاعفة أثره بحلول عام 2030. ويقيس الصندوق أثره ومساهمته في أهداف التنمية المستدامة، بالتركيز في المقام الأول على غايتي أهداف التنمية المستدامة 2.3 و 2.4، اللتين تسعيان على التوالي، إلى "مضاعفة الإنتاجية الزراعية، ودخول منتجي الأغذية على نطاق صغير، وخاصة النساء والشعوب الأصلية، والمزارعون الأسريون، والرعاة والصيادون"، وإلى "ضمان وجود نظم إنتاج أغذية مستدامة، و تنفيذ ممارسات زراعية صامدة، تزيد من الإنتاجية والإنتاج وتساعد على الإبقاء على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التأقلم مع تغير المناخ وحوادث الطقس المتطرفة والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن بصورة مضطردة جودة الأراضي والتربة".

وبموجب التجديد العاشر والتجديد الحادي عشر للموارد، قام الصندوق بصورة منتظمة بقياس أثره على إنتاج المزارعين على نطاق صغير، وزيادة قيمة مبيعاتهم، وإدخال تحسينات على صمودهم، وتحقيق النمو لدخولهم. وقد تم اختيار هذه المؤشرات لأنها ترتبط بأهداف التنمية المستدامة، علاوةً على ارتباطها بالأهداف الاستراتيجية للصندوق وغايته الاستراتيجية، كما ينص عليها الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

ويقاس الأثر من خلال تقديرات متينة لأثر 15 في المائة من مشروعات الصندوق، بأسلوب يسمح بعزو النتائج لاستثمارات الصندوق، ويعرّف الأثر على أنه زيادة لا تقل عن 20 في المائة في مؤشرات الأثر، التي تنتج على وجه الخصوص من المشروع ذاته. وتستخدم تقديرات الأثر لتقدير الأثر المؤسسي الإجمالي للصندوق خلال فترة تجديد الموارد، وللتحقق فيما لو كان الصندوق قد نجح فعلا في الوصول إلى أهداف التجديد. والصندوق فريد من نوعه في استخدام هذا النهج لقياس أثره المؤسسي بصورة دقيقة.

وتقديرات أثر التجديد الحادي عشر جارية، وسيتم استكمالها بنهاية فترة التجديد الحادي عشر للموارد (2021)، واستناداً إلى البيانات من تقرير تقدير الأثر لفترة التجديد العاشر للموارد، زادت استثمارات الصندوق بالمتوسط وفي كل سنة من السنوات إنتاج 15 مليون منتج على نطاق صغير، وعززت من قيمة مبيعات 16 مليون مستفيد، وحسّنت من صمود 9 ملايين مستفيد، وزادت من دخول 20 مليون ريفي من النساء والرجال بما لا يقل 20 عن في المائة. وبالنسبة لهذه المؤشرات الأربعة جميعاً، فقد تجاوز الصندوق الأهداف الموضوعة لفترة التجديد العاشر للموارد. وترتبط هذه النتائج ببرنامج للقروض والمنح قيمته 3.2 مليار دولار أميركي، وببرنامج للعمل قيمته 7 مليارات دولار أميركي لفترة التجديد العاشر للموارد.

ويعني مضاعفة الصندوق لأثره بحلول عام 2030 مضاعفة هذه الأرقام. فعلى سبيل المثال يتمثل طموح الصندوق في زيادة دخول 40 مليون ريفي من النساء والرجال بحلول عام 2030. وسوف تؤدي الإجراءات المتخذة في فترة التجديد الثاني عشر للموارد إلى الدفع باتجاه مضاعفة الأثر الإنمائي.

المصدر: الصندوق. تقرير تقدير أثر فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. (روما: الصندوق، 2019).

باء - استعراض التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

25- **يسعى الصندوق لتصعيد دوره في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع واستئصال الجوع في المناطق الريفية من خلال مضاعفة أثره بحلول عام 2030.** ويعتمد تحقيق ذلك على كيفية عمل الصندوق على المستوى القطري، والأسلوب الذي يتعامل فيه مع الحكومات والشركاء الإنمائيين ضمن البلدان. ومن الأمور المحورية أيضا جملة الأدوات المتاحة له لتحقيق الأثر. وقد غيّرت الإصلاحات والابتكارات الأخيرة في نموذج عمل الصندوق، وبصورة أساسية من نهجه على المستوى القطري، بحيث جعلت النتائج والأثر جوهر الطريقة التي يعمل بها، وأدخلت جملةً من التغييرات على السياسات والنظم والقدرات والثقافة، وذلك لتشذيب فرضية قيمة الصندوق وقدرته على الاستجابة للسياق العالمي. وتقترح رؤية الصندوق 2.0 توسعاً آخر لما يقدمه الصندوق، بالبناء على التغييرات المدخلة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

26- **بموجب التجديد الثاني عشر للموارد، سوف يركز الصندوق على تعزيز أثره بصورة منتظمة من خلال تعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري، وتعزيز قدرته على تنسيق وتجميع التمويل من خلال أدوات مختلفة ومع عدد متزايد من الجهات الفاعلة.** يركز النهج البرامجي على انخراط أطول أمداً يؤصل عمليات الصندوق في الاستراتيجيات الحكومية الأوسع، ويركز على الانخراط السياساتي، وإرساء الشراكات مع وعي أكبر بالتغييرات في البلدان المعنية، وينطوي هذا النهج على السعي للحصول على المزيد من التمويل المشترك من المصادر المحلية والدولية، والوصول إلى تركيز أكبر على إمكانية القيام بالإجراءات التصحيحية في منتصف الطريق. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف لهذه الجهود في زيادة أثر العمليات، من خلال اتساقات أقوى مع الجهود الأوسع التي تبذلها الحكومات والشركاء.

27- **وسوف يركز الصندوق أيضاً على تجميع الموارد الإضافية من مصادر متعددة، بما في ذلك الحكومات وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، وتوليد الاتساقات بين الجهات الفاعلة العاملة على تحقيق رؤية مشتركة.** يمكن استخدام خبرة الصندوق في تحويل الزراعة والاقتصادات الريفية ونظم الأغذية لتيسير الإجراءات التي يتخذها الآخرون، والتي تدعم نفس الأهداف في الإنتاجية والصمود والاستدامة، ويعني ذلك توسيع الجهود الرامية إلى توليد التمويل المشترك من المصادر المحلية والدولية، كذلك فإنه يعني أيضاً السعي للحصول على تمويل أكبر من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الخيرية، وتوفير التمويل للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم والمجتمع المدني للترويج لانخراطهم في تحقيق رؤية مشتركة.

28- **سيعزز الصندوق بصورة أكبر من حضوره الميداني.** ومع وجود ثلث موظفيه الآن في الميدان، عزز الصندوق بالفعل من انخراطه المباشر مع الحكومات، ومع الشركاء الإنمائيين، ومع القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد سوف يسعى الصندوق للوصول إلى ما نسبته 40 إلى 50 في المائة من موظفيه في الميدان. وستزداد الوظائف التي سيتواجد شاغلوها في الميدان لتشمل ما يتعدى العمليات والمجالات التقنية. وتتمثل الرؤية في تحرك موقع الثقل في الصندوق بصورة متزايدة إلى الميدان بحيث يغدو أقرب إلى القضايا الإنمائية التي تحتاج إلى المعالجة.

29- **سوف يستمر الصندوق في مواءمة نهجه على المستوى القطري لكي يواكب البلدان بصورة أفضل مع انتقالها وتحويل اقتصاداتها الريفية ونظمها الغذائية.** مع التحولات الريفية والهيكلية تبزغ احتياجات جديدة وتتطور قدرة بلد ما على تمويل التحول. ويوائم الصندوق نهجه للاعتراف بأنه وخلال هذا الانتقال، تتحول الزراعة من كونها المشغل المباشر إلى محرك للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق فرص العمل في المزرعة وخارجها. وتغدو سلاسل القيمة التي تربط المزارعين بالأسواق الحضرية والمدن والبلدات الثانوية أكثر أهمية، ويتوسع الطلب على الاستثمارات في البنى التحتية.

30- **ومع أن الصندوق سوف يركز جهوده في المقام الأول في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث يبقى الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي واسع الانتشار، إلا أنه سيستمر في الانخراط بصورة نشطة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** وفي هذه البلدان سوف يعمل الصندوق على جيوب الفقر الريفي، حيث تمثل المجموعات المهمشة التي غالباً ما تكون من الشعوب الأصلية، المجموعات المستهدفة الرئيسية، وسوف تستند البرامج القطرية على جملة من المنتجات، بما في ذلك الاقتراض المستند إلى النتائج، والمساعدة التقنية مستردة التكاليف، وسيكون لعمليات الصندوق فيها جدول أعمال سياساتي قوي. وسوف يقوم الصندوق بالاستفادة من خبرته ومعرفته، علاوةً على موارده المالية، لريادة النهج الابتكارية للقضاء على الفقر الريفي التي يمكن للحكومات بعدئذ أن توسع نطاقها من خلال السياسات والبرامج الوطنية. وسيتم التركيز بصورة مخصوصة على الترويج للشمول الاقتصادي النشط لفقراء الريف، وإضافة إلى ذلك سيوفر انخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا فرصة هامة لتحديد التكنولوجيات والنهج والشركاء المحتملين، الذين يمكن لهم أن يسهموا في جدول عمله الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

31- **وفي الوقت الذي تعتبر فيه الاستثمارات في البنى التحتية الضخمة أمراً يتعدى مهمة الصندوق، إلا أنه سيتم السعي للاستثمار في البنى التحتية على المستوى المجتمعي لنظم الريّ وطرق الوصل وهياكل المخازن والأسواق المحلية لتيسير الربط وإدماج السكان الريفيين في الأسواق الزراعية عالية القيمة.** وتغدو هذه الاستثمارات هامةً بصورة متزايدة مع تطور البلدان بهدف إشراك السكان الذين يعانون من فقر مدقع وأكثرهم تهميشاً في الفرص الاقتصادية الريفية، وخلق فرص العمل لهم. وبالتالي فإنها تغدو جزءاً هاماً من مهمة الصندوق لتيسير الإشراك.

32- **سوف يوسع الصندوق من انخراطه مع القطاع الخاص.** في السنوات الأخيرة، روّج الصندوق لنهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، كوسيلة منتظمة للقيام بالأعمال مع القطاع الخاص من خلال المشروعات التي يدعمها مما يضمن استفادة فقراء الريف. وتدعم حوالي 70 في المائة من مشروعات الصندوق سلاسل القيمة. وبالبناء على هذه الخبرة وبما يتسق مع جدول عمل أديس أبابا، وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، صادق المجلس التنفيذي على استراتيجية جديدة للانخراط مع القطاع الخاص، وهي تسمح الآن للصندوق بتوفير التمويل بصورة مباشرة للقطاع الخاص ومن خلاله. ومع الاستمرار في التركيز على سلاسل القيمة الشمولية في عملياته في القطاع العام. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يتم إطلاق بعض الاستثمارات الأولية الريادية في القطاع الخاص في المؤسسات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بصورة متزامنة، من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص، ويتوقع أن يتم وضع المعايير الخاصة بهذه الأنشطة وتوسيعها خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

33- **وفي جميع البلدان سيتم التوسع في جهود الصندوق للتطرق لقضايا البيئة وتغير المناخ وتيسير الشمول الاجتماعي خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** سيكون هنالك تركيز معزز على تمويل المناخ في المشروعات الاستثمارية للصندوق، وسيوفر إيجاد برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة+ آلية لتوجيه الموارد المستهدفة لبناء الصمود في وجه تغير المناخ في صفوف المنتجين على نطاق صغير في البلدان الأقل دخلاً. وسيتم استخدام آليات تمويل المناخ، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيّف أيضاً بصورة متزايدة لرفد استثمارات الصندوق الأخرى. وستبذل الجهود أيضاً للنهوض بالجهود التي بودر بها أثناء فترة التجديد الحادي عشر للموارد لربط مواضيع التعميم، وهي البيئة وتغير المناخ والتمايز بين الجنسين والشباب والتغذية.

34- **سوف ينوع الصندوق بصورة أكبر من أدواته المتاحة لدعم جهوده على المستوى القطري لتحويل الاقتصادات الريفية ونظم الأغذية وجعلها أكثر شموليةً وإنتاجيةً وصموداً واستدامة.** ستستمر الأدوات المالية والتشغيلية المتاحة لإيصال برنامج القروض والمنح في الصندوق بالتوسع لتشمل، من خلال الإقراض المستند إلى النتائج والعمليات الإقليمية والمساعدة التقنية مستردة التكاليف ومرفقي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات. وبالإضافة إلى برنامج القروض والمنح، سيتضمن برنامج العمل الإجمالي الآن برنامج تمويل القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصاح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وسيشكل هذان البرنامجان أداتين إضافيتين لتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والعمل المناخي، بما في ذلك من خلال المجتمع المدني، وخلق توليفة من الخيارات للسماح للصندوق بمواكبة البلدان بصورة أفضل على طول مسيرتها الانتقالية، وتعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري بصورة أكبر.

الإطار 2

بنغلاديش: النهج البرامجي على المستوى القطري

كان البرنامج القطري لبنغلاديش تاريخيا أحد أكبر برامج الصندوق، حيث تصل القيمة الحالية للحافظة إلى 1 مليار دولار أمريكي (يمول الصندوق منها 415 مليون دولار أمريكي) بتاريخ يناير/كانون الثاني 2020. ومع مرور السنين، وصلت المشروعات التي يمولها الصندوق إلى حوالي 60 مليون فقير ريفي نساءً ورجالا. ومع أن التركيز المبدئي كان على الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية، والإنتاجية الزراعية، والوصول إلى الخدمات، إلا أن نطاق الحافظة توسع ليشمل حوارا سياساتيا أكبر، وتعزيزا للشراكات، والنمو الاقتصادي الريفي، وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة، وجدولا للتعميم. وستعظم الاستثمارات المستقبلية من الأثر السياساتي، وتؤدي إلى إيصال النتائج على نطاق واسع، وتروج لتنويع الأدوات المالية.

فترة التجديد العاشر للموارد (2016-2018). خلال هذه الدورة كان هنالك ثمانية مشروعات نشطة، منها مشروعان تمت المصادقة عليهما في فترة التجديد العاشر للموارد. وباعتبار أن الفكرة من هذين المشروعين هي أن يكونا مشروعين صغيرين يستندان إلى المناطق، لم يتم اعتبارهما برنامجين وطنيين على نطاق واسع وبالتالي لم يحظ أي منهم بتمويل مشترك دولي، ولا بتركيز قوي على القضايا ذات الصلة بالاستدامة والكفاءة.

فترة التجديد الحادي عشر للموارد (2019-20201). خلال هذه الدورة كان هنالك جهد واعٍ للتركيز على الاستثمارات التي تحفز من النمو الاقتصادي الريفي وتخلق فرص العمل للفقراء نساءً ورجالا، للاستثمار في سلاسل القيمة للسلع عالية القيمة، ولإدماج مواضيع التعميم الأربعة. وتركّز التمويل على توسيع نطاق العناصر الناجحة والابتكارات في البرامج الموجودة للتطرق للقضايا الاستراتيجية الرئيسية على المستوى القطري. وقد اكتسب هذا الأمر اعترافا وطنيا وزيادة في اهتمام صناع السياسات. كذلك تم الحصول على تمويل مشترك دولي من مصرف التنمية الآسيوي ومن الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية. وشهدت فترة التجديد الحادي عشر للموارد افتتاح المكتب القطري مع وجود مدير قطري لتمثيل أكبر للصندوق ولزيادة في وضوح صورته؛ وتعزيز الانخراط السياساتي، وبخاصة دعما لصياغة خطة الحكومة الخمسية الثامنة؛ وزيادة التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مثلا لأغراض الإطار السياساتي الوطني الجديد للتغذية؛ وتعزيز الشراكات مع الفريق القطري للأمم المتحدة في البلاد، علاوة على الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف؛ وتعميق نتائج الحافظة والأثر من خلال المزيد من الدعم المكثف للتنفيذ ومتابعة المشروعات.

فترة التجديد الثاني عشر للموارد (2022-2024). سيغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للبلاد الفترة 2022-2026. وتستمر النزعة القائلة بالاتجاه نحو برامج أقل عددا وأكبر حجما، مع زيادة الشراكات والتمويل المشترك، والتأكيد بصورة أكبر على المواضيع ذات الأولوية. وسيتم تعظيم الانخراط السياساتي لضمان إدماج أفضل الممارسات والابتكارات في السياسات الوطنية والتخطيط للاستثمارات العامة. وسيمثل الانخراط الأقوى مع أصحاب المصلحة خلال التصميم والتنفيذ خاصية مميزة، بما يتفق مع سياسة الصندوق الجديدة للانخراط مع أصحاب المصلحة. وسيتم إيلاء اهتمام أكبر لقضايا مثل الكفاءة وملكية الحكومة، مع وجود سبل واضحة لتوسيع النطاق تتم صياغتها أثناء التصميم.

وحيث أن بنغلاديش تتميز بقدرة استيعابية كبيرة لتمويل إضافي، فهي مرشح أساسي لتلقي المزيد من موارد القروض خارج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتعتبر بنغلاديش من البلدان التي تعاني من أشد مخاطر تغير المناخ، مع متطلبات كبيرة للتأقلم مع تغير المناخ، وستكون في موقع مثالي للبدء بنافذة المنح بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + الجديد لأغراض الصمود في وجه تغير المناخ في الأراضي الرطبة الشمالية، والجزر النهرية الساحلية.

وأخيرا، ومع أن البرنامج القطري يركز بالفعل على سلاسل القيمة الشمولية وعلى تنمية المشروعات الصغرى، مع وجود بعض الشراكات مع جهات القطاع الخاص المهتمة، فإن هذا البلد سيكون مرشحا مثاليا لبرنامج الشراكات مع القطاع الخاص، حيث يمكن للصندوق أن يمول بصورة مباشرة أعمالا زراعية توفر مواردها الأولية مباشرة من المنتجين على نطاق صغير و/أو المؤسسات المالية التي تخدم المجتمعات الريفية. وبموجب التجديد الثاني عشر للموارد، سوف يكون الصندوق في موقع يسمح له بلعب دور قيادي في المظاهر السياساتية والاستراتيجية للقطاع الريفي؛ والشروع بشراكات جديدة، وبخاصة مع الوكالات الثنائية؛ وإعداد منتجات معرفية حول خبرته في سلاسل القيمة المتولدة من مشروعات جيل التجديد الحادي عشر للموارد. وأخيرا، سيتم النظر في خيار البدء بمنتج إقراضي جديد يستند إلى النتائج (في قطاع الخدمات المالية) بالتشاور مع الحكومة.

جيم – مجالات التركيز المخصوصة

35- **كانت مجالات التعميم تاريخيا – وهي الاستدامة البيئية وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية – مجالات التركيز الرئيسية للصندوق والدول الأعضاء فيه.** ونظرا للجهود التي يبذلها الصندوق لزيادة إدماج هذه المواضيع، فإنها تناقش بصورة مشتركة. وتجري حاليا مناقشة مجالات تركيز مخصوصة أخرى، مما تطرحه الدول الأعضاء على الغالب، والصندوق يرحب بأي توجيه إضافي في هذا المجال.

36- **تبقى مجالات التركيز في هذا المقطع حاسمة لتحقيق الصندوق لرؤيته ومهمته، علاوة على تحويل نظم الأغذية لجعلها شمولية وإنتاجية وصامدة ومستدامة.** فإحداث التحول يتطلب العمل بصورة مباشرة مع المجموعات المهمشة والتي تعاني من فقر مدقع (النساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، من بين مجموعات أخرى) لضمان أن يتم إشراكهم في الجهود الرامية إلى بناء مستقبل صامد ومستدام بحيث يمكن لهم أن يتمتعوا بحميات متنوعة لتحسين التغذية. والقيام بمثل هذا العمل في سياق هش ومتسم بالنزاعات أمر حاسم لأن هذه الظروف هي السبب الكامن للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. ومن المكونات الأساسية للتحول الريفي وتحول نظم الأغذية، الابتكارات والتكنولوجيا، وعلى وجه خاص التكنولوجيات الرقمية، وهنالك حاجة للتركيز على نقل المعرفة الملائمة، وبخاصة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

مواضيع التعميم – تعزيز النهج التحولي

37- **سوف يعزز الصندوق من جهوده في مجالات التعميم الأربعة، ويستمر في إدماجها لضمان أن تكون عملياته تحولية.** وتضمن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إطارا لتنفيذ النهج التحولية في مواضيع التعميم الأربعة،[14] مسلطا الضوء على الروابط بينها ومؤكدا على الحقيقة بأن اقتناص تفاعلها يتطلب نهجا ديناميا مرنا خلال دورة البرنامج بأسرها. وفي الوقت الذي يتم فيه تيسير الإدماج بصورة أكبر، هنالك أيضا عمل لا بد من القيام به لتفعيل نهج تحولي وتوسيع مجالات العمل هذه. وسيتضمن هذا الأمر تركيزا على ضمان إدماج التغذية الراجعة الشاملة ذات المعنى من أصحاب المصلحة في مشروعات الصندوق بحيث يمكن توفير صوت للمستفيدين في تصميم وتنفيذ مشروعات جيدة بما يتماشى مع إطار التغذية الراجعة لأصحاب المصلحة الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا. وسيستمر هذا الأمر خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد وأيضا أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد لأن هذه القضايا تكمن في جوهر تحويل نظم الأغذية والنظم الريفية المستدامة والمنتجة والشمولية التي تتسم بالصمود.

البيئة وتغير المناخ

38- **وصلت الزراعة لاحتلال مركز الصدارة في المناقشات الخاصة بالبيئة وتغير المناخ.** ففي عام 2017، عزز مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إدماج الزراعة في المناقشات.[15] كذلك تم الاعتراف بالرابط بين الزراعة وتغير المناخ في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والأراضي، والذي يسلط الضوء على الرابط بين إدارة الأراضي والأمن الغذائي وتغير المناخ.[16] وأشار تقرير هيئة EAT-Lancet بأن "الأغذية هي المحرك الأقوى المنفرد الذي يمكن أن

[14] إطار تنفيذ النهج التحولية لتعميم المواضيع: البيئة والمناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب الذي عرض على الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الثاني 2019.

[15] في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في بون عام 2017، تبنى مؤتمر الأطراف رقم 4/CP.23 حول "العمل المشترك للكورونيفيا عن الزراعة" والذي دعم من إدراج الزراعة في المفاوضات.

[16] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي* (نيويورك: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ). أ يشير التقرير إلى أن نظم الأغذية تسهم بما يصل إلى حوالي 29 بالمئة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، بما في ذلك 44 بالمئة من انبعاثات غاز الميثان.

يعظم من الصحة البشرية والاستدامة البيئية على وجه الأرض."[17] وأكد مساران من المسارات التسعة لقمة الأمم المتحدة للعمل المناخي - وهما "الحلول التي تستند إلى الطبيعة" و "الصمود والتأقلم" - بصورة قوية على الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، سلط تقرير صدر عام 2019 عن المنتدى الحكومي الدولي للسياسة والعلوم بشأن خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الضوء على أن صحة النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها نحن وجميع الكائنات الحية الأخرى تتدهور بصورة أسرع من أي وقت مضى، مما يقوض من أسس اقتصاداتنا وسبل عيشنا وأمننا الغذائي وصحتنا وجودة الحياة في العالم بأسره. وتقود جميع هذه النتائج إلى الإدراك بأن الطريقة التي تعمل من خلالها نظم الأغذية بحاجة للتغيير، مما أدى لأن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى قمة لنظم الأغذية ترعاها الأمم المتحدة عام 2021.

39- **ومن الأمور المحورية لهذه المناقشات الخاصة بالبيئة وتغير المناخ، السكان الريفيون، وبخاصة المنتجين على نطاق صغير، أولئك الذين تعتمد سبل عيشهم على الزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.** إذ يعتبر تعظيم الاستدامة البيئية والتأقلم مع تغير المناخ وبناء الصمود في صفوف المنتجين على نطاق صغير أمرا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك هنالك فرص متاحة لسيناريوهات تعود بالفائدة على الجميع والتي يواكب التأقلم فيها إجراءات للتخفيف. ونظرا للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، هنالك حاجة لأن يتم وضع المنتجين على نطاق صغير على مسار الاستدامة، وذلك لفائدتهم ولفائدة الكوكب في آن معا.

40- **منذ عام 2012، قام الصندوق بصورة مباشرة بدعم المنتجين على نطاق صغير للتأقلم مع تغير المناخ من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. كذلك فقد استفاد من خبرته في هذا البرنامج لزيادة تمويل المناخ المتاح في عملياته** (انظر الإطار 3). وبموجب التجديد الحادي عشر للموارد، التزم الصندوق باستثمار ما لا يقل عن 25 في المائة من برنامجه للقروض والمنح في الأنشطة التي تركز على المناخ. وفي عام 2019، أشارت التقديرات بالفعل إلى أن 34 في المائة من برنامج القروض والمنح يركز على بهذه الطريقة، مما يشير إلى أن الصندوق على المسار الصحيح لتحقيق هدف التجديد الحادي عشر للموارد على وجه العموم. ويرفد ذلك صرف مستمر لاستثمارات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ودعمه التقني. علاوة على ذلك، يوسع الصندوق من جهوده الرامية إلى تعبئة التمويل المشترك من مرفق البيئة العالمي والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف لتعزيز أثره على المنتجين على نطاق صغير.

41- **وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيتوسع بناء صمود المنتجين على نطاق صغير، علاوة على تعميم الاستدامة البيئية وتجديد البيئة، وصون التنوع البيولوجي، والتأقلم مع تغير المناخ. وسوف يستمر إيلاء المناخ أولوية قصوى في حافظة الصندوق، ومن خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.** سيستمر تمويل المناخ في كونه جزءا حاسما من تمويل الصندوق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وستزداد العمليات والأهداف ذات الصلة به. وسوف يبني برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + على خبرة البرنامج الأصلي، مع توسيعه على النحو الذي سيرد أدناه. وسوف يستمر الصندوق أيضا في الاستفادة من التمويل المشترك من الصناديق الخارجية للبيئة والمناخ (مثلا مرفق البيئة العالمي والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف)، وسيسعى بصورة متزايدة لاتباع نهج أكثر برامجية يتطلع إلى جمع المشروعات التي تواجه تحديات متشابهة.

[17] EAT-Lancet Commission. Summary report of: Willett, W., et al. "Food in the Anthropocene: the EAT–Lancet Commission on healthy diets from sustainable food systems." The Lancet 393.10170 (2019): 447-492.

الإطار 3

الدروس المستفادة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

كان برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي انطلق عام 2012، أول برنامج يستهدف بصورة مخصوصة زيادة صمود المنتجين على نطاق صغير، وقد تم تقسيمه إلى مرحلتين. حيث وفّرت المرحلة الأولى (300 مليون دولار أميركي) استثمارات بالمنح، لدعم تأقلم المنتجين على نطاق صغير والسكان الريفيين، بغية زيادة الأمن الغذائي، وتعزيز الصمود، والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وركزت المرحلة الثانية (15 مليون دولار أميركي) على بناء الأدوات والقدرات لتيسير الاستثمار.

وقام برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بتقدير الظروف المناخية لتحديد المخاطر المحتملة على الأنشطة الزراعية الهامة لجهة الأمن الغذائي، وتفحص الاستجابات المحتملة في مشروعات مختارة من مشروعات الصندوق. وقد وسّع البرنامج من القدرة المحلية على تحديد تحديات المناخ، ووضع أولويات لإجراءات محلية مناسبة للتأقلم، ووفّر تمويل المناخ لدعم تبنيها.

وعلى وجه العموم كان برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ناجحاً في تحديد المجتمعات الزراعية على نطاق صغير التي تعاني من الفقر، حيث يشكّل تغير المناخ تحديات/ مخاطر. وبتاريخ سبتمبر/أيلول 2019، تمكن البرنامج من إدخال تقنيات للصمود في وجه تغير المناخ على أكثر من 000 900 هكتار من المناطق الرعوية والمزارع على نطاق صغير، وزاد من القدرة البشرية على التأقلم مع تغير المناخ وإدارة المخاطر المناخية في أكثر من 000 11 مجموعة مجتمعية، ودعم بنى تحتية تقدر قيمتها بحوالي 22 مليون دولار أمريكي بحيث تغدو قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ووصل إلى 3.1 مليون شخص، وأجرى 17 حوارا سياساتيا حول تعميم تغير المناخ في أنشطة التنمية الريفية. ومع أن آثار هذا البرنامج مازالت تتضح يوماً بعد يوم، إلا أنه يمكن تعلم الكثير من هذه الخبرة. وتتضمن الدروس الرئيسية:

1- أثبت نموذج التأقلم الذي تبعه برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة نجاحه، وقد تضمن تمويلاً بالمنح، ومساعدةً تقنيةً خبيرة لإجراءات التأقلم التي حسّنت من الأنشطة الإنمائية، مع تكاليف معاملات منخفضة نسبياً مقارنةً بصناديق التأقلم الشبيهة.

2- ومع أن النموذج قد قام بتقليص التكاليف من خلال الاعتماد على العمليات التي يجريها الصندوق أصلاً (مثلاً: تصميم المشروعات)، إلا أنه تمكن أيضاً من اكتشاف المشاكل المتأصلة في هذه العمليات، بما في ذلك التأخيرات في المصادقات والصروفات.

3- كان التنسيق الفعال للمؤسسات الشريكة على المستوين المحلي والوطني، والمرونة في تنفيذ التدخلات، والاستثمار في قدرات التأقلم على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع المحلي، والاستخدام الفعال، وتعميم البيانات والأدوات خلال دورة المشروعات بأسرها، والإدارة الفعالة للمشروعات جميعها العوامل المشتركة في مشروعات البرنامج الناجحة.

4- أثبت برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إمكانية تحقيق مكاسب متعددة، وضمان الاتساق بين الأولويات المواضيعية المختلفة، من خلال مثلا، الجمع بين تدخلات المناخ والتمايز بين الجنسين، أو المناخ والتغذية.

5- سمح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بإعداد أدوات ابتكارية مالية وبرامجية أخرى للممارسات الزراعية المستدامة، بما في ذلك مخبر الابتكارات العالمية لتمويل المناخ، وأداة تقدير التأقلم في وجه تغير المناخ في التنمية الريفية، والتحوّط المعتمد على السلع والمناخ للتمكين من تحقيق التحول.

6- أثبت برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، أنه بالإمكان تعبئة الموارد من الجهات المانحة لأغراض مخصوصة (أي التأقلم)، بدون الإضرار بالتمويل للموارد الأساسية. وبالفعل فقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة في تنويع الموارد.

7- أظهر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بأن التمويل بالمنح محفّز رئيسي عند القيام بأنشطة جديدة للتأقلم تتسم بعوائد غير مؤكدة و/أو في الأوضاع الهشة. وتعلقت الحاجة للمنح بالفعالية غير المعروفة، وغير المجرّبة لإجراءات التأقلم أكثر من تعلقها بالافتقار إلى العوائد المالية. كذلك فإن ربط المنح بالقروض أدى أيضاً إلى توليد طلب أكبر على قروض الصندوق.

8- كذلك تعتبر الطريقة المتينة والموثوقة لتتبع مساهمات الجهات المانحة لتمويل المناخ أمراً هاماً، وهي ضرورية أيضا لإيجاد الإجراءات الحمائية الائتمانية والبيئية والاجتماعية، لتوزيع مثل هذه الأموال في البلدان النامية. ويعتبر وجود شريك موثوق ويمكن الاعتماد عليه مثل الصندوق كي يلعب هذا الدور في تمويل التأقلم أمراً جذاباً للجهات المانحة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

42- **تواجه النساء الريفيات حواجز كبيرة في الوصول إلى الموارد، وغالباً ما لا يشاركن في رفاه أسرهن بصورة كافية.** تتمتع النساء بوصول أقل بصورة كبيرة إلى المدخلات الزراعية، مما يسهم في الفجوة الإنتاجية بين الجنسين التي تقدر بحدود 20 إلى 30 في المائة.[18] ويمكن لهذا الأمر أن يقلص من القوة التفاوضية للنساء في الأسرة، وأن يحوّل الإنفاق بعيداً عن الاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم. وللتغلب على هذه العقبات، لابد من تأطير التدخلات الرامية لتعزيز رفاه الأسر، لأغراض الحصول على مكاسب مشتركة ويمكن لنهج الازدهار المشترك هذا أن يكتسب دعما أكبر من الرجال علاوة على النساء، وأن يقود إلى تعاون أعظم، وإجراءات مشتركة بين أفراد الأسرة.[19]

43- **وتبقى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مخاوف محورية بالنسبة للصندوق، الأمر الذي دفعه إلى زيادة متّسقة في التزامه بهذا الموضوع على مدى التجديدات الأخيرة للموارد.** (انظر استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد). نفّح الصندوق مؤخرا خطة عمله للتمايز بين الجنسين للفترة 2019- 2025 لتحديد السبل المؤدية إلى تحسين أداء التمايز بين الجنسين، وتحقيق التزامات فترة التجديد الحادي عشر للموارد المتعلقة بهذا الموضوع، التي تتمثل في كون 25 في المائة من مشروعاته متسمة بالتحولّ الجنساني عند التصميم. وقد تم بالفعل حتى تاريخه تجاوز هذا الهدف بصورة كبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن 29 في المائة من المشروعات التي تمت المصادقة عليها عام 2019، تتسم بالتحول الجنساني. وتتعدى خطط العمل النهج التقليدي لتعميم التمايز بين الجنسين، من خلال التطرق لعلاقات القوة الكامنة ضمن الأسر، من خلال منظور الازدهار المشترك.

44- **وبالتحرك قدماً، سينتقل التركيز إلى تنفيذ وتوسيع النطاق بهدف الوصول إلى زيادة مستقرة في حصة المشروعات التي قامت بالفعل بتعميم التمايز بين الجنسين بالكامل، واتسمت بكونها تحولية في هذا المجال.** وينصب التركيز حاليا على التنفيذ الكامل لنهج وإجراءات تعميم التمايز بين الجنسين المحدّثة مؤخراً في الصندوق، وتوسيع استخدامها في المشروعات. وسيستمر الصندوق في تعزيز قدرته الداخلية على تعميم التمايز بين الجنسين، والنهج التحولية الجنسانية، من خلال أكاديمية العمليات، وإعداد دورات تدريبية الكترونية إضافية. علاوة على ذلك، سوف يتسم كل من برنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + بتركيز مخصوص على التمايز بين الجنسين.

عمالة الشباب، خلق فرص العمل للشباب والهجرة

45- **من أصل مليار شاب في البلدان النامية، يعيش حوالي 778 مليون منهم في المناطق الريفية وشبه الريفية وشبه الحضرية، حيث الزراعة هي المشغّل الرئيسي لقوة العمل والمحرك القياديّ للنمو.** وفي يومنا هذا، يعيش حوالي 65 في المائة من الشباب الريفيين في العالم في إقليم آسيا والمحيط الهادي، و20 في المائة منهم في أفريقيا. ولكن الإسقاطات تشير إلى أن حصة أفريقيا سترتفع إلى 37 في المائة بحلول عام 2050، في حين أن حصة إقليم آسيا والمحيط الهادي سوف تتراجع إلى 50 في المائة.[20] وسوف يصل هؤلاء الشباب إلى سن

[18] O'Sullivan, M., A. Rao, R. Banerjee, K. Gulati, and M. Vinez. "Levelling the Field: Improving Opportunities for Women Farmers in Africa." (Washington, DC: World Bank Group: 2014).

[19] Doss, C., and Quisumbing, A.R. *Gender, household behavior, and rural development.* Vol. 1772. (Washington DC: International Food Policy Research Institute, 2018).

[20] انظر *تقرير التنمية الريفية لعام 2019 الذي أصدره الصندوق: خلق الفرص للشباب الريفيين* (روما: الصندوق، 2019) للحصول على تحليل مفصل للشباب الريفيين. وتعرف الأمم المتحدة الشباب على أنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً. ويعيش حوالي نصف تعداد الشباب في العالم البالغ مليار شاب في مناطق معرّفة بصورة صارمة على أنها مناطق ريفية من البلدان النامية، ولكن العديد منهم أيضاً يعيش في المناطق شبه الريفية أو المناطق شبه الحضرية.

الرشد في فترة تتسم بتغير كبير، ونعني بذلك الثورة الرقمية الجارية، والتي غيّرت بصورة عميقة من طبيعة العمل،[21] علاوةً على التغييرات الدرامية في الظروف المناخية والبيئية.

46- **لهذا التعداد المتنامي من السكان الشباب إمكانيات هائلة، ولكنه أيضاً يمثل تحديات معتبرة.** فالشباب الريفيون هم المزارعون والعمال ورواد أعمال الغد، والاستثمار فيهم يمكن أن يؤدي إلى مكاسب ديموغرافية غنية لجهة الحد من الفقر المدقع، وخلق فرص العمالة، وتحقيق الأمن الغذائي. إلا أن العقبات والتحديات تبقى ماثلةً، إذ يواجه الشباب عقبات في طريق وصولهم إلى الأراضي والموارد الطبيعية والتمويل والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات والتعليم، كما أنه من المحتمل أن يكونوا عاطلين عن العمل أكثر ثلاث مرات من نظرائهم من البالغين. ومع محدودية الفرص، فإنه من المحتمل بصورة أكبر للشباب الريفيين أن يهاجروا مقارنةً بالبالغين. ولخلق فرص العمل في المناطق الريفية، وضمان أن يكون الشباب الريفيون منتجين ومرتبطين ومنخرطين، لابد للسياسات والاستثمارات من أن توسع الفرص والابتكارات الريفية في آن معا، وأن تركز بصورة مخصوصة على التغلب على المعوقات التي يواجهها الشباب الريفيّون.

47- **في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، تم إحراز تقدم معتبر في تعميم شواغل الشباب الريفيين في عمليات الصندوق، وتمت المصادقة أيضاً على أول خطة عمل للشباب الريفيين في الصندوق للفترة 2019-2021.** (انظر استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد). تم وضع هدف مفاده أن يصنف 50 في المائة من مشروعات الصندوق على أنها مراعية لقضايا الشباب في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، إلا أنه وفي عام 2019 تم تجاوز هذا الهدف بصورة كبيرة حيث تشير التقديرات إلى أن ما مجموعه 82 في المائة من المشروعات كانت مراعية لقضايا الشباب. وتم تصميم نموذج ابتكاري لمركز متكامل للأعمال الزراعية بتركيز على خلق فرص العمل للشباب الريفيين وسوف يتم اختباره خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد حيث تشير التقديرات إلى أنه سيخلق 21 000 فرصة عمل للشباب في أفريقيا، وكذلك فإن بناء القدرات على تعميم قضايا الشباب جار من خلال أكاديمية العمليات، كما تم إعداد منهجية للتعلم الالكتروني حول مواضيع الشمول الاجتماعي، حيث يرسي الصندوق شراكات مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. وتركز استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024 (التي حظيت بالمصادقة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد) والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي يسّر الصندوق من إنشائه، بصورة صريحة على خلق فرص العمل للشباب الريفيين والنساء الريفيات.

48- **كذلك فقد أخذ الصندوق بتوسيع الفرص الاقتصادية من خلال تعبئة وتحويل استثمارات المواطنين في الشتات إلى أعمال ريفية يقودها الشباب والنساء في أوطانهم الأم واستقطاب التحويلات لأغراض الشمول المالي للشباب.** وقد ساعد هذا التدخل الابتكاري الذي يقوده مرفق تمويل التحويلات الذي يستضيفه الصندوق، على خلق الآليات للمهاجرين في الشتات لاستثمار جزء من مدخراتهم في الفرص الاقتصادية، بما في ذلك في الأوضاع الهشة والتي تعاني من النزاعات على شاكلة مالي والصومال.

49- **وبالتحرك قدماً، سوف يبحث الصندوق وبصورة متزايدة كجزء من تركيزه على الشباب عن طريقة لخلق فرص العمل في المناطق الريفية في القطاعات ذات الصلة بالزراعة.** وسيستمر الصندوق في تعميم الشباب في برامجه القطرية، بما في ذلك من خلال جهود مخصوصة ترمي إلى زيادة تمكين الفتيات والشابات والشبان من السكان الأصليين، والشباب من ذوي الإعاقة وقابليتهم للتوظيف. وسيتم إضفاء الطابع الرسمي على آلية للإدماج المنتظم للشباب في عمليات تيسير الصندوق، وعملياته على المستوى الميداني، على سبيل المثال من خلال مجلس الشباب التابع للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وتتلقى المراكز الإقليمية دعماً من الانخراط السياساتي المستند إلى الدلائل لما هو ناجح في توليد فرص العمل للشباب في الأعمال الزراعية، بحيث تتم الاستنارة به لتحديد الفرص لاستثمار القطاع الخاص. وبدورها سيتم توسيع نطاق الدروس المستفادة من تنفيذ نموذج مركز الأعمال الزراعية المتكاملة، في برامج الصندوق القطرية لخلق المزيد من فرص العمل خلال

[21] انظر *تقرير التنمية في العالم لعام 2019* من إصدار البنك الدولي: الطبيعة المتغيرة للعمل. (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، 2019)

فترة التجديد الثاني عشر للموارد وما يتعداها. وسيساعد ضمان حصول الشباب على الوظائف التي تخلقها مشروعات الصندوق، على ضمان أن تتسم هذه المشروعات بنتائج مستدامة.

تعزيز الشمول الاجتماعي - الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية

50- **ثمة حوالي مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم، ويعيش أربعة من أصل خمسة منهم في البلدان النامية.** وهنالك علاقة وثيقة بين الفقر المدقع والإعاقة، سواءً على المستوى الفردي أو على المستوى الأسري. ومع ذلك فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها الصندوق أن الأشخاص ذوي الإعاقة من الريفيين نشطون اقتصادياً ويتمتعون بإمكانية توليد الدخل، وبالتالي اتخاذ مسار منتج للخلاص من الفقر المدقع.[22] علاوةً على ذلك، فإن الرابط بين الإعاقة وانخفاض الدخل ليس بالرابط المباشر، وهنالك طرق لكسر هذا الرابط ولمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الخلاص من الفقر المدقع. وتشير هذه الاستنتاجات، مع خبرات المنظمات الدولية الأخرى، إلى وجود إمكانية لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تدخلات الصندوق.[23] وبالتالي فإن الصندوق ملتزم بتوسيع جهوده لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملياته في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، مع الشروع بهذه الجهود بالفعل خلال فترة التجديد الحادي عشر. وسوف ينشئ مشروع جديد تمت المصادقة عليه مؤخراً في غانا مرفقاً للتمويل المختلط للسماح للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة بالاستثمار في تحسين المزارع، من خلال زيادة وصولهم إلى التمويل الزراعي بأسعار فائدة يمكن تحملها.

51- **هنالك حوالي 370 مليون شخص من الشعوب الأصلية في حوالي 70 بلداً على مستوى العالم بأسره وهم يشكلون 5 في المائة من إجمالي تعداد السكان في العالم إلا أنهم يشكلون حوالي 15 في المائة من أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع.** وقد حُرِمَ السكان الأصليون من أراضيهم وأقاليمهم ومواردهم على مدى قرون، ونتيجة لذلك فقد حُرِموا على الغالب من سبل عيشهم. وفي العديد من البلدان وخاصة في أميركا اللاتينية وآسيا، يتمركز الفقر الريفي المدقع بصورة متزايدة في المجتمعات القبلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وعلى الرغم من معاناتهم من التهميش الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن السكان الأصليين مازالوا حرّاس لما يقدر بحدود 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، ويضطلعون بالمسؤولية عن الإدارة المستدامة لحصة كبيرة من الموارد الطبيعية في العالم، وإضافة إلى ذلك فإنهم يمتلكون نظماً غذائيةً فريدةً من نوعها متأصلةً في ممارساتهم المستدامة لكسب العيش ومعرفتهم العميقة المتنوعة والمتجذرة محلياً، التي يمكن لها أن تساعد العالم على تعلّم كيفية التأقلم مع تبعات تغير المناخ والتخفيف منها.

52- **بدأ الصندوق بالتركيز على الشعوب الأصلية منذ حوالي 30 عاماً، حيث قام بتحديدهم باعتبارهم مجموعةً ضعيفةً تتسم بالأولوية في عدد من استراتيجياته القطرية.** وفي الوقت الحالي تدعم حافظة الصندوق أكثر من 6 ملايين مستفيد من الشعوب الأصلية في 37 بلداً، مع استثمارات مباشرة إجمالية تبلغ في مجموعها حوالي 930 مليون دولار أميركي. وفي عام 2009 صادق الصندوق على سياسة لإشراك الشعوب الأصلية التي أوجدت، بالإضافة إلى مبادئ الانخراط، أداتين تشغيليتين وهما: (1) مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، و(2) منتدى الشعوب الأصلية. وحتى تاريخه وصل عدد المشروعات التي موّلها مرفق مساعدة الشعوب الأصلية إلى 162 مشروعاً في 48 بلداً بمبلغ إجمالي قيمته 5 ملايين دولار أميركي. وعلى الرغم من صغر حجمها، إلا أن هذه المشروعات يقررها السكان الأصليون أنفسهم، وهي تغطي جملةً واسعةً من الأنشطة تتراوح بين الأمن الغذائي والتأقلم مع تغير المناخ وصون التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية والتعزيز المؤسسي. ويمكّن منتدى الشعوب الأصلية ممثلي منظمات الشعوب الأصلية من الانخراط في حوار مع

[22] انظر الصندوق، *الأنشطة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية: دلائل وفرص جديدة لانخراط الصندوق*، (الصندوق: روما، 2019) للاطلاع على استعراض للدلائل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ونتائج التقرير.
[23] المصدر السابق.

الصندوق وفي مناقشة سياسات واستثمارات التنمية الريفية، وتشاطر الممارسات الجيدة، والترويج لإشراك منظمات الشعوب الأصلية في أنشطة الصندوق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

53- **وبما يتواءم مع توصيات منتدى الشعوب الأصلية، سوف يلتزم الصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد بالإبقاء على المزيد من التعزيز لشراكته مع الشعوب الأصلية ومنظماتها.** ومن بين المبادرات الأخرى، ستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات الشعوب الأصلية وتيسير حضور الشعوب الأصلية (وعلى وجه الخصوص النساء والشباب منهم) في المنتديات السياساتية الدولية، وضمان أن تأخذ الاستثمارات بعين الاعتبار احتياجات وتحديات الشعوب الأصلية، وتعزيز أنشطة إدارة المعرفة.

التغذية

54- **من غير المحتمل الإيفاء بالمؤشرات التغذوية لهدف التنمية المستدامة الثاني في ظل التوجهات الحالية.** فالتقدم المحرز بالنسبة لانخفاض الوزن عند الولادة والهزال والتقزم بطيئة، ومازالت أفريقيا وآسيا تتحمل العبء الأكبر لسوء التغذية حيث يصل نصيبهما إلى أكثر من 9 من أصل كل 10 أطفال مصابين بالتقزم، وأكثر من 8 من أصل كل 10 أطفال مصابين بالهزال، وحوالي ثلاثة أرباع جميع الأطفال الذين يعانون من البدانة في العالم بأسره.[24] كذلك فإن البدانة على مستوى العالم في ازدياد وبخاصة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، مع غيرها من الأشكال الأخرى السائدة لسوء التغذية.[25] وعند التطرق للفقر الريفي المدقع ولانعدام الأمن الغذائي لابد من اعتبار سوء التغذية هدفاً رئيسياً في جهود التنمية الريفية.

55- **كان تحسين المستوى التغذوي للسكان الريفيين مكوناً حاسماً في جدول أعمال التجديد الحادي عشر للموارد** (انظر استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد). تعد التغذية متأصلة بصورة متينة في الالتزامات والاستراتيجيات المؤسسية للصندوق، وقد تمت المصادقة على خطة عمل للتغذية للفترة 2019-2025 عام 2019. وتم وضع هدف يتمثل في كون 50 في المائة من المشروعات مراعية لقضايا التغذية في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وفي عام 2019 أشارت التقديرات إلى أن 61 في المائة من المشروعات مراعية بالفعل لقضايا التغذية. وأدت الجهود المتضافرة لبناء القدرات بين موظفي الصندوق ومستشاريه، وموظفي وحدات إدارة مشروعاته بشأن الزراعة المراعية لقضايا التغذية، إلى زيادة مستوى الوعي والمعرفة. وكانت قيادة الصندوق للجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة للأمم المتحدة محوريةً في إرساء الشراكات، واستقطاب التأييد للتغذية، والوصول إلى اتساق ضمن منظمة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع. وزوّدت الشراكات الصندوق بفرصة للتعلّم من المنظمات الأخرى، وتقاسم الدروس المستفادة المولدة من مشروعات الصندوق، وأنشطته للمساعدة التقنية. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، مازال هنالك الكثير مما يتوجب عمله لتعزيز مساهمة الصندوق في جدول الأعمال العالمي الخاص بالتغذية.

56- **خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد ستسمر التغذية في احتلالها أولوية قصوى، مع بناء تصميمات المشروعات الجديدة على المكاسب المتحققة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد لزيادة الأثر.** سوف يضمن الصندوق أن تتم مقاربة التنمية الزراعية ضمن إطار أوسع لنظم الأغذية من المدخلات والإنتاج، إلى التجهيز والتسويق والاستهلاك. وسيروج الصندوق أيضاً لقيادة النساء في اتخاذ القرارات الخاصة بنظم الأغذية، بهدف الترويج لتنويع الزراعة والحميات الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيؤكد أيضاً على استخدام النباتات والفصائل الحيوانية الأصلية، والترويج للثقافات الغذائية وللحبوب المحلية، ونشر المعرفة

[24] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019*. الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2019).

[25] Bixby, Honor, James Bentham, Bin Zhou, Mariachiara Di Cesare, Christopher J. Paciorek, and NCD Risk Factor Collaboration. "Rising rural body-mass index is the main driver of the global obesity epidemic." *Nature* 569 (2019): 260-264.

والابتكارات المحلية، التي تؤدي إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وسيساعد هذا النهج على اقتناص الفوائد المشتركة من مواضيع التعميم الأخرى من خلال برمجة تراعي قضايا التغذية.

الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات

57- **تعتبر الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات عوامل مساهمة معتبرة في الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي.** وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن 80 في المائة من السكان الذين يعانون من فقر مدقع في العالم سيعيشون في دول تعاني من أوضاع هشة بحلول عام 2030.[26] وتؤثر الأوضاع الهشة بصورة غير متناسبة على أكثر السكان والمجتمعات ضعفاً، بما في ذلك النساء والفتيات وهي المحرك الأولي للهجرة والأزمات الإنسانية.[27] كذلك فقد ثبت بأن الأوضاع الهشة المتأثرة بالنزاعات هي عامل رئيسي في الارتفاع الذي شهده العالم مؤخرا في انعدام الأمن الغذائي.[28] وهي ترتبط أيضاً بالمؤسسات الضعيفة التي يمكن أن تقلص من أثر السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي.

58- **يحوّل الصندوق الموارد إلى الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات ويسعى لاتباع نُهُج جديدة.** سيكون ما لا يقل عن 25 في المائة من استثمارات الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد في أوضاع هشة. ولمواءمة استجاباته الإنمائية، يقوم الصندوق بإجراء تقديرات للهشاشة، وتصميم أدوات جديدة، وستسمح له هذه الأدوات بالمساهمة في التطرق للأسباب الجذرية للهشاشة، وعلى وجه الخصوص أوجه الضعف المؤسسي وقضايا الحوكمة. ومن بين الأدوات التي يمكن استخدامها مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي (انظر الإطار 4). كذلك يرسي الصندوق شراكات مع الجهات الفاعلة التي تتمتع بالقدرة على الانخراط في المساعدة الإنسانية، بهدف البدء بالشروع بالتدخلات الإنمائية ما أن تأخذ الأزمات بالتراجع.

59- **يتطلب التطرق للأسباب الجذرية للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي توسيع الموارد والنهج الخاصة بالأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات سوف يوسع الصندوق من استخدام تقديرات الهشاشة والآليات الموجودة وأدوات التمويل الجديدة التي يتم تطويرها. فعلى سبيل المثال، وحيث يكون النزاع مرتبطا بتغير المناخ، يمكن أن يوفر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة+ نهجاً للتغلب على ضعف المؤسسات، لأن هذا الأمر يسمح بإرساء الشراكات بصورة أيسر مع المجتمع المدني في الأوضاع التي تكون فيها المؤسسات الحكومية ضعيفة.

[26] OECD. *States of Fragility 2018*. (Paris: OECD, 2018).

[27] البنك الدولي، *الموضوع الخاص بالتجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية: الهشاشة، النزاع والعنف*. (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، 2019).

[28] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018: بناء القدرة على التكيّف مع المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية* (روما، منظمة الأغذية والزراعة: 2019).

الإطار 4

خلق الاتساقات مع استثمارات الصندوق بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الأوضاع الهشة - مثال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي

أنشأ الصندوق مرفقاً للاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي، بغية تعبئة الموارد الهادفة إلى تعزيز فرضية قيمته في الأوضاع الهشة. وحفّز على خلق هذه الأداة سلسلة ثورات الربيع العربي عام 2011 وما تبعها من آثار اجتماعية. ومن أهم هذه الآثار، تحركات السكان القسرية واسعة النطاق، حيث خلق تدفق ملايين من اللاجئين السوريين إلى البلدان المجاورة، مثل الأردن ولبنان، وضعاً جديداً على أرض الواقع، وهو وضع لا يمكن لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التقليدي المستند إلى البلدان في الصندوق الاستجابة له.

وقد أحجمت البلدان التي تأثرت بالتأثيرات المتماوجة للنزاع في الجمهورية العربية السورية عن الاقتراض من الصندوق للتطرق للاحتياجات الملحة للاجئين أنفسهم وللمجتمعات الريفية المثقلة المضيفة لهم. وقالت هذه البلدان بأن الهجرة واسعة النطاق الخارجة عن السيطرة هي "وضع سيء" عالمي يتطلب استجابات سريعة إضافية بدون زيادة الدين العام. وكان لابد من إيجاد آلية تمويل تستند إلى المنح ترفد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتتسق معه، وقد صممت هذه الآلية للسماح بانخراط مرن وسريع نسبياً مقارنة بالأطر الزمنية المطولة على الغالب لإعداد المشروعات الاستثمارية التقليدية للصندوق الممولة من خلال الاقتراض السيادي.

ويهدف هذا المرفق إلى مساعدة المجتمعات المضيفة على التأقلم مع الآثار المقوّضة للأزمات، وتزويد اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً بسبل عيش مجزية. وقد وضع هذا المرفق عن قصد في موقع يسمح له بالوصول إلى ما يتعدى موجات التدخلات الإنمائية التي تقدمها جهات فاعلة إنسانية متعددة، والتركيز على تدخلات طيف التنمية في مرحلة الإنعاش المبكر، والتي غالباً ما لا تحظى بالتمويل الكافي. وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة لبنات بناء لتعزيز الصمود، وبالتالي فهي هامة للغاية لردم الفجوة التمويلية بين المساعدات الإنسانية والتنمية.

عبّأ المرفق حوالي 36.4 مليون دولار أميركي، تم تخصيصها لما وصل عدده إلى 500 مشروع للبنى التحتية المجتمعية الريفية صغيرة النطاق في كل من الأردن ولبنان والنيجر والسودان والصومال. كذلك يتوقع له أن يولد ما يقرب من مليون يوم من العمل المؤقت، علاوةً على 000 20 وظيفة بدوام كامل للشباب في المقام الأول.

وقد سمح التمويل للصندوق بتعزيز التركيز على الهشاشة في مشروع ممول بقرض في الأردن (مشروع الاستثمار في المجترات الصغيرة والأسر المتخرجة في المرحلة الانتقالية) وتوسيع وصوله ليشمل اللاجئين السوريين. وهنالك مثال آخر في برنامج لتنمية الزراعة الأسرية في إقليم ديفا في النيجر، الذي تمت مواءمته للوضع المخصوص في هذه المنطقة التي يقطن فيها حوالي 000 250 شخص من المهجرين قسرياً. ويركز هذا المشروع على إدارة المياه والأراضي، علاوةً على بناء رأس المال البشري بين صفوف الأشخاص المهجرين، ويعتبر كلا البعدين حاسماً لتعزيز الصمود في وجه الهشاشة والنزاعات والعنف في النيجر، وقد موّلت الموارد تثبيت ما يقرب من 700 هكتار من الكثبان سواءً من خلال الوسائل الميكانيكية أو البيولوجية، علاوةً على إيجاد ست محطات ضخ ريفية تدار بالطاقة الشمسية لما مجموعه 48 نقطة مياه يستخدمها الرعاة المحليون.

المصدر: البرنامج الخاص للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة: تفعيل استراتيجية الصندوق بشأن الهشاشة (EB 2019/126/R.20/Rev.2)

الشراكات بما يشمل القطاع الخاص

60- **تتسم الشراكات الاستراتيجية بأهميتها المحورية للصندوق من أجل الوفاء برسالته وتعزيز إسهامه في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** وانطلاقاً من إطار الشراكات الذي تم اعتماده في فترة التجديد الحادي عشر، سيسعى الصندوق إلى زيادة دوره القيادي في المنابر العالمية والإقليمية والقطرية للحوار بشأن السياسات خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارده. ويتمثل الهدف في لعب دور أكثر نشاطا للجمع بين الشركاء حول جدول أعمال مشترك وتحسين تخطيط الاستثمارات وتنفيذها في القطاعين الريفي الزراعي.

61- **وسيستجيب جدول الأعمال المذكور للأولويات الوطنية وسيسهم أيضاً في الأهداف الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لكل بلد.** وسيجري أيضاً تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، لا سيما في الأوضاع الهشة التي تحتاج إلى مزيد من المرونة والسرعة في التنفيذ.

62- **وسيكون من المحوري أثناء فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق توسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات.** وتماشياً مع استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024، ستسعى هذه الشراكات إلى تعبئة المعارف والتمويل الخاص والاستثمارات في المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتوسيع الأسواق وزيادة الدخل وفرص العمل للفئات التي يستهدفها الصندوق. وسيُشكل برنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + آليتين ابتكاريتين رئيسيتين سيُعزز بهما الصندوق هذه الأهداف. وستُبذل جهود خاصة لتكوين شراكات مع المؤسسات حول تعميم المواضيع المحددة، لا سيما تغيُّر المناخ. ومن المهم بنفس الدرجة تعبئة استثمارات القطاع الخاص لدعم برنامج القروض والمِنح، لا سيما في المشروعات التي تشمل مكونات مرتبطة بسلاسل القيمة. وسيجري توسيع العمل بنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين وكذلك الشراكات مع الشركات الخاصة لتشمل مزيداً من المشروعات والبلدان من أجل اختبار التكنولوجيات الجديدة والحلول الفعالة من حيث التكلفة وتوسيع نطاقها لصالح المنتجين على نطاق صغير وفقراء الريف نساءً ورجالاً.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والابتكار والتكنولوجيا

63- **يثبت ازدياد عدد أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين الإقليمي والقطري مدى قوة انخراط الصندوق في الأنشطة غير الإقراضية التي تُكمِّل برنامج القروض والمِنح.** وعقب الموافقة على استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2016،[29] عزز الصندوق انخراطه في هذا القطاع من خلال مبادرات من قبيل المرفق المشترك بين الصين والصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبوابة الحلول الريفية؛ ودمج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات القطرية الجديدة؛ وتكوين شراكات مكرَّسة خصيصاً لبلدان الجنوب؛ والمشاركة في فعاليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وتعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في العمليات؛ وتكوين علاقات تعاون مشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في إطار خارطة الطريق المشتركة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي الفترة 2018-2019، أنشئت ثلاثة مراكز للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمعرفة في أديس أبابا، ومدينة برازيليا، وبيجين، لتعزيز المشاركة على المستويين الإقليمي والقطري. وحقق الصندوق هدف التجديد العاشر لموارده المتمثل في الأخذ بنهج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في 50 في المائة على الأقل من الاستراتيجيات القطرية الجديدة، ويمضي في المسار السليم نحو تجاوز ما تعهد به في فترة التجديد الحادي عشر من التزام بتحقيق نسبة تبلغ 66 في المائة. ووافق المرفق المشترك بين الصين والصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي أُطلق في عام 2018 على 15 مشروعاً بقيمة بلغت في مجموعها حوالي 7 ملايين دولار أمريكي. وسيقوم الصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر بوضع استراتيجية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي انطلاقاً من الدروس المستفادة واستجابة للطلب المتزايد من الدول الأعضاء.

64- **وستُبذل في فترة التجديد الثاني عشر جهود إضافية لتعزيز التركيز على الممارسات التحويلية في إطار نهج الصندوق إزاء الابتكار التقني.** وستُبذل جهود أكبر لتحديد وتحليل الابتكارات المحتملة للتحول الريفي أثناء تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، ستبذل جهود لإدخال الابتكار واستخدام التكنولوجيات في عمليات الصندوق وبرامجه، لا سيما من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية الإنمائية. وسيدعم نهج مرن التعاون مع مختلف أنواع الشركاء والمبادرات على المستويين الدولي

[29] https://webapps.ifad.org/members/eb/119/docs/EB-2016-119-R-6.pdf.

والوطني، بما يشمل الشراكات التي تقودها الحكومات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمبادرات التي تدعمها المجتمعات المحلية. وستساعد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية التي وافق عليها الصندوق مؤخراً على تعزيز تقديم حلول تكنولوجية إلى الحكومات والمستفيدين وكذلك بناء قدرات الصندوق. وسيجري إيلاء عناية خاصة لتعزيز شراكات تشمل الشباب والنساء.

رابعاً - التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: نموذج العمل والطرائق التشغيلية

65- **سيقوم الصندوق أثناء فترة التجديد الثاني عشر لموارده بتوطيد نموذج عمله وتوسيعه وتنويع أدواته ووسائله من أجل الترويج لتحول شامل ومستدام في المناطق الريفية والنُظم الغذائية في إطار سعيه إلى تعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري.** وسيستمر في فترة التجديد الثاني عشر الاعتماد على الركائز الأربع لنموذج العمل، وهي تعبئة الموارد، وتخصيص الموارد، واستخدام الموارد، وتحويل الموارد إلى نتائج إنمائية. وسيظل بذلك برنامج القروض والمِنح وما يموله من موارد أساسية يشكل صميم نموذج عمل الصندوق. وسيشمل برنامج العمل الشامل برنامج القروض والمنح وإجراءات إضافية لتوسيع عمل الصندوق، ولا سيما برنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + اللذين يرد وصفهما أيضاً في هذا القسم (انظر كيفية تطبيق ذلك عملياً في الإطار 5).

ألف – برنامج القروض والمنح

تعبئة الموارد

66- **من المهم الاستفادة مباشرة من برنامج القروض والمِنح لتعزيز الأثر الإنمائي من أجل تحقيق رؤية الصندوق بشأن دوره في الهيكل الإنمائي.** وسيحقق الصندوق ذلك بثلاثة طرق رئيسية. أولاً، من خلال التمويل المشترك للمشروعات من أجل زيادة الحجم الإجمالي لمشروعاته الاستثمارية التي يدعمها وزيادة تركيز تلك المشروعات على الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. وثانياً، عن طريق استخدام المشروعات الاستثمارية لتعبئة مزيد من الاستثمارات الخاصة المسؤولة في المناطق الريفية. وثالثاً، عن طريق الاستفادة من خبرة المشروعات الاستثمارية لإثراء السياسات والأولويات الوطنية وتوسيع نطاق العمليات الناجحة.

67- **وتماشياً مع التجديد الحادي عشر، سيُشكِّل الاستمرار في زيادة مستويات التمويل المشترك بُعداً رئيسياً في برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الثاني عشر.** وسيستمر تصميم استراتيجيات التمويل المشترك بما يناسب مختلف الأقاليم التي يعمل فيها الصندوق. وسيسعى الصندوق عموماً إلى تعبئة مستويات كبيرة من التمويل المشترك المحلي من الحكومات والقطاع الخاص والمستفيدين، وسيعتمد ذلك على زيادة المواءمة مع الأولويات الاستراتيجية والبرامجية الوطنية ودعمها، وكذلك زيادة الملكية من جانب الشركاء المحليين. وسيتطلب أيضاً مستويات كبيرة للغاية من التمويل المشترك الدولي بالاستناد إلى ما سيقوم به الصندوق من بناء شراكات أقوى وذات أهمية جوهرية أكبر، ولا سيما - وذلك على سبيل المثال لا الحصر - مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتكفل مشاركة الصندوق زيادة تركيز الاستثمارات المشتركة على الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي.

68- **ويتمثَّل الغرض الرئيسي لاستثمارات الصندوق من خلال برنامج القروض والمِنح في تعبئة الاستثمارات الخاصة المسؤولة في المناطق الريفية، بما يؤدي إلى توسيع وتحسين الخدمات والأسواق أمام المنتجين الفقراء على نطاق صغير من خلال نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين.** ويتحقق ذلك عموماً في المشروعات الممولة من الصندوق من خلال ما يلي: (1) تمويل السلع والخدمات العامة، مثل البحث والإرشاد أو البنية التحتية الاقتصادية مثل الطرق الريفية وأسواق الجملة، وسيؤدي ذلك إلى تقليص المخاطر وتكاليف المعاملات الناشئة عن التعامل مع المنتجين على نطاق صغير في سلاسل القيمة الزراعية؛

أو (2) بناء قدرات منظمات المزارعين للعمل كجهات لتجميع الإنتاج من فرادى المنتجين. وسيتيح البرنامج الجديد للتمويل من القطاع الخاص للصندوق الاستثمار مباشرة في عمليات القطاع الخاص، وبالتالي توفير أداة رئيسية تُكمِّل برنامج القروض والمِنح من أجل حشد استثمارات القطاع الخاص كقوة محرِّكة للنمو والتحول الريفي.

تخصيص الموارد

69- **سيستمر في فترة التجديد الثاني عشر تطبيق مزيد من الانتقائية القطرية والتحول نحو قروض أقل عددا ولكن أكبر حجما حيثما أمكن من أجل دعم استثمارات أقل وأكبر كثيراً.** مع التركيز على 80 بلداً في إطار التجديد الحادي عشر مقابل حوالي 100 بلد في إطار التجديد العاشر، ازداد متوسط حجم قروض الصندوق من 31 مليون دولار أمريكي في التجديد العاشر إلى 40 مليون دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر، بينما ازداد متوسط حجم المشروعات من 60 مليون دولار أمريكي إلى 114 مليون دولار أمريكي (انظر استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق). وتميل القروض الأكبر إلى تحقيق نتائج إنمائية أفضل وتُساعد عموماً على زيادة الإحساس بالملكية الوطنية. وهي أقدر على إحداث تأثير على السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإسهام فيها بمزيد من الفعالية.[30] وسيسعى الصندوق صراحة إلى استخدام موارده لزيادة التأثير والأثر، بما يشمل من خلال التمويل المشترك أو الاستثمارات القائمة على النتائج في البلدان التي لا تسمح فيها المخصصات المحدودة بقروض أكبر. ويمكن لتحليل فعالية معايير الانتقائية القطرية المستخدمة في التجديد الحادي عشر أن يفضي إلى إدخال تغييرات على المعايير التي ستستخدم في التجديد الثاني عشر لضمان الاستجابة للاحتياجات الناشئة في نموذج العمل.

70- **وسيظل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يُشكل الآلية المستخدمة في تخصيص موارد برنامج القروض والمِنح، استناداً إلى مجموعة متنوعة من الاحتياجات القطرية ومستويات الأداء في تحديد المخصصات للبلدان.** وسيستمر في فترة التجديد الثاني عشر استخدام هذه الموارد أساساً لتمويل الأنشطة التيسيرية للغاية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيتحقق ذلك وفقاً للمبادئ المتفق عليها مع الهيئات الرئاسية للصندوق مع الاعتراف في الوقت نفسه بحدود القدرة الاستيعابية لفرادى البلدان.

71- **وأخيراً، ستستهدف جميع المشروعات الاستثمارية قطاعات السكان الريفيين الفقراء والمهمشين استناداً إلى فهم واضح لأسباب الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية على المستويين القطري والمحلي، وفهم جوانب الضعف أو القيود الهيكلية التي يواجهها السكان الريفيون.** وستهدف المشروعات كلها إلى تمكين السكان الريفين الفقراء من زيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الصدمات؛ وستتسم جميعها بنهج يوفِّر، من ناحية، فرصاً اقتصادية لهذه الفئات، ويُعزز من الناحية الأخرى قدرتها على مستوى الفرد والجماعة من أجل الاستفادة من هذه الفرص. وسعياً إلى ضمان التركيز على السكان المهمشين والسكان الذين يعانون من فقر مدقع في جميع الأنشطة، ستوضع أثناء فترة التجديد الثاني عشر سياسة جديدة للاستهداف على أساس المبادئ التوجيهية للاستهداف التي اعتُمدت مؤخراً.

استخدام الموارد

72- **وستوفر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وما يقابلها من انخراط سياساتي استراتيجي مع الحكومات وكذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الآخرين، الإطار للنهج البرامجي للصندوق**

[30] Denizer, C., Kaufmann, D. and Kraay, A., 2013. *Good countries or good projects? Macro and micro correlates of World* Bank *project performance*. Journal of Development Economics, .Elsevier, vol. 105(C), pages 288-302

على المستوى القطري. وستشكل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأداة الرئيسية لتشخيص تحديات التنمية الريفية وفرصها في البلدان، وتحديد مكونات جدول الأعمال الشامل الذي سيضعه الصندوق للبلد، ومعرفة المجالات التي ينبغي أن توجه إليها تدخلات الصندوق، وتحديد مجموعات الأدوات التمويلية وغير التمويلية التي سيجري استخدامها (بما يشمل برنامج تمويل القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم +). وستساعد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الصندوق أيضاً على تحديد أفضل سُبل استخدام أدواته لمعالجة القضايا المرتبطة بتغيُّر المناخ، والهشاشة، والمساواة بين الجنسين، والتغذية، ودمج الشباب والفئات المهمشة الأخرى.

73- **وستجري مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة وستصب في جهود تحليل المشهد الإنمائي وأولويات أهداف التنمية المستدامة.** وبينما توضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية دوماً بالشراكة مع الحكومات ومن خلال تشاور أوسع مع الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، سيجري تعزيز ذلك من خلال زيادة الانخراط، وسينصب التركيز الآن على المواءمة مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

74- **والسبيل إلى نجاح تنفيذ التجديد الثاني عشر هو ضمان استخدام الوسائل المستخدمة وأنشطة العمل غير الإقراضي على نحو تآزري يُعزز النتائج الموسَّعة فيما يتعلق بالحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية.** وفي إطار التجديد الثاني عشر، ستستخدم وسائل جديدة (برنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +) لتمويل الأنشطة التي تُكمِّل برنامج القروض والمِنح وتضيف قيمة إليه وتعزز أثره، وستشكل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الإطار لجميع الأنشطة المزمعة.

75- **ويُشجِّع انخراط الصندوق في السياسات على المستوى القطري على نقل خبرات وأدلة محلية ولكن مفيدة من المشروعات إلى المستوى الوطني لمساعدات الحكومات على تهيئة بيئة مواتية للسياسات الريفية التي تُحفِّز الاستثمار الخاص على المستويات كافة، وتُسهم في إحداث تحول ريفي شامل ومستدام.** ويجري تصميم عدد متزايد من العمليات لأغراض وأهداف سياساتية صريحة، وبموارد مكرَّسة لهذا الغرض. ويحقق هذا النهج تأثيراً على السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية على مستويات أعلى، ويتيح إمكانية توسيع نطاق المشروعات الناجحة كجزء من استراتيجيات وطنية للتنمية الريفية. وفي إطار النهج البرامجي القطري في فترة التجديد الثاني عشر، سيزداد توجه المشروعات نحو تحقيق أهداف أوسع متصلة بالسياسات.

76- **وسيقدِّم الصندوق، في ظل تطور هيكليته المالية، إلى حكومات دوله الأعضاء مجموعة متزايدة من المنتجات المالية والتقنية في مجالات تقابل أولوياته الاستراتيجية ومهمته، وتستجيب للتحديات المتطورة في مجال الحد من الفقر المدقع في المناطق الريفية.** وسيُعزز ذلك برنامج القروض والمِنح، وسيُكمله ويعزز أثره. وتشمل بعض الأمثلة التي يجري تجريبها بالفعل في فترة التجديد الحادي عشر ما يلي:

- **الإقراض المستند إلى النتائج** يجتذب صانعي السياسات على المستوى الوطني لضمان نوعية الإنفاق العام. وسيبدأ قريباً في الصين وكوبا تنفيذ أول اثنين من استثمارات الصندوق من هذا القبيل بما يُعبِّر عن النهج الخاص بالمشروعات والنهج البرامجي في الإقراض المستند إلى النتائج. وبعد استقراء الدروس المستفادة من هذه التجارب، من المتوقع استخدام ذلك النهج في تمويل عدد متزايد من المشروعات.
- سينظر الصندوق في تمويل **عمليات إقراضية إقليمية** عندما يطلب منه ذلك وتكون ظروف التنفيذ مواتية، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب الأولية. وستتيح تلك العمليات للحكومات معالجة التحديات العابرة للحدود (مثل استخدام الموارد الطبيعية، والضعف في مواجهة المناخ) والأولويات الأخرى (مثل الاستثمار في البنية التحتية) وهو ما يتطلب استجابات إقليمية تعاونية.

ويجري حالياً تصميم **العملية الإقراضية الإقليمية** الأولى التي ستشمل بنن وتوغو، ومن المتوقع تصميم عملية أخرى لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

- صدرت الموافقة على **مرفقي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات** في عام 2018، ويستخدمان حالياً لدعم استهلال المشروعات في البلدان المقترضة التي تعاني من ضعف قدرات التنفيذ وتحتاج إلى زيادة الدعم الأوَّلي أثناء مرحلة استهلال المشروعات. وسيمكِّن هذان المرفقان من بدء تنفيذ الاستثمارات الممولة من برنامج القروض والمِنح بسرعة وعلى أُسس سليمة، ومن المتوقع أن يستخدما بصورة متزايدة أثناء التجديد الثاني عشر.

- سيتحول الصندوق إلى استخدام **المساعدة التقنية مستردة التكاليف** بصورة أكثر تواتراً كطريقة لتقاسم معارفه وخبرته في مجال الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، والقيام بما يمكن أن يكون في بعض البلدان دوراً مهماً ونشطاً في تنفيذ سياسات الحد من الفقر الريفي المدقع. ويجري حالياً تصميم أو تنفيذ خمسة برامج للمساعدة التقنية المستردة التكاليف تركز بصفة خاصة على البلدان التي لا توجد فيها أي برامج إقراضية أو البلدان ذات البرامج الإقراضية الصغيرة والبلدان التي تطلب فيها الحكومات تلك البرامج، وسيجري تجهيز مزيد منها في إطار التجديد الثاني عشر بالاستناد إلى هذه المجموعة المتنامية من الخبرات.

تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية

77- **وستتواصل جهود تعزيز جودة الحافظة والأداء والنتائج في إطار التجديد الثاني عشر، مع التركيز تحديداً على الكفاءة.** وهناك مفاضلة متأصلة بين مهمة الصندوق المتمثلة في النهوض بجهود تنمية "الميل الأخير" في المناطق النائية التي توجد فيها مجموعات مهمشة ومجموعات تعاني من فقر مدقع، والكفاءة العامة لاستثمارات الصندوق. وتفرض أيضاً زيادة المخصصات للبلدان الأشد فقراً والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة تحديات أكبر من حيث الكفاءة، ويرجع سبب ذلك أساساً إلى جوانب الضعف في نُظم البلدان ومؤسساتها. غير أن ذلك يُشكل تحدياً يجب مواجهته، واتخذ الصندوق بالفعل سلسلة من التدابير لمعالجة خطر قصور الكفاءة المتزايد، بما يشمل تدريب الموظفين ووحدات إدارة المشروعات/البرامج. وسيستمر تحسين ذلك في فترة التجديد الثاني عشر عن طريق ضمان تركيز إدارة المشروعات ليس فقط على تحقيق النتائج، بل وتجاوبها مع التحديات الناشئة والظروف المتغيرة. ويرتبط جدول الأعمال بالإدارة التكيُّفية ويتعلق أساساً باتخاذ القرارات وإجراء التعديلات استجابة للسياقات الجديدة أو المتغيِّرة.

78- **وسيُشكل التركيز الأقوى على استدامة أثر المشروعات جزءاً لا يتجزأ من جميع المشروعات وسيجري رصده وتقييمه بدقة في الحافظة بأسرها.** ويُعد التخطيط لاستدامة أثر المشروعات في بدايتها مسألة بالغة الأهمية (من خلال التركيز صراحة على مسارات توسيع النطاق واستراتيجيات الخروج)، لأن في ذلك رصد لاستدامتها بعد تنفيذها. وأثناء فترة التجديد الثاني عشر، ستجدد أفرقة المشروعات تركيزها على ضمان تصميم المشروعات وفقاً لاستراتيجيات من أجل ضمان استدامة الأثر. وستعمل مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق وشُعبة البحوث وتقييم الأثر لضمان تقييم استدامة الأثر ورصدها. وتُساعد النُهج البرامجية على المستوى القطري على ضمان عمل الصندوق مع الحكومات لتصميم نُهج مستدامة وطويلة الأجل لتغيير الحياة وزيادة إمساك البلدان بزمام ملكية التدخلات.

79- **وتتحسَّن استدامة أثر المشروعات عندما تتاح للشركاء الحكوميين والمستفيدين على السواء فرصة تحمل مسؤولية أكبر عن ملكية المشروعات والعمل منذ البداية، لبلورة وإنشاء مسارات يمكن من خلالها توسيع نطاق المشروعات أو استخدام استراتيجيات أخرى للخروج.** وفي فترة التجديد الثاني عشر، سيوسِّع الصندوق الوسائل المعروفة لتحقيق ملكية حكومية قوية، مثل الإقراض المستند إلى النتائج والنُهج البرامجية. ولتسهيل

ملكية أكبر من المستفيدين في خدمة استدامة الأثر، سيجري تعزيز مشاركتهم في حوكمة المشروعات التي يدعمها الصندوق من خلال إطار تعليقات المستفيدين.

80- **ويجد أيضاً الافتقار إلى القدرات الحكومية من القدرة على الحفاظ على استدامة أثر المشروعات.** وعندما يستثمر الصندوق في الحكومات فإنه يساعد على بناء القدرات اللازمة لضمان أن القروض التي تحصل عليها الحكومات تفضي إلى تغيير مستدام. وسيسعى التجديد الثاني عشر تحديداً إلى استخدام الأدوات والآليات التي صُممت لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، وتحسين الرصد والتقييم، والمجالات الأخرى المهمة لتصميم نُهج مستدامة وتنفيذها.

81- **وسيسعى الصندوق إلى ضمان توسيع طرق العمل المبتكرة في برنامج العمل بأسره.** وسيجري تكثيف التركيز على الكفاءة المؤسسية لضمان استعراض مقاييس الكفاءة المؤسسية وتنقيحها. وسيلزم أيضاً تجديد النُظم لضمان تغطيتها جميع مجالات عمل الصندوق. وسيجري تنقيح وتعديل نظام إدارة النتائج التشغيلية وكذلك جهود تعزيز الشفافية بما يناسب احتياجات نموذج عمل التجديد الثاني عشر.

باء - برنامج تمويل القطاع الخاص

82- **الغرض من هذا البرنامج هو تعبئة استثمارات خاصة إضافية لصالح المنتجين الريفيين على نطاق صغير والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة.** وسيبدأ إطلاقه في فترة التجديد الحادي عشر، وإن كان من المقرر تكثيف عروضه في التجديد الثاني عشر. وقد ظلت استثمارات الجهات الفاعلة الخاصة في المشروعات الزراعية الريفية التي يُشارك فيها المنتجين على نطاق صغير منخفضة على مر التاريخ، وذلك في جانب كبير نتيجة للمخاطر العالية المتصورة في قطاع الزراعة،[31] وانخفاض أحجام الاستثمارات، والارتفاع النسبي في تكاليف المعاملات. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن المنتجين على نطاق صغير في العالم يواجهون فجوة تمويلية تبلغ حوالي 170 مليار دولار أمريكي. بينما تواجه المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها فجوة تمويلية تقدَّر بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي.[32] والصندوق، بوصفه ثاني أكبر مستثمر إنمائي متعدد الأطراف في مجال الأمن الغذائي في العالم، ينفرد بموقع فريد يمكنه من الالتزام بموارد طويلة الأجل وخبرة تقنية لسد هذه الفجوة التمويلية. ولهذا الغرض، يعكف الصندوق على إنشاء برنامج تمويل القطاع الخاص كحل شامل لمعالجة قيود التمويل والقدرات التي تحد من إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في المنتجين الريفيين على نطاق صغير والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن تحقق المشروعات الممولة في إطار البرنامج المذكور أثراً إنمائياً وأن تكون سليمة مالياً، وملتزمة بالمعايير البيئية والمناخية الصارمة، وتيسر الإدماج الاجتماعي، وتُعزز الحوكمة السليمة، وتحقق التنسيق بين جهود القطاعين العام والخاص.

83- **ويستند هذا الحل الشامل إلى النهج البرامجي القطري للتجديد الثاني عشر والمشاورات المبكرة مع الحكومات لمواءمة مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص مع الأهداف الاستراتيجية للبلدان.** ويمكن تصميم مشروعات البرنامج كجزء من مشروعات الصندوق المستقبلية، مع مراعاة ما قد يلزم من بناء للقدرات وتطويرها قبل هيكلة وتصميم استثمار قابل للاستمرار من القطاع الخاص. ويمكن لقدرات وأنشطة برنامج تمويل القطاع الخاص داخل الصندوق أن تعزز كثيراً إمكانية تحقيق تآزرات مؤثرة بين استثمارات القطاعين العام والخاص.

[31] يمكن تصنيف المخاطر المتصورة على النحو التالي: (1) مخاطر تشغيلية (بما فيها الجفاف والآفات والمناخ)؛ (2) مخاطر الائتمان (بما فيها الافتقار إلى الأصول ورؤوس الأموال، وعدم القدرة على التنويع سلعياً أو جغرافياً)؛ (3) القدرات (البنية التحتية المحدودة، والافتقار إلى التدريب، والإقصاء الاجتماعي)، (4) مخاطر تنظيمية/سياسية (ضعف بيئة الأعمال وعدم توفير حماية قوية للمصالح التجارية وعدم التوافق مع الأولويات الحكومية).

[32] https://pathways.raflearning.org/.

84- **ويتطلب نموذج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص تعبئة موارد من الدول الأعضاء ومستثمري القطاع الخاص الخارجيين الذين ينصب اهتمامهم على تحقيق الأثر، وبما يشمل المؤسسات ومرافق التمويل العالمية، ونشر هذه الموارد في شكل تدخلات تحفيزية لدعم المشروعات الموجهة إلى المنتجين الريفيين على نطاق صغير والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة.** وتحقيقاً لهذه الغاية، سيستفيد برنامج تمويل القطاع الخاص من القيمة الحالية المفترضة للصندوق التي تتطلب ما يلي: (1) تركيز حصري على التنمية الزراعية وبلورة فهم عميق لقطاع الأعمال الزراعية واحتياجات القطاع؛ (2) رؤية طويلة الأجل وأُفقاً استثمارياً طويل الأجل؛ (3) سمعة كشريك موثوق يتمتع بقدرة على التنسيق والإقناع اعتماداً على علاقات قوية طويلة الأجل مع الحكومات؛ (4) حضور ميداني مصحوب بميزة الوصول إلى البيانات المتعلقة بالمزارعين والنُظم الإيكولوجية الزراعية؛ (5) فرص تكوين صلات مع مشروعات القطاع العام والمِنح ومرافق التمويل العالمية؛ (6) خبرة مؤكدة في تجميع التمويل الإنمائي الابتكاري (انظر الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية في الإطار 5)؛ (7) أُطر قوية للاستهداف وقياس الأثر.

85- **وسيُكمِّل برنامج تمويل القطاع الخاص مجموعة أدوات الصندوق الحالية عن طريق تزويده بأدوات مالية جديدة تتيح له حشد استثمارات القطاع الخاص.**

وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

(1) **أدوات تمويلية** توجه إلى المستفيدين سواء بشكل مباشر أو من خلال مجموعة من الوسطاء - الذين من المتوقع أن يكونوا أساساً وسطاء ماليين، خلافاً للتمويل العام الذي يقدمه الصندوق من خلال الحكومات. ويُساعد نشر التمويل من خلال الوسطاء الماليين على تحسين الوصول إلى المنتجين على نطاق صغير. ويمكن أيضاً أن تكون التعاونيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهات القائمة بالتجميع مؤهلة للتمويل. ويمكن أن تشمل الأدوات المقدمة إلى الوسطاء الماليين القروض أو خطوط الائتمان أو حلول التمويل المختلط، رهناً باحتياجات المشروعات وبما يتفق مع المبادئ المعمول بها في هذه الصناعة.[33] كما يمكن طرح أشكال أخرى من الديون والأسهم والتمويل المختلط من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص إلى الشركات والوسطاء الماليين العاملين مع المنتجين على نطاق صغير لتحفيز الاستثمارات، لا سيما من أجل تعزيز الزراعة الذكية مناخياً، وكذلك تمكين المرأة وتشغيل الشباب. وسيستفيد الصندوق من خبرته التقنية في الزراعة والتنمية الريفية عند طرح تلك الأدوات (على سبيل المثال عن طريق إسداء المشورة إلى الوسطاء الماليين بشأن كيفية تصميم جداول سداد للمنتجين على نطاق صغير متوافقة أكثر مع دورات زراعة المحاصيل).

(2) **وسيجري تصميم أدوات لإدارة المخاطر، مع التركيز على معالجة ما يلي:**

(أ) **مخاطر الائتمان عن طريق نشر اتفاقات أو ضمانات لتقاسم المخاطر**. يمكن مثلاً لتقديم ضمان إلى وسيط مالي لتغطية القروض المقدمة إلى المنتجين على نطاق صغير من النساء أن يزيد كثيراً المبالغ التي يكون هؤلاء الوسطاء الماليون مستعدين لإقراضها لتلك المجموعة. وينطوي ذلك على أهمية كبيرة لأن المرأة تفتقر في كثير من الأحيان إلى سندات ملكية الأصول التي تمكنها من الالتزام بها كضمان للتمويل. ويمكن لضمان

[33] يستكشف الصندوق إمكانية الالتزام بالمبادئ المعززة للتمويل التيسيري المختلط لعمليات القطاع الخاص المعمول بها في مؤسسات التمويل الإنمائي الشقيقة. التقرير المشترك لمجموعة العمل المعنية بمؤسسات التمويل الإنمائي المعنية بالتمويل التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص، التحديث الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2018. https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/457741/dfi-blended-concessional-fiance-report.pdf.

التزامات النساء بالقروض أن يتيح مبالغ كبيرة لتمويل هذه السوق التي تعاني من نقص حاد في الخدمات.

(ب) **مخاطر الأسعار والمناخ، عن طريق طرح حلول للتخفيف من المخاطر وللتأمين.** سيجري استكشاف توسيع برنامج التحوط من مخاطر المناخ والسلع للتمكين من التحول الذي يجري تجريبه حالياً في غرب أفريقيا. ويوفِّر هذا البرنامج حماية للمزارعين عندما تنخفض الأسعار إلى ما دون مستويات التعادل أو في الحالات التي يتأثر فيها الإنتاج بالكوارث المرتبطة بالمناخ. وتهدف هذه الأدوات إلى زيادة ثقة المزارعين في الاستثمار في تحسينات الإنتاجية.

86- **واستكمالاً لنهجه الشامل، يمكن لبرنامج تمويل القطاع الخاص أن ينشر حلولاً مصممة خصيصاً للمساعدة التقنية من أجل زيادة التخفيف من المخاطر أو تعزيز الأثر الإنمائي للمشروعات.** ويمكن تقديم المساعدة التقنية بالتوازي مع أدوات التمويل وإدارة المخاطر الموضحة أعلاه للمساعدة على التخفيف من المخاطر المتصوَّرة ومعالجة فجوات القدرات لدى المستفيدين من التمويل في إطار برنامج تمويل القطاع الخاص. ويمكن لتلك المساعدة التقنية أن تدعم حلولاً ابتكارية ومؤثرة تستهدف المنتجين على نطاق صغير ومنظماتهم بما في ذلك تقديم المساعدة لتصميم خطط عمل، وتنفيذ تقنيات محاسبية وإدارية مناسبة، وتحسين تنويع السلع أو تعزيز الفوائد التي تعود عليها من المشاركة في الأسواق وقدرتها على الصمود في مواجهة المناخ.

87- **وسيُكمِّل البرنامج المذكور أنشطة القطاع الخاص التي تمولها المؤسسات المالية الدولية الأخرى في قطاع الزراعة بدلاً من التنافس معها.** أولاً، سيوسِّع البرنامج نطاق فرص الاستثمار عن طريق الاستفادة من حافظة الصندوق الكبيرة وخبرته في القطاع وشبكته القوية. وستُساعد البصمة الكبيرة للصندوق وخبرته الواسعة في الزراعة والمناطق الريفية على إطلاق مشروعات يمكن للمؤسسات المالية الدولية الأخرى أن تساعد على المشاركة في تمويلها وهيكلتها، وهو ما سيفضي إلى تعاون مفيد للجانبين. وثانياً، يمكن للصندوق أن يستهدف الاستثمارات الأصغر بدلاً من مشروعات الأعمال الزراعية الكبيرة (مثلما في المؤسسات المالية الدولية الأخرى والشركاء الإنمائيين)[34] من أجل تحفيز التمويل وضخه إلى قطاعات الأعمال الزراعية التي تعاني من نقص شديد في الخدمات. وسيجري تكييف التمويل المقدَّم من الصندوق من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص بما يناسب القدرة الاستيعابية والاحتياجات التمويلية للمنتجين على نطاق صغير ومنظماتهم والمجتمعات المحلية الريفية.

88- **وسيعمل برنامج تمويل القطاع خاص كبرنامج متميز بصورة منفصلة عن الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.** وحقق الصندوق من خلال رعاية الصندوق الاستثماري للأعمال الزراعية إنجازاً مهماً في انخراطه مع القطاع الخاص. ومن خلال استخدام جزء محدود من موارده الخاصة (3.5 مليون دولار أمريكي)، نجح الصندوق في احتضان هيكل معقد وتعبئة تعهدات بلغت 50 مليون يورو من رؤوس أموال الخسارة الأولى طويلة الأجل من شركائه (انظر الإطار 5). وبفضل الخبرة المكتسبة من عملية هيكلة الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، سيتمكن برنامج تمويل القطاع الخاص من زيادة أحجام حوافظه وتوسيع نطاقه الجغرافي ومصادر تمويله. وستتاح له إمكانية العمل في جميع الدول الأعضاء في الصندوق (أكثر من 100 دولة عضو) بينما يركز الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية حالياً على عشرة بلدان؛ وسيتيح أدوات أكثر تكمِّل عمليات الصندوق المرتبطة بالقطاع العام؛ وسيستفيد من مركز الصندوق كوكالة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية

[34] من ذلك على سبيل المثال أن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2019 يسلط الضوء على ثلاثة من مشروعات الأعمال الزراعية التي يبلغ حجمها 35 مليون دولار أمريكي في الهند، و35 مليون يورو في جنوب أفريقيا، و100 مليون دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية. وعلى غرار ذلك، يبلغ متوسط حجم مشروعات البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي حوالي 15.5 مليون يورو (حافظة مشروعات القطاع الخاص للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي المعتمدة في مايو/أيار 2016).

لتعبئة التمويل من أجل تلبية الاحتياجات المتطورة للمنتجين على نطاق صغير؛ وسيتيح للصندوق إحكام السيطرة على تصميم المشروعات وقرارات الاستثمار.

89- **ويمكن أيضاً لمشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص أن تستفيد من أنشطة التخفيف من المخاطر المقدمة من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.** ويمكن لتدخلات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + (برنامج التأقلم +) الموجَّهة ودقيقة التوقيت أن تُعالج تحديات محددة للغاية وسيجري تصميمها للاستجابة سريعاً لانعدام الأمن الغذائي وأسبابه الأساسية المرتبطة بتغيُّر المناخ والتي تؤثر بشدة على المنتجين على نطاق صغير. ويمكن لتدخلات برنامج التأقلم + أن تُساعد على التخفيف من المخاطر وتحسين ظروف الاستثمارات ذات الصلة المقدمة من القطاع الخاص في إطار برنامج تمويل القطاع الخاص.

الإطار 5

الصندوق كمجمع لتمويل التنمية من أجل الزراعة: الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية

يثبت قيام الصندوق بتصميم الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية ورعايته له دوره التحفيزي كمجمع للتمويل الإنمائي. ويهدف الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية إلى تعبئة التمويل "للوسط المفقود" في الأعمال الزراعية الريفية عن طريق التخلص من المخاطر في هذا القطاع من خلال هيكل لأسهم رأس مال الخسارة الأولى والمساعدة التقنية الموجهة وتجهيز ذخيرة مشروعات قوية. والوسط المفقود هو أصحاب المشروعات الزراعية التي تكون أصغر من أن يتاح لها الحصول على تمويل تجاري معقول وأكبر من أن تكون مؤهلة للاستفادة من التمويل الأصغر.

والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية صندوق مستقل للاستثمار في الأثر يدار من الخارج. ويستثمر هذا الصندوق في المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة وكذلك منظمات المنتجين، مع التركيز على أصحاب المشروعات الزراعية من الشباب والنساء. وإلى جانب رعاية إنشاء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، قام الصندوق بتعبئة التزامات لخسارة أولية بما قيمته 50 مليون يورو تقريباً من شركائه - الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي، ولكسمبرغ والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي، منحة قدرها 3.5 مليون دولار أمريكي، من أجل مرفق للمساعدة التقنية.

ونجح الصندوق في جمع تمويل إضافي من المانحين بقيمة 9 ملايين يورو من المؤسسة السويسرية للتنمية. ويلتمس الصندوق الآن موافقة المجلس التنفيذي على استثمار هذا التمويل في شريحة رأس مال الخسارة الأولى للصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية كواحد من أول مشروعات الصندوق في القطاع الخاص. واستعرض الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية حتى الآن أكثر من 15 مقترحا للاستثمار في مشروعات في كوت ديفوار وكينيا وأوغندا ومالي وغانا؛ وصرفت أموال الاستثمار الأول في ديسمبر/كانون الأول 2019 من أجل دعم تعاونية للكاكاو في كوت ديفوار لمساعدة ما يصل إلى 700 2 من المنتجين على نطاق صغير على الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق.

جيم - برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +

90- **لمعالجة تغيُّر المناخ باعتباره أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، سينشئ الصندوق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + الذي سيوفر تمويلاً مناخياً يقوم أساساً على المِنح.** وبناءً على تجربة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (انظر الإطار 3)، يستجيب برنامج التأقلم + للمخاوف المتزايدة بشأن عدم توافق التمويل المناخي المتزايد مع أهداف الحد من الفقر المدقع وتحقيق الأمن الغذائي.[35] وسيُلبي الحاجة إلى الأخذ بنُهج أكثر تكاملاً عند تصميم تدابير التكيُّف والتخفيف

[35] التقرير الموازي لمنظمة أوكسفام عن التمويل المناخي لعام 2018. تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزام بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي.

واستراتيجيات بناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية الريفية التي تعاني من الهشاشة والتدهور البيئي وتغيُّر المناخ، والنُظم الغذائية المتغيّرة، والهجرة، والتحولات الديمغرافية.

91- **وسيكون التمويل المقدَّم من برنامج التأقلم + مخصصاً 100 في المائة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ولكنه سيتجاوز أيضاً برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** أولاً، سيزيد برنامج التأقلم + من التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ والاعتراف بأن التخفيف يُحقق "فائدة مشتركة" لنُهج التكيُّف، ويمثل طريقة فعالة لخفض الانبعاثات التي يتسبب بها المنتجين على نطاق صغير. وثانياً، سيركز أكثر على ربط المناخ بالتغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والإدماج الاجتماعي. وثالثاً، في ظل إدراك أهمية وصول التمويل المناخي إلى من هم في أشد الحاجة إليه، سيجري التركيز بقوة على البلدان منخفضة الدخل، لا سيما البلدان التي تعاني من مديونية حرجة والبلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاعات. ورابعاً، إدراكاً لمشكلات صرف الأموال في إطار برنامج التأقلم، سيشمل برنامج التأقلم + إمكانية التنفيذ من خلال المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية وسائر كيانات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الحكومات.

92- **وتماشياً مع الممارسة المعمول بها في الصندوق، ووفقاً لمهمته، سيستهدف برنامج التأقلم + المجتمعات المحلية الريفية، والمنتجين على نطاق صغير، والأُسر الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، والأسر المهمشة والمتأثرة بتغيُّر المناخ.** وسيكون لتعميم مواضيع التمايز بين الجنسين والتغذية والشباب دور محوري في هذا البرنامج. ويبدو الترابط بين هذه المواضيع واضحاً. ويغلب بين النساء القيام بدور مقدمات الرعاية الأساسية وتوفير الغذاء والوقود، وهن أكثر عرضة للمخاطر عند حدوث فيضانات أو وقوع كوارث طبيعية أخرى. وتُشكل المساواة بين الجنسين وإجراءات تمكين المرأة عناصر محورية في القدرة على الصمود. والأطفال والشباب هم على الأرجح أكثر من يرحلون بحثاً عن عمل في أماكن أخرى عندما تفرض الظواهر المرتبطة بالمناخ، مثل اشتداد موجات الجفاف، ضغوطاً تنوء بها الأسر. وأخيراً، تُمثل النُظم الغذائية الصحية والمعرفة التغذوية لدى جميع أفراد الأسرة، لا سيما النساء اللواتي يتعاملن مع الخيارات الغذائية للأطفال، شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق الأمن الغذائي للجميع. وسيضع برنامج التأقلم + نُهجاً وعمليات تمكِّن المشروعات من تسخير وتعظيم الفوائد المشتركة لهذه المواضيع والتي تنشأ عن الزراعة الصامدة في مواجهة تغير المناخ.

93- **ومن السمات المميزة الرئيسية الأخرى لبرنامج التأقلم + أنه يركز أساساً على البلدان منخفضة الدخل، لا سيما البلدان التي تعاني من مديونية حرجة، وعلى السياقات الهشة، لتوفير التمويل المناخي حينما تشتد الحاجة إليه.** وسوف يدعم البلدان الأشد فقراً الأكثر اعتماداً على الزراعة وتواجه أيضاً أكبر التحديات من حيث التعرض لتغيُّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي المدقع، والهشاشة وضعف القدرات المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستخصص اعتمادات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة بصفة خاصة لتغيُّر المناخ وتواجه فيها سُبل المعيشة المستدامة للمنتجين على نطاق صغير مخاطر كبيرة.

94- **وللتغلب على تحديات تنفيذ نموذج برنامج التأقلم الأصلي، سيضع برنامج التأقلم + نهجاً يتسم بقدر أكبر من السرعة والمرونة في تحقيق الأثر.** وبينما حقق برنامج التأقلم نتائج ملموسة فإن وتيرة التقدم كانت في بعض الأحيان أبطأ من اللازم بسبب الارتباط القوي بالعمليات الحكومية. وسعياً إلى التغلب على هذا التحدي، بالإضافة إلى العمل من خلال الحكومات، سيعمل برنامج التأقلم + من خلال المنظمات غير الحكومية والكيانات غير الحكومية الأخرى، ولا سيما في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الضعف في مواجهة تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، التي يمكن أن يعاني فيها تنفيذ البرامج من ضعف السياسات والقدرات المؤسسية والمديونية الحرجة.[36] ويعتمد اختيار الشركاء المنفذين على مستوى المشاركة المحلية والقدرة التشغيلية

[36] تُشير البيانات المتاحة إلى أن 16 بلداً من أصل 40 بلداً من البلدان التي تبلغ فيها معدلات انتشار نقص التغذية أعلى مستوياتها تحصل أيضاً على أموال بموجب إطار القدرة على تحمل الديون أو أموال بشروط تيسيرية للغاية في التجديد الحادي عشر. ويزيد العدد الفعلي عن هذه الأرقام، ولكن البيانات المتعلقة بمؤشرات الأمن الغذائي المأخوذة من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي أصدرته منظمة

والخبرة في التنمية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي إلى جانب الأدلة العملية والتقارير القوية بشأن المبادرات السابقة وأثرها. وتكمن حداثة ترتيبات التنفيذ الجديدة في التأسيس على خبرات الصندوق القائمة والاستفادة من الشراكات لتوسيع النموذج وتنظيمه منهجياً.

95- **وستشكل تدخلات برنامج التأقلم + جزءاً أساسياً من النهج البرامجي للصندوق على المستوى القطري، وستكون برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وما يرتبط بها من انخراط على مستوى السياسات القطرية نقطة انطلاق نحو الوصول إلى هذا البرنامج.** وتهدف تدخلات برنامج التأقلم + إلى "دفع عجلة" النتائج لصالح الفئات التي يستهدفها الصندوق من خلال تدخلات مصممة خصيصاً من أجلهم وتحفيزية ومناسبة من حيث توقيتها، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إيجاد تآزرات بين تدخلات التنمية طويلة الأجل وتدابير التمويل المناخي القائمة على الأدلة والمؤثرة من أجل بناء القدرة على الصمود. وتكمن الإضافة التي سيحققها برنامج التأقلم + وما يتسم به من تفرد في قدرته على تكوين تآزرات بين مختلف طرائق التدخل (مثل برنامج القروض والمنح وبرنامج تمويل القطاع الخاص). وتُحلل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية خطط العمل المناخي الوطنية، بما يشمل المساهمات المحددة وطنياً، وتُقيِّم العوامل الرئيسية التي يقوم على أساها الأمن الغذائي للفئات التي تعاني من فقر مدقع والفئات المهمشة. ويحدِّد جدول أعمال الانخراط في السياسات لبلد معيَّن، من بين أمور أخرى، التدخلات المحتملة التي يمكن أن تُكمِّل العمليات التي يدعمها الصندوق في ذلك البلد، عند الاقتضاء، أو استثمارات القطاع الخاص. وسيلزم من النظراء الحكوميين دعم المقترحات وسيجري بعد ذلك ضخ الأموال إلى البرنامج القطري الأوسع.

96- **وحفاظاً على الاتساق مع النهج البرامجي، سيعتمد اختيار تدخلات برنامج التأقلم + على العناصر الإضافية وجوانب التكامل مع الجهود الجارية وإمكاناتها في تحقيق الآثار الإنمائية وتوسيع نطاقها.** وانطلاقاً من تجربة برنامج التأقلم، ستستخدم مجموعة من المعايير الكمية والنوعية للاسترشاد بها في اختيار المشروعات على أساس الجدارة، وسيكون الهدف الرئيسي من الاختيار هو ضمان أن تضيف منح برنامج التأقلم + لعمليات الصندوق والسكان المستهدفين قيمة واضحة ويمكن البرهنة عليها. وسيجري توجيه تقييم المقترحات من خلال وضع إطار لنتائج برنامج التأقلم + بحيث يشمل مؤشرات رئيسية تُحدِّد المعايير الرئيسية لاختيار المشروعات، بما في ذلك عدد أفراد أُسر المنتجين الفقراء على نطاق صغير الذين ستزداد قدرتهم على الصمود في مواجهة تغير المناخ وسيتحسَّن أمنهم الغذائي نتيجة لتدخلات برنامج التأقلم +. وعلى هذا النحو، لن يكون تمويل برنامج التأقلم + تلقائياً، بل سيجري تقييمه في كل حالة على حدة.

97- **وستبدأ التدخلات الأولى التي ستُنفذ في إطار برنامج التأقلم + أثناء فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من أجل تبسيط العمليات وتعزيز نظرية التغيير وإطار النتائج، والعمل مع الشركاء الحاليين والمحتملين، ودمج برنامج متكامل في التجديد الثاني عشر.** ولكي تكون البداية سريعة، سيجري إيلاء الأولية للتدخلات المحتملة التي يمكن أن تُكمِّل المشروعات في مرحلة التصميم أو التدخلات الخاصة بالمناخ في العمليات القائمة.

دال - برنامج المِنح العادية

98- **بلغ برنامج مِنح الصندوق العادية في السنوات الأخيرة 6.5 في المائة من برنامج القروض والمِنح المتوقع في إطار كل دورة من دورات تجديد الموارد، وأثبت ملاءمته كأداة لتمويل حوار السياسات والعمل التحليلي وتوليد المعرفة وبناء القدرات والابتكار.** وتشمل الأنشطة الممولة من البرنامج العادي مِنحاً قطرية أو إقليمية أو عالمية في نطاقها. واستخدمت المِنح في تجريب الابتكارات وتمويل الأنشطة غير الإقراضية، مثل إدارة المعرفة وحوار السياسات وبناء الشراكات، وهي أنشطة غير ممولة من القروض، أو الميزانيات الإدارية أو

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة غير متاحة في حالة ستة بلدان (21 في المائة) من البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون وحده أو إطار القدرة على تحمل الديون والقروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية.

الموارد المتممة الأخرى المتاحة للصندوق. وموَّلت المِنح منذ عهد أقرب برامج بناء القدرات العالمية لتعزيز القدرات داخل البلد وتحقيق أداء أفضل وزيادة الأثر في حافظة العمليات في نهاية المطاف.

99- **غير أن برنامج المِنح العادية يحتاج إلى إصلاح كي يصبح أداة أكثر ملاءمة ومرونة في إطار نموذج عمل الصندوق المتطور.** ويعاد النظر في برنامج المِنح من منظور حافظته المالية العامة التي تعد غير مستدامة مالياً نظراً لقضايا السداد الحالية المرتبطة بإطار القدرة على تحمل الديون. وأفضى ذلك إلى مناقشة استراتيجية على نطاق أوسع حول كيفية تحسين استخدام موارد المِنح العادية المتاحة. وتشمل التوجهات المفاهيمية المحتملة في المستقبل ما يلي: (1) تعزيز الصلات بين المِنح والانخراط في السياسات والاستثمارات على المستوى القطري؛ (2) إعطاء الأفضلية لمشروعات المِنح الأصغر التي تركز أكثر على الشراكات الاستراتيجية وتعبئة التمويل المشترك؛ (3) التمييز الواضح بين أداة المِنح العادية وبرنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +؛ (4) زيادة الاهتمام بتنفيذ مشروعات المِنح ونتائجها وإدارة المعرفة. وحُدِّدت بعض جوانب الضعف في التقييمات السابقة،[37] لا سيما ضعف استيعاب النتائج من خلال عمليات الاقراض التي ينفذها الصندوق ونشر المعرفة المتولدة لأغراض التعلم وتوسيع النطاق. ويجري حالياً استعراض فعالية أداة المِنح وكفاءتها، وسيوفِّر هذا الاستعراض أدلة عملية بشأن النتائج التي حققها البرنامج العادي، وسيستعان بما يوفره من معلومات في إجراء تنقيح لسياسة تمويل المِنح في عام 2020.

[37] وثيقة التقييم الرئيسية هي التقييم المؤسسي لسياسة المِنح الذي أُجري في عام 2014 والتي شكلت الأساس لإعداد سياسة مِنح جديدة في عام 2015. وتشمل التقييمات الأخرى ما يلي: (1) التحليل الذي أجرته مجموعة ضمان الجودة في عام 2018 للجهات التي تتلقى المنح بصورة متكررة، وهي المركز العالمي للزراعة الحراجية، والمركز الدولي للزراعة المدارية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية؛ (2) تقييم الأثر التنظيمي لعام 2018 الذي تناول أثر أصناف المحاصيل المحسَّنة على الفقر والرفاه؛ (3) التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق في الفترة 2017-2018؛ و(4) تقرير التقييم التجميعي الذي أصدره مكتب التقييم المستقل في الصندوق وتناول فيه دور الصندوق في حوار السياسات على المستوى القطري.

الإطار 6

أفريقيا الغربية والوسطى: مواءمة البرامج القطرية مع احتياجات البلدان

يتميَّز إقليم أفريقيا الغربية والوسطى في كثير من الأحيان بالفقر والهشاشة. وفي حين أن تحسَّن الأداء الاقتصادي في السنوات الأخيرة وضع بلدان كثيرة على المسار الصحيح نحو الحد من الفقر، لا تزال بعض البلدان تكافح من أجل مواصلة المسيرة، وتخلفت بلدان أخرى كثيراً عن الركب: وتتطلب مختلف مراحل الانتقال الإنمائي استجابات متنوعة. وفي فترة التجديد الحادي عشر، واءم الصندوق دعمه مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان عن طريق استخدام أدوات جديدة، وهو نهج سيجري توحيده وتعزيزه في فترة التجديد الثاني عشر.

وتصنف غانا والسنغال بأنهما من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم ويغلب عليها الطابع الريفي. وفي السنغال، يتعاون الصندوق مع البنك الدولي لدعم الحكومة في تنويع الإنتاج الزراعي في منطقة حوض الفول السوداني في وسط السنغال. وهذه العملية إقراضية قائمة على النتائج ستصرف أموالها على أساس إنجاز النواتج التي يمكن التحقق منها. وفي غانا، يُشارك الصندوق في تصميم مشروع مع شركة مارس (MARS Inc) لتعزيز قطاع الكاكاو بوسائل تشمل الرقمنة.

وتدخل توغو ضمن أفقر بلدان العالم، وسكانها من الشباب. وفي فترة التجديد الحادي عشر، يجري تكميل تمويل المشروعات الناشئة الزراعية من خلال آلية قائمة على الحوافز للتخفيف من مخاطر سلاسل القيمة ودعم تنمية القطاع الخاص وتهيئة فرص عمل للشباب، وهو نموذج نجحت تجربته في نيجريا.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعاون الصندوق مع الشركاء لتحسين البنية التحتية الريفية التي تُشكل عقبة رئيسية أمام إحداث تحول ريفي. ويجري أيضاً إنشاء آليات للرصد من أطراف ثالثة لزيادة رضا المستفيدين عن تقديم الخدمات، وهو ما سيعزز شرعية الدولة التي تُشكل مصدراً للنزاع والهشاشة. ومن الأهمية القصوى ضمان سلاسة استهلال المشروعات في حالات الهشاشة، وهو ما ييسره في هذه الحالات مرفقي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات.

وتُصنف كابو فيردي وغينيا الاستوائية ضمن البلدان متوسطة الدخل ولم تخصص لهما أي موارد في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في فترة التجديد الحادي عشر. وقطع هذان البلدان أشواطاً واسعة نحو الحد من الفقر، ولكنهما لا يزالان يواجهان في المناطق الريفية تحديات يمكن معالجتها عن طريق الاستفادة من معارف الصندوق وخبرته. ومن خلال المساعدة التقنية مستردة التكاليف، يساعد الصندوق حكومة غينيا الاستوائية على تصميم برنامجها الزراعي الشامل الأول خلال أكثر من عقدين من الزمن. وتُشكل المساعدة التقنية مستردة التكاليف أيضاً أداة مختارة لمساعدة كابو فيردي على تعبئة الموارد من الشتات لتمويل تقنيات الري المتقدمة لصالح المنتجين على نطاق صغير.

وظهر أيضاً البعد الإقليمي للتحول الريفي الذي يُعبر عن إرادة سياسية أقوى في معظم البلدان. ويُشارك الصندوق في تمويل ممر الكاجو في بنن وغانا وتوغو بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. وتوجد أيضاً في بنن وتوغو أول عملية إقراضية إقليمية للصندوق، وهي عملية إعادة تأهيل الأسواق الواعدة والربط بين الأسواق التابعة الجديدة لدفع عجلة التجارة عبر الحدود. وتهدف أيضاً مِنحة إقليمية تُنفذ في منطقة الساحل بالشراكة مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى تحفيز التجارة. ويدعم الانخراط الأقوى في السياسات هذه الجهود، إذ يُشارك الصندوق في رئاسة سبعة أفرقة للتنسيق الزراعي في الإقليم بالاشتراك مع الحكومات بينما لم يكن يُشارك في أي فريق في فترة التجديد العاشر.

وسيجري خلال فترة التجديد الثاني عشر تعزيز هذه الأدوات وتكميلها ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص من أجل تيسير مواصلة مواءمة تدخلات الصندوق مع ظروف البلدان. وفي البلدان منخفضة الدخل مثل بنن وتوغو حيث تعاني السياسات والبرامج المناخية من الوتيرة البطيئة للتنفيذ، يُمكن لبرنامج التأقلم + أن يوفّر موارد للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل تسريع النتائج وتعزيز القدرات الوطنية. وسيستفيد برنامج التأقلم + في المناطق المتأثرة بالنزاع وعدم الاستقرار مثل منطقة الساحل من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي لها خبرة في تعزيز التكيُّف مع المناخ في المناطق التي قلما يوجد فيها حضور للدولة. ويمكن لبرنامج تمويل القطاع الخاص أن يموّل الحلقة المفقودة في كثير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل كوت ديفوار أو غانا أو السنغال، عن طريق رعاية استثمارات في الأعمال الزراعية التي تحتضنها برامج الصندوق الجارية من أجل شباب الريف.

هاء - الكفاءة التنظيمية

100- **تعتمد قدرة الصندوق على الوفاء بمهمته وتقديم مساهمة كبيرة في خطة عام 2030 اعتماداً كبيراً على وجود استراتيجية ملائمة للموارد البشرية وإدارة المخاطر**. ومن العناصر الرئيسية لتعزيز الموارد البشرية وإدارة المخاطر وضع إجراءات أقوى بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويتناول هذا القسم كل مجال من هذه المجالات الرئيسية.

الموارد البشرية والتعزيز التنظيمي

101- **طلب الصندوق، في إطار جهوده لتنفيذ جدول أعمال طموح والتصدي بفعالية للتحديات الماثلة، إجراء استعراض للموارد البشرية من أجل بلورة فهم لأفقين زمنيين مختلفين (2019 و2024) كنقطة تدل على اتجاه أهداف الصندوق لعام 2030.** وركز استعراض الموارد البشرية على ثلاثة مجالات مختلفة:

(1) استعراض شامل لإمكانات الموارد البشرية وقدراتها في الصندوق اليوم، وآثار تنفيذ برنامج عمل المنظمة الحالي (2019) والمقبل (2024، 2030)، مع مراعاة ما يمكن أن يطرأ على استراتيجية المنظمة ونموذج عملها من تحول الجوهري نابع من رؤية الصندوق 2.0.

(2) القيمة المفترضة للموظفين (مع التركيز على تنافسية مجموعة عناصر الأجور – للمقارنة بين قدرة الصندوق على اجتذاب المواهب الرئيسية واستبقائها، والحدود المعيارية ذات الصلة في المؤسسات المماثلة، لا سيما المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

(3) تقييم اثنين من عناصر التمكين الاستراتيجية الرئيسية للموارد البشرية التي تُعد أساسية لتحقيق الطموحات الناشئة عن المجالين (1) و(2) - وهما إدارة الأداء وعمليات الأعمال والتكنولوجيا.

102- **واستناداً إلى نتائج هذه الدراسة والمناقشات مع المجلس التنفيذي، يستهدف الصندوق جدول أعمال طموح للتحول عبر ثلاثة مسارات عمل رئيسية: الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا.** وستدعم التغييرات المتصورة في هذه المجالات رؤية الصندوق 2.0 والتجديد الثاني عشر للموارد، وتشمل، من بين جملة أمور، التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، وإدارة الأداء، وإعادة تصميم عمليات الأعمال، وإدارة المخاطر المؤسسية. وكجزء من هذه التغييرات، **سينصب تركيز جدول أعمال الموارد البشرية في فترة التجديد الثاني عشر على مسارات العمل الثلاثة التالية:**

(1) النظر في توسيع قوة العمل للاستجابة لجدول أعمال أكبر وأكثر تعقيداً. وسيتوقف عدد الموظفين الإضافيين ومؤهلاتهم الوظيفية على مستوى الطموح في إطار رؤية الصندوق 2.0 ونتائج المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

(2) تقييم فرص تعزيز الأتمتة والسعي إلى اغتنامها، مما قد يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى مهارات معينة. وسيستكمل ذلك بتعيين خبرات متخصصة في الأدوات التشغيلية والمالية في الحالات التي لا يكون من السهل بناؤها أو " الارتقاء بمهاراتها" لدى الموظفين الحاليين. وتهدف الإجراءات إلى ضمان كفاءة الصندوق وقدرته على الوفاء بالغرض المنشود.

(3) اقتران تنفيذ نظام فعال للإدارة وإدارة النتائج بعملية شاملة لإعادة تصميم عمليات الأعمال وتحقيق المستوى الأمثل لتكنولوجيا النظام.

ومن العناصر الرئيسية لتحقيق جدول الأعمال المذكور الاستثمار المستهدف الموجه للقدرات الذي يصل إلى 12 مليون دولار أمريكي والذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019 – رهناً بخطة تنفيذ مدتها سنتان والتركيز على التكاليف غير المتكررة.

103- **وستركز هذه الإجراءات على معالجة تحدي اجتذاب المواهب المتخصصة وتهيئة الظروف المناسبة لتيسير مستوى عال من الأداء للمواهب الحالية.** وهناك فجوة بين مجموعة عناصر أجور الموظفين الفنيين والموظفين من درجة مدير في الصندوق وسائر المؤسسات المالية الدولية الأخرى (أقل بنسبة 33 في المائة في حالة الموظفين من الفئة الفنية و65 في المائة للموظفين من رتبة مدير وما فوقها)، مما يؤدي إلى إيجاد تحديات في التعيين. وثمة أيضاً فرص لتبسيط الوظائف وتعزيز الحوافز لتسهيل تحسين الأداء. كما يجب إنشاء نظام الموارد البشرية لضمان المزيج المناسب من الموظفين وإتاحة الفرصة لهم لبذل قصارى جهدهم.

104- **وسيركز النهج الذي صممه الصندوق مؤخراً لإدارة المواهب والذي تُشكل إدارة الأداء أهم أولوياته، على ضمان الارتباط بفعالية مع جميع مكونات الموارد البشرية الأخرى (التنقل والترقيات والتطوير والتعاقب والتخطيط وما إلى ذلك).** وبدأ الصندوق بالفعل في مواءمة سياساته وإجراءاته بشأن الموارد البشرية مع الحاجة إلى إدارة فعالة للنتائج. وحرصاً على ضمان قوة عمل قائمة على الجدارة وعالية الأداء، وكفالة تعزيز فرص التطور الوظيفي للموظفين، تم وضع سياسة جديدة للترقيات وإطار للتنقل. وبالمثل، يجري إجراء تعديلات في سياسة إدارة الأداء الحالية وعملياتها للتمكين من إجراء تقييم دقيق لأهداف الأداء وغاياته السنوية وضمان تحقيق المواءمة السليمة مع الأهداف المؤسسية.

105- **وسيواصل الصندوق من الآن فصاعداً استعراض النتائج التي توصلت إليها دراسة الموارد البشرية وسيجري تحليلاً دقيقاً من أجل التنفيذ وفق نهج متسلسل.** وسيكون للاستعراضين المهمين الذين تم إجراؤهما في عام 2019 آثار على منصة تقديم الخدمات في الصندوق في المستقبل، وينبغي أن تكون أي تحسينات متوافقة مع طموح الصندوق ورؤيته أثناء التجديد الثاني عشر والصندوق 2.0. وسيبدأ تمهيد الطريق للمجالات المحددة في الاستعراضات في عام 2020 حتى نهاية عام 2021.

إدارة المخاطر

106- **من الأولويات المؤسسية للصندوق تعزيز إطاره لإدارة المخاطر المؤسسية من أجل ضمان الاتساق مع نموذج عمله المتطور وهيكليته المالية الجديدة ومبادراته الاستراتيجية.** وركزت الإدارة في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة على السياسات الرئيسية وتدابير تحسين إدارة المخاطر في المجالات الحاسمة في المنظمة. وحسن إطار المخاطر المالية المعزز الهيكل المالي في الصندوق، وهو ما ساهم في دعم نهج أقوى إزاء إدارة رأس المال وتحسين إدارة السيولة، ومخاطر الائتمان والعملة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير لضمان الاستدامة المالية لإطار القدرة على تحمل الديون، وإدخال إطار معزز للرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بالأعمال الأساسية للصندوق، تم تعميم إطار متكامل لإدارة المخاطر من أجل تحسين إدارة مخاطر تنفيذ البرامج بالاقتران مع استعراض أقوى للحافظة وتطبيق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

107- **وأثناء فترة التجديد الثاني عشر، سينصب التركيز على استعراض مقاييس المخاطر وتعزيزها، ووضع عتبات أوَّلية ومستويات لاستساغة المخاطر، وأدوات للإبلاغ عن المخاطر، ومواءمة الأُطر في نفس الوقت الذي سيجري فيه أيضاً تعزيز الإبلاغ عن المخاطر والثقافة العامة للمخاطر.** وعلى وجه الخصوص، يتوقع الصندوق وضع نظام متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية في العمليات التي تشمل رقابة قوية على المخاطر التي ستتطور بمرور الوقت. وفي ظل تطور مستوى نُضج المخاطر في المنظمة، سيمكِّن إطار إدارة المخاطر المؤسسية الصندوق من الربط بصورة أفضل بين الاستراتيجية وإدارة المخاطر، وتحديد الفرص الرئيسية وترتيب أولوياتها، وإدارة المخاطر المصاحبة بفعالية من خلال معلومات أوفر وأفضل لدعم التحول الريفي ومساعدة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في مناطق العالم التي يتعذر الوصول إليها.

التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيان

108- **اتخذ الصندوق تدابير مهمة من أجل التنفيذ الكامل لسياسته بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها.** واعتُمدت السياسة في أبريل/نيسان 2019 استجابة لاستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لتحسين التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتشمل الإجراءات المتخذة حتى الآن تعزيز إجراءات الإبلاغ، والتحري عن خلفية الموظفين، وإدخال الالتزامات بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين في خطابات التعيين والعقود الأخرى. وتقوم الإدارة بإبلاغ المجلس التنفيذي في كل دورة من دوراته بما تتلقاه من مزاعم بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وانضمت إلى التقارير الفصلية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقاعدة بيانات التحريات (Clearcheck). وتشمل جهود المنع الأخرى التدريب الإلزامي والتنشيطي على مدونة قواعد السلوك، وبرنامجاً لمكافحة التحرش ودورة تدريبية إلكترونية على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعديل الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والمبادئ التوجيهية للتوريد في المشروعات لإدخال الامتثال لالتزامات منع التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين وتعزيز إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لمعالجة العنف الجنساني والتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

109- **وسيواصل الصندوق أثناء فترة التجديد الثاني عشر جهوده لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولا سيما التواصل من أجل التوعية في الميدان داخلياً وخارجياً.** وسيشمل ذلك جهوداً لمنع تلك الحالات والتوعية بها في عملياته مع الشركاء والنظراء والوكالات المنفذة وعلى مستوى تنفيذ المشروعات في جميع الأقاليم التي توجد فيها عمليات للصندوق.

خامسا ـ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التمويل من أجل تحقيق الأثر

110- **يعتمد تنفيذ الأولويات الاستراتيجية ونموذج الأعمال في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على الهيكلية المالية الكامنة للصندوق ومستوى التمويل من تجديد الموارد.** فقد أجرى الصندوق عددا من الإصلاحات المالية لتعزيز استدامته المالية وأثره الإنمائي. ويقدم هذا القسم خارطة الطريق المالية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي تستند إلى إجراءات اتخذت بالفعل وتراعي المسار الأطول أجلا في المستقبل. ويقدم القسم بعد ذلك السيناريوهات المالية المحتملة.

ألف ـ خارطة الطريق المالية لتحقيق الاستدامة وأقصى أثر

111- **تعكس خارطة الطريق المالية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق النضج المتطور للصندوق كمؤسسة من مؤسسات التمويل الإنمائي.** ويتمثل الهدف من خارطة الطريق المالية في زيادة قدرة الصندوق على تقديم المزيد من الدعم الإنمائي المخصص للمجموعة المتنوعة من مقترضيه لتعزيز الأثر الإنمائي مع الحفاظ على استدامته المالية. ويستند إصلاح الهيكلية المالية إلى عدة عناصر رئيسية جديدة تهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر وتخطيط رأس المال والاستخدام الفعال لمختلف أنواع الموارد. وتشمل هذه العناصر (1) مفهوم خط أساس تجديد الموارد المستدام؛ (2) إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون؛ (3) زيادة الرفع المالي ضمن إطار اقتراض متكامل. وتشكل سياسة كفاية رأس المال المعتمدة حديثا وسياسة السيولة المنقحة ركيزتين أساسيتين لهذا الإصلاح.

112- **وعند وضع خارطة الطريق هذه، يجب أن تظل مساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد هي حجر أساس رأس مال الصندوق وقدرته على الالتزام المالي.** فالمساهمات تمثل القوة الرئيسية للميزانية العمومية للصندوق، وتدعم الاستدامة المالية وتعمل كأهم مصدر للتمويل لتحقيق مهمة الصندوق. وتستهدف هذه الموارد البلدان الأشد احتياجا وتُخصص على أعلى مستويات التيسيرية، بما في ذلك من خلال منح إطار القدرة على

تحمل الديون، والتي تمثل الدعم المالي المخصص الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان المديونة الأشد فقرا والأكثر ضعفا. ولا يمكن أن يزيد الصندوق المساعدة التي يقدمها إلى أفقر البلدان منخفضة الدخل التي تكون في حالة مديونية حرجة إلا من خلال تجديد قوي للموارد. ويعد التجديد القوي للموارد، الذي يُترجم إلى قاعدة رأس مال قوية، أمرا حاسما أيضا لتعزيز قدرة الصندوق على الحصول على أموال مقترضة بأسعار فائدة أفضل.

113- **ويجري إدخال مفهوم خط أساس تجديد الموارد المستدام لضمان أن يستطيع الصندوق تحقيق مستوى طموح أعضائه بصورة مستدامة وبدون تآكل قاعدة رأس ماله.** فخط أساس تجديد الموارد المستدام يمثل لبنة أساسية في النموذج المالي الجديد للصندوق وينبغي أن يشمل على الأقل: (1) سداد تدفقات أصل المبالغ الضائعة عن الالتزامات الموافق عليها في إطار القدرة على تحمل الديون في الوقت المناسب والتي ستستحق في دورة تجديد الموارد؛ (2) التمويل المسبق لالتزامات إطار القدرة على تحمل الديون الجديد (أي المبلغ الاسمي للموافقات الجديدة المتوقعة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، بحيث لا تُثقل التكاليف أعباء الأعضاء في المستقبل)؛ (3) البرنامج العادي للمنح؛ (4) النفقات التشغيلية. ولن يكون لدى الصندوق أموال جديدة لتوسيع نطاق عملياته الإقراضية والحفاظ على حجمها إلا إذا تجاوز تجديد الموارد مجموع هذه المبالغ. وإذا لم تكن مساهمات التجديد الثاني عشر للموارد كافية لتغطية التكاليف المذكورة أعلاه، سيتعين على الصندوق مواصلة تقليص قاعدة رأس ماله واحتياطه من السيولة كما هو الحال حاليا، وبالتالي الاستمرار في اتباع مسار مالي غير مستدام، أو ي إجراء خفض كبير في حجم برنامج القروض والمنح، وبالتالي مساهمة الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

114- **ويمثل الإصلاح الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا لإطار القدرة على تحمل الديون لبنة أساسية للهيكلية المالية المعززة لعكس الاتجاه الحالي غير المستدام.** فقد أقر الإصلاح بأن الصندوق يواجه، على المدى المتوسط، مخصصا كبيرا غير مستدام نتيجة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون مقارنة بمساهمات تجديد الموارد، بالإضافة إلى أن أنه يعاني من عدم سداد منح إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليها من قبل بالكامل. وقد أدى تزايد حالات المديونية الحرجة بين المقترضين إلى تفاقم هذا الاتجاه. وستضمن الآلية الدينامية لإطار القدرة على الصمود الممولة مسبقا أن ترتبط موافقات إطار القدرة على تحمل الديون الجديد ارتباطا مباشرا بمساهمات الدول الأعضاء على أساس كل فترة من فترات تجديد الموارد. كما أعاد الإصلاح التركيز على استخدام منح إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان التي تكون في حالة مديونية حرجة واستحدث المزيد من الدقة بشأن البلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، لضمان استخدام الموارد الشحيحة المقدمة في شكل منح ضمن إطار القدرة على تحمل الديون لدعم البلدان التي تعاني من أكبر حالات المديونية الحرجة على وجه التحديد. ولتوفير المزيد من التيسيرية المخصصة، يقدم الإصلاح شروط إقراض جديدة بمستوى أعلى من التيسيرية يعرف باسم القرض فائق التيسيرية للغاية.

115- **وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، يتمثل طموح الصندوق في زيادة التمويل المقدم إلى جميع المجموعات القطرية المؤهلة من خلال زيادة ميزانيته العمومية.** فقد سلمت الدول الأعضاء بأن الوضع المالي الحالي، بما في ذلك مستوى برنامج القروض والمنح، لا يمكن تحمله من خلال المساهمات فقط. وبدون زيادة كبيرة في حصص الملكية في الصندوق وإمكانية الوصول إلى مصادر تمويل أخرى، ولا سيما في شكل اقتراض إضافي، من الحتمي أن ينخفض حجم برنامج القروض والمنح في الصندوق مقارنة بمستويات التجديد الحادي عشر للموارد. وتمثل قاعدة عملاء الصندوق العالمية قوة تشغيلية ومالية رئيسية، ويمكن استخدام الموارد المقترضة لتمويل مشروعات في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وأيضا لمجموعة كبيرة من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ومجموعة مختارة من البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بشروط شبه تيسيرية. وسيزيد اقتراض الصندوق بصورة تدريجية وحكيمة من خلال استراتيجية منظمة لتعبئة الموارد والتواصل مع قاعدة أوسع من المقرضين، استنادا إلى تطور حصص ملكيته وتوافر رأس المال القابل للنشر.

ويجب أن يكون أي اقتراض مستداما ماليا بحيث تكون التدفقات العائدة من القروض الممولة بهذا الدين كافية، من حيث المبدأ، لسداد الديون دون السحب من الموارد الأساسية للصندوق.

116- **ولن تسهم قروض الصندوق المقدمة بشروط شبه تيسيرية والممولة بموارد مقترضة في زيادة غير مستدامة في عبء الديون على البلدان المقترضة.** وإذ يدرك الصندوق المخاطر المتزايدة الناجمة عن حالة المديونية الحرجة التي تواجهها العديد من الدول الأعضاء، سيضع الصندوق تدابير فعالة لضمان عدم تخصيص الموارد المقترضة إلا للبلدان التي يمكنها أن تتحملها ماليا. وعلى الرغم من أن تسعير القروض يجب أن يغطي على الأقل متوسط تكاليف الاقتراض في الصندوق، وفقا لمبدأ نقل التكاليف، من المتوقع أن تظل الشروط مجدية جدا للمقترضين، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل المختارة.

117- **وستتيح زيادة الاقتراض للصندوق أن يظل يركز على مهمته الأساسية.** ففي حين أن جميع سيناريوهات تخصيص الموارد، إلى جانب سياسة كفاية رأس المال، ستؤيد مبدأ الاستدامة المالية، سيستمر توفير الموارد أساسا بناء على شروط تيسيرية للبلدان منخفضة الدخل. وعند تخصيص موارد إضافية مقترضة، ستستفيد البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة من أحجام أكبر من الموارد بشروط تمويل مستدامة مع تحديد أسعار فائدة متباينة وفقا لفئة دخل المقترض وأجل استحقاق القرض. وسيتم وضع تدابير مناسبة للحفاظ على توزيع قدره 10:90 (أو الانتقال نحو 1:99 إذا قرر الأعضاء ذلك) بين البلدان منخفضة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بالنسبة للموارد الأساسية، مع الحفاظ على توزيع لأي موارد مقترضة إضافية قدره 40:60 (أو 50:50)، على التوالي. وستستمر هذه التدابير في التعبير عن التركيز الأكبر على الاحتياجات والأداء من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وقد تستلزم إدخال آلية جديدة لتخصيص الموارد المقترضة.

118- **ولا يعتبر التجديد القوي للموارد أساسيا للسماح بتقديم دعم أكبر من خلال المنح إلى أكثر البلدان المدينة فحسب، بل يمثل أيضا شرطا أساسيا لاستراتيجية الرفع المالي الناجحة.** وفي النهاية، يتقيد الرفع المالي للصندوق بقدرة رأس ماله على دعم زيادة الأصول ذات الصلة بالتنمية (أي القروض). كما يعد التجديد القوي للموارد عاملا هاما لتأمين الحصول على تصنيف ائتماني إيجابي، حيث إنه يظهر الدعم الكبير الذي يقدمه الأعضاء. ومتسلحا بتصنيف ائتماني قوي جدا، سيكون الصندوق في وضع أفضل للحصول على مزيد من القروض بشروط مالية أفضل. وستكون زيادة الاقتراض وفقا لخطة تمويل منظمة ومجموعة متنوعة من أدوات الدين: قروض الشركاء الميسرة والقروض السيادية الثنائية والاقتراض الثنائي من المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والمستثمرين من القطاع الخاص.

119- **ويدعم الإطار القوي لإدارة المخاطر المطبق على رأس المال والسيولة الإصلاحات المالية للصندوق.** ويمثل تطبيق سياسة كفاية رأس المال ركيزة أساسية لضمان حماية رأس مال الصندوق. وجنبا إلى جنب مع سياسة السيولة المنقحة، ستُحدد سياسة كفاية رأس المال قدرة الصندوق على الالتزام وتخصيص رأس المال لضمان الاستدامة على المدى الطويل. وستخضع كل عملية جديدة لتخطيط حكيم لرأس المال والسيولة لضمان احتفاظ الصندوق بما يكفي من سيولة ورأس مال. وللمضي قدما، ستقرر الدول الأعضاء توقيت وسرعة استهلاك رأس المال في كل دورة من دورات تجديد الموارد المستقبلية.

120- **وسوف يعتمد مستوى التيسيرية المقرر تقديمه في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على مستوى تجديد الموارد وتخصيص إجمالي برنامج القروض والمنح.** ومن المتنبأ به أن يكون مستوى التيسير بحدود 57 في المائة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تاريخيا، كان المستوى الإجمالي لقروض الصندوق التيسيرية أكبر من مستوى مثيلتها في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتمشيا مع لوائحه، لا يقدم الصندوق إلا تمويلا بشروط تيسيرية للغاية وتيسيرية وشبه تيسيرية للأعضاء. وسيعتمد مستوى التيسيرية في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على مزيج الموارد التي يستطيع الصندوق تحصيلها، وعلى قرارات

تخصيص الموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وكلما زاد مبلغ تجديد الموارد، كلما زادت المخصصات المستدامة للبلدان منخفضة الدخل. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الاقتراض، إن لم تقابله مساهمات أعلى في عمليات تجديد الموارد، إلى مستوى تيسيرية أدنى، بالنظر إلى الحاجة إلى إعادة إقراض الموارد المقترضة بشروط شبه تيسيرية.

باء - التمويل المقترح لتحقيق أثر أكبر

121- **لتيسير المناقشات الأولية، تعرض الإدارة خمسة سيناريوهات مختلفة مستدامة ماليا استنادا إلى مستويات مختلفة من مساهمات الأعضاء.** وتستند السيناريوهات إلى مساهمات الدول الأعضاء التي تنتج عنها مستويات تجديد موارد تتراوح من منخفضة جدا (900 مليون دولار أمريكي) إلى عالية (1.7 مليار دولار أمريكي). ووفقا لمفهوم خط أساس تجديد الموارد المستدام، فإن مستوى تجديد الموارد سيرتبط مباشرة بمبلغ منح إطار القدرة على تحمل الديون، والمنح العادية، وبرنامج القروض والمنح، والأموال التي ستوجه إلى البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وبالتالي المستوى العام للتيسيرية.

122- **وتسلط السيناريوهات الضوء على المفاضلة بين حجم تجديد الموارد واحتياجات الاقتراض ودعم البلدان منخفضة الدخل ومستوى التيسيرية.** وتمشيا مع خطة عام 2030، يفترض النموذج أن الصندوق يعتزم أن يستهلك معظم رأس ماله القابل للتخصيص بحلول عام 2030، على الرغم من أن درجة الاستهلاك ستعتمد على قرارات الأعضاء. وعند إعداد السيناريوهات، يُفترض أنه سيستمر توفير الموارد الأساسية بشروط تيسيرية أساسا للبلدان منخفضة الدخل.[38]

123- **وتعتمد الاستدامة المالية للصندوق على ثلاثة محركات رئيسية مترابطة هي: (1) التيسيرية (عنصر المنح في التمويل المقدم)؛ (2) القدرة على الرفع المالي (بدعم من رأس المال)؛ (3) أحجام تجديد موارد ذات الصلة وفئات الإقراض.** وسيؤثر التغيير الكبير في أي من هذه المحركات على الأخرى. وسيتعين على الأعضاء النظر في تحقيق توازن حكيم بين المحركات ذات الصلة لضمان الاستدامة المالية.

124- **وحتى الآن، تجاوز مبلغ التمويل بالمنح الذي خصصه الصندوق الحجم القابل للاستدامة، مما حد من قدرته على تمويل قروض جديدة عن طريق تآكل قاعدة رأس ماله.** ويحد ذلك من قدرة الصندوق على الاستمرار في توفير قروض على نفس المستوى في المستقبل. وقد أعدت سيناريوهات التمويل بطريقة تضمن توقع التدفقات النقدية المستقبلية للصندوق على أساس متحفظ لتجنب تعريض الاستدامة للخطر في المستقبل أو المبالغة في تقدير الموارد المتاحة. وسيتعين تنقيح الافتراضات بشكل منتظم لإدراج ديناميكيات تكوين الحافظة وجودتها. ويمكن أن تؤثر هذه العوامل على هيكل رأس المال والمتغيرات الرئيسية التي تؤثر على قدرة التمويل، مثل التحصيل الفعال للمساهمات وتوافر التمويل وتطور معدلات الصرف.

125- **ويعرض كل سيناريو الحد الأقصى المستدام لمستوى المنح في إطار القدرة على تحمل الديون الجديد استنادا إلى مبالغ تجديد الموارد المفترضة ومجموعة من مستويات برنامج القروض والمنح المدعومة بتجديد الموارد والأموال المقترضة.** فتحاول الإدارة، كنهج عام، استخدام مصادر أخرى للأموال (مثل الاقتراض) من أجل الحفاظ على الأقل على الأثر الإنمائي وحجم برنامج القروض والمنح للتجديدات الأخيرة للموارد في حالة عدم كفاية المساهمات. وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يزيد مستوى الديون بقدر أكبر في السيناريوهات التي تقل فيها المساهمات؛ ويؤكد ذلك الاعتماد المتوقع على مصادر التمويل الخارجية للحفاظ على مستوى لبرنامج القروض والمنح مماثل على الأقل للمستوى القائم في دورتي تجديد الموارد السابقتين.

[38] تمشيا مع لوائحه، لا يقدم الصندوق إلا تمويلا بشروط تيسيرية للغاية وتيسيرية وشبه تيسيرية إلى الأعضاء.

126- **كما تفترض السيناريوهات استخداما فعالا لقاعدة رأس المال المتاحة واستخدام جزء من رأس المال في المراحل الأولى من أجل تعظيم مساهمة الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.** ولا يعد خفض مستويات برنامج القروض والمنح وبالتالي الأثر الإنمائي خيارا مفضلا - على الرغم من إمكانية مناقشته وفقا للتعهدات الفعلية، وديناميات الحافظة (أي ملامح الصرف)، والأهم من ذلك، قدرة الصندوق على الاقتراض وزيادة الرفع المالي.

127- **ويعرض الجدول 1 المخرجات التشغيلية والمالية فيما يتعلق ببرنامج القروض والمنح لخمسة سيناريوهات مختلفة تستند إلى مستويات لمساهمة الدول الأعضاء تتراوح بين 900 مليون دولار أمريكي و1.7 مليار دولار أمريكي.** ويُفترض أن العنصرين الآخرين من رؤية الصندوق 2.0، وهما برنامج تمويل القطاع الخاص والمرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مستقلان عن مخرجات النموذج المالي لبرنامج القروض والمنح لهذه السيناريوهات. وبعد الحصول على المزيد من التعليقات من الدول الأعضاء، سيتم توفير إطار تمويل شامل يأخذ في الاعتبار جميع هذه العناصر خلال الدورة الثانية من هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.[39]

الجدول 1

السيناريوهات للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	نهاية التجديد الحادي عشر	التجديد الثاني عشر للموارد				
		السيناريو 1 – منخفض جدا	السيناريو 2 – منخفض	السيناريو 3 – منخفض إلى حد ما	السيناريو 4 – مرتفع إلى حد ما	السيناريو 5 – مرتفع
هيئة مشاورات تجديد الموارد	1 100	900	1 100	1 300	1 500	1 700
إطار القدرة على تحمل الديون الجديد	595	145	340	450	600	690
المنح العادية	175	50	50	150	150	150
مجموع برنامج القروض والمنح	3 500	3 000-3 300	3 150-3 500	3 500-3 800	4 000-4 300	4 300-4 500
مستوى التيسيرية (نهاية التجديد الثاني عشر للموارد) (النسبة المئوية)	57	46	52	52	54	56
معدل الرفع المالي في التجديد الثاني عشر للموارد – الدين/ حصص الملكية، (النسبة المئوية)	17	32-33	31-32	28-29	27-28	25-27
الدين الجديد في التجديد الثاني عشر للموارد	-	1 300-1 400	1 350-1 500	1 250-1 300	1 200-1 250	1 000-1 200
رأس المال القابل للنشر (نهاية التجديد الثاني عشر للموارد) (النسبة المئوية)	32-27	24-19	24-19	24-19	23-18	23-18
الأثر مقارنة بالتجديد الحادي عشر للموارد (النسبة المئوية)	100	87	94	107	114	127

128- **وكما هو مبين في الجدول 1، لا يصل الحد الأقصى لإطار القدرة على تحمل الديون الجديد المستدام إلى مستوى التجديد الحادي عشر للموارد (596 مليون دولار أمريكي) حتى يصل حجم تجديد الموارد إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في السيناريو 4.** ولأي سيناريو أقل حجما (السيناريوهات 1 و2 و3)، يكون الحد الأقصى لمستوى إطار القدرة على تحمل الديون الذي يمكن للصندوق تمويله بأمان أقل من حجم التجديد

[39] لإكمال الصورة، وللاكتمال، يرد تحليل إضافي للتخصيص حسب فئات الدخل في الملحق 1 وترد الافتراضات المالية للسيناريوهات في الملحق 2.

الحادي عشر للموارد لتجنب انخفاض قاعدة رأس المال وانخفاض مماثل في برنامج القروض والمنح على المدى المتوسط. وهذا يعني أن إجمالي مبلغ التمويل المخصص للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أقل في السيناريوهات الأدنى مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق 1 للاطلاع على مزيد من التحليل).

129- **ونظرا لأن السيناريوهين الأوليين يؤديان إلى حجم برنامج قروض ومنح أصغر مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، فإن مساهمة الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تنخفض حتما، وينخفض كذلك الأثر الإنمائي للصندوق.** وسيكون الانخفاض في الأثر أكثر وضوحا في البلدان منخفضة الدخل التي تكون في أشد حالات المديونية حرجا، لأن مخصصاتها من الموارد ستشهد الانخفاض الأكثر حدة. ونظرا لأن هذه هي البلدان التي يكون التقدم فيها مطلوبا جدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه السيناريوهات تقلل بشكل كبير أثر الصندوق الإنمائي. وباستخدام التقديرات الحالية، سينخفض عدد الأشخاص الذين يزيد دخلهم من 62 مليون شخص إلى 54 مليون شخص في السيناريو 1 و58 مليون في السيناريو 2 خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وسيحدث انخفاض مماثل في مؤشرات الأثر الأخرى، بما في ذلك الإنتاج وقيمة المبيعات والصمود.

130- **وفي السيناريوهات التي يزيد فيها حجم تجديد الموارد والرفع المالي (السيناريوهان 4 و5)، يزيد الأثر بشكل كبير.** وسيكون عدد المستفيدين ذوي الدخل الأكبر 71 مليون في إطار السيناريو 4 و78 مليون في إطار السيناريو 5. وإذا أمكن الحفاظ على مستويات تجديد الموارد هذه، وبدمجها مع برنامج تمويل القطاع الخاص والمرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، سيزيد الصندوق أثره بأكثر من الضعف بحلول عام 2030. وبالنسبة للسيناريو 4، سيكون الأثر مماثلا للتجديد الحادي عشر للموارد بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل المدرجة على القائمة الحمراء (نظرا لأن الموارد المخصصة للبلدان منخفضة الدخل المدرجة على القائمة الحمراء ستظل كما هي في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)، ولكن سيزيد الأثر زيادة كبيرة للبلدان الأخرى. وفي السيناريو 5، يزيد الأثر عبر جميع البلدان بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل المدرجة على القائمة الحمراء. وسيسمح هذا السيناريو بالتالي للصندوق بزيادة أثره الإنمائي في البلدان التي تشتد فيها الحاجة إليه.

131- **ولإكمال الصورة، يعرض الجدول 1 أيضا معدلات الرفع المالي ورأس المال لجميع السيناريوهات الخمسة.** وسيظل رأس المال القابل للنشر في نهاية التجديد الثاني عشر للموارد موجبا إلى حد كبير في كل سيناريو، ولا يمثل عائقا. وكما هو بديهي، كلما زادت مساهمات تجديد الموارد، كلما قلت الحاجة إلى الاقتراض، وضمان الحفاظ على معدلات ملائمة للمخاطر. كما أن التجديد الأكبر للموارد يمثل أساسا لاستراتيجية رفع مالي أكثر حكمة. ويشتمل كل سيناريو على مستوى معين من الرفع المالي المطلوب للحفاظ على مستوى لبرنامج القروض والمنح يماثل على الأقل نظيره في دورات تجديد الموارد السابقة. ويتم التعبير عن الرفع المالي من خلال نسبة الدين إلى حصص الملكية التي سيتم الوصول إليها بحلول نهاية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وإجمالي قيمة الديون الجديدة المتوقع أن يقترضها الصندوق في إطار كل سيناريو.

السيناريو 1: سيناريو منخفض جدا

132- **بمستوى منخفض جدا لتجديد موارد الصندوق قدره 900 مليون دولار أمريكي، سينخفض مستوى برنامج القروض والمنح المستدام للصندوق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، إلى مبلغ يتراوح بين 3 مليارات دولار أمريكي و3.3 مليار دولار أمريكي.** وفي هذا السيناريو، لضمان الاستدامة المالية للصندوق، لن يتجاوز الحد الأقصى لمبلغ المنح في إطار القدرة على تحمل الديون الجديد المستدام 145 مليون دولار أمريكي، ولن تزيد المنح العادية عن 50 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بالمستويات التاريخية. وفي هذا السيناريو، سيحتاج الصندوق إلى الاعتماد على الاقتراض للحفاظ على برنامج القروض والمنح، وبالتالي زيادة مخاطر التمويل بشكل كبير. وينتج عن

هذه الزيادة في الرفع المالي أعلى معدل رفع مالي من بين جميع السيناريوهات، حيث سيصل إلى 32 في المائة و33 في المائة بحلول نهاية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسوف تشهد البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا انخفاضا حادا في الموارد الأساسية، ولا سيما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي تعاني من الديون أو تكون في حالة مديونية حرجة عالية. ومن الناحية الأخرى، ستزيد الموارد بشكل متناسب إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، بما يعكس التخصيص النسبي الأعلى من الأموال المقترضة.

السيناريو 2: سيناريو منخفض

133- **في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي، سيتراوح برنامج القروض والمنح المستدام بين 3.15 مليار دولار أمريكي و3.5 مليار دولار أمريكي، أي نفس ما كان عليه في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق عند الطرف الأعلى من النطاق.** وستبلغ قيمة منح إطار القدرة على تحمل الديون المستدام الجديد 340 مليون دولار أمريكي والمنح العادية 50 مليون دولار أمريكي. وسيتطلب هذا السيناريو دينا جديدا يتراوح بين 1.35 مليار دولار أمريكي و1.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يترجم إلى معدل دين/حصص ملكية يتراوح بين 31 في المائة و32 في المائة، مما يعرض الصندوق لمخاطر التمويل لتحقيق برنامج القروض والمنح المتوقع. وسيكون هناك انخفاض في الموارد المتاحة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وعلى وجه الخصوص، ستنخفض مخصصات البلدان منخفضة الدخل بنحو 143 مليون دولار أمريكي. وسيتركز انخفاض الموارد في البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من الديون أو تواجه مخاطر كبيرة بأن تكون في حالة مديونية حرجة، في حين ستستفيد البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من موارد إضافية في معظم خيارات التوزيع المبينة في الملحق الأول.

السيناريو 3: سيناريو منخفض إلى حد ما

134- **في سيناريو التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي، يتراوح برنامج القروض والمنح المستدام بين 3.5 مليار دولار أمريكي و3.8 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة صغيرة مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.** وسيكون الحد الأقصى المستدام لمنح إطار القدرة على تحمل الديون الجديد قدره 450 مليون دولار أمريكي، ويمكن أن تصل المنح العادية إلى 150 مليون دولار أمريكي، ليصل إجمالي مخصصات المنح المستدامة إلى 600 مليون دولار أمريكي. ويتراوح الاقتراض اللازم للحفاظ على هذه المستويات من برنامج القروض والمنح بين 1.25 مليار دولار أمريكي و1.3 مليار دولار أمريكي. وكما يتضح، فإن هذا المبلغ أقل مما كان عليه في السيناريوهين 1 و2: كلما زاد مستوى تجديد الموارد، كلما قلت الحاجة إلى الاقتراض. وعلى النحو المبين في الملحق 1، سينخفض معدل الرفع المالي وفقا لذلك إلى نسبة تتراوح بين 28 في المائة و29 في المائة. وسيزيد التمويل المقدم إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بمقدار 46 مليون دولار أمريكي ليبلغ نفس مستوى التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالنسب المئوية في إطار خيار 1:99 رغم أنه سيظل أقل من في إطار خيار 10:90 (انظر الملحق 1). وستؤدي زيادة تجديد الموارد إلى تركيز المزيد من الموارد في البلدان غير المؤهلة لإطار القدرة على تحمل الديون بينما ستنخفض الموارد المتاحة للبلدان منخفضة الدخل المديونة أو التي تواجه مخاطر كبيرة بأن تكون في حالة مديونية حرجة بمقدار 140 مليون دولار أمريكي مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

السيناريو 4: سيناريو مرتفع إلى حد ما

135- **يفترض هذا السيناريو أن يكون التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.** ويتراوح برنامج القروض والمنح المستدام في

إطار هذا السيناريو بين 4 مليارات دولار أمريكي و4.3 مليار دولار أمريكي. وهذا هو أدنى سيناريو لتجديد الموارد يتيح للصندوق أن يوفر لبلدان إطار القدرة على تحمل الديون التي تكون في حالة مديونية حرجة نفس المستوى الإجمالي للتمويل بالمنح كما في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (600 مليون دولار أمريكي). وسيتيح هذا السيناريو زيادة قدرها 230 مليون دولار أمريكي من الموارد الإضافية للبلدان منخفضة الدخل. وفي الواقع، يزيد حجم إجمالي تمويل الصندوق للبلدان منخفضة الدخل إلى حد كبير ليصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي لكل فترة من فترات تجديد الموارد في هذا السيناريو (مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق). وتزيد الموارد أيضا للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بمقدار 355 مليون دولار أمريكي. ويتراوح الاقتراض اللازم للحفاظ على هذه المستويات من برنامج القروض والمنح بين 1.2 مليار دولار أمريكي و1.25 مليار دولار أمريكي، وينخفض باطراد مع زيادة التمويل من خلال تجديد الموارد. ولن يستطيع الصندوق زيادة مستوى إطار القدرة على تحمل الديون لدعم البلدان الأكثر مديونية فحسب، بل يمكنه أيضا دعم مستوى أعلى من الموارد لفائدة جميع البلدان. وهذا يعني برنامج قروض ومنح أكبر بأثر أكبر وقدرة تمويل أعلى مدعومة بقاعدة رأس مال أقوى، واحتواء معدل الرفع المالي.

السيناريو 5: سيناريو مرتفع

136- **يفترض السيناريو 5 أن يكون التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 42 في المائة مقارنة بهدف تجديد الموارد في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قدره 1.2 مليار دولار أمريكي وأعلى بنسبة 55 في المائة عن التعهدات النهائية المتوقعة.** وفي ظل هذا السيناريو، يمكن أن يقدم الصندوق مستويات غير مسبوقة من التمويل لجميع البلدان، ليصل إلى مستوى برنامج للقروض والمنح يتراوح بين 4.3 مليار دولار أمريكي و4.5 مليار دولار أمريكي. وفي إطار هذا السيناريو، يمكن أن يزيد الصندوق دعمه للبلدان منخفضة الدخل الأكثر مديونية من خلال مستوى مستدام من التمويل بالمنح في إطار القدرة على تحمل الديون يصل إلى حد أقصى قدره 690 مليون دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. كما يمكن أن يواصل الصندوق برنامجا للمنح العادية يصل إلى 150 مليون دولار أمريكي، مما يصل بقدرة إجمالية للتمويل بالمنح قدرها 840 مليون دولار أمريكي. وسيواصل المبلغ المقترض المطلوب في هذه الحالة الانخفاض ليصبح في حدود 1 مليار دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي. وستزيد حصص الملكية في الصندوق من خلال الزيادة في تجديدات الموارد مما يؤدي إلى معدل دين/حصص ملكية يمكن احتوائه ويتراوح بين 25 في المائة و27 في المائة. ويقدم هذا السيناريو حالة واضحة حيث يمكّن التجديد الأعلى للموارد للصندوق أن يركز بشكل أكبر على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيزيد إجمالي حجم التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل زيادة كبيرة ليصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي لكل فترة من فترات تجديد الموارد في هذا السيناريو (1.4 مليار دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر للموارد)، وسيزيد المبلغ المقدم إلى البلدان منخفضة الدخل المديونة المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون بمقدار 55 مليون دولار أمريكي. وهذا هو السيناريو الوحيد الذي يتيح للصندوق أن يضع جانبا رأس مال إضافيا كبيرا، قدره 208 ملايين دولار أمريكي، للقروض الجديدة التيسيرية للغاية - وصولا إلى مظروف إجمالي قدره 1.4 مليار دولار أمريكي من القروض التيسيرية للغاية بالإضافة إلى القروض المدعومة من التدفقات المتأتية من القروض السابقة. وفي جميع السيناريوهات الأخرى، فإن رأس المال الإضافي المتوقع للقروض الجديدة، والذي لا يتم تمويله من خلال التدفقات السابقة ولكن من خلال المساهمات الجديدة في تجديد الموارد، لن يكون كبيرا.

سادسا - الاستنتاجات

137- **يجب معالجة ضعف التقدم وتزايد انعدام الأمن الغذائي، المرتبطين بتغير المناخ والهشاشة، بشكل عاجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.** فلن يؤدي العمل كالمعتاد إلى أن يسهم الصندوق مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو توسيع نطاق تدخلاته العالمية بصورة مجدية.

138- **وعند المضي قدما، يلتزم الصندوق بمضاعفه أثره الإنمائي بحلول عام 2030 وتعزيز استدامته المالية.** ويمثل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أول دورة من ثلاث دورات لتجديد الموارد تسهم في تحقيق هذا الهدف، وهي الوحيدة التي يتوقع أن تنفذ فيها المشروعات بالكامل بحلول عام 2030. ومن شأن زيادة مساهمات تجديد الموارد وإدخال موارد دين إضافية وفقا للسيناريو المرتفع أن تسمح بزيادة أخرى للقيمة مقابل المال في الصندوق من خلال برنامج من القروض والمنح أعلى قيمة لدعم الجهود الدولية للقضاء على الفقر والجوع، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

139- **وفي حين سيظل برنامج القروض والمنح الدعامة الأساسية للدعم الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان إلى جانب تعزيز النهج البرامجي على المستوى القطري، ستُتخذ إجراءات تكميلية إضافية لتوسيع نطاق برنامج العمل الشامل للصندوق وأثره الإنمائي.** وسوف يسرع برنامج تمويل القطاع الخاص النمو الريفي ويخلق فرص عمل للشباب والنساء، بينما ستستخدم المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تمويل المناخ لتعزيز القدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل. وهذه الإجراءات مصممة لتوسيع قاعدة موارد الصندوق، وتوفير قنوات جديدة للدعم وزيادة الأثر الإنمائي.

140- **وسترتكز جهود الصندوق لمضاعفة أثره بحلول عام 2030 وبناء قاعدة مالية مستدامة وسليمة للصندوق على معمارية مالية جديدة.** وستتيح زيادة المساهمات وبدء استخدام موارد إضافية من الدين للصندوق أن يزيد أثره في البلدان منخفضة الدخل، حيث يتركز الفقر وانعدام الأمن الغذائي بشكل متزايد ولا يزالان مرتفعين للغاية، مما يتطلب زيادة الموارد حتى مستوى السيناريو المرتفع. ويرجع ذلك إلى أنه يتعين توجيه قدر كبير من الموارد التيسيرية إلى البلدان منخفضة الدخل أساسا من خلال منح إطار القدرة على تحمل الديون أو الشروط التيسيرية للغاية، لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي السيناريو 5 فقط، تزيد الموارد الموجهة إلى البلدان منخفضة الدخل، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل المدرجة على القائمة الحمراء، ويركز الصندوق حقا على مهمته المتمثلة في الحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي في أشد البلدان احتياجا. وكمثال على زيادة التركيز على هذه البلدان، سيسمح السيناريو 5 للصندوق بتقديم 66 في المائة من الموارد الأساسية إلى البلدان الأفريقية (62 في المائة إلى منطقة جنوب الصحراء)؛ و32 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة (بزيادة قدرها 4 نقاط مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق) و68 في المائة بشروط تيسيرية للغاية.

141- **ووفقا لذلك، تدعو إدارة الصندوق الأعضاء إلى دعم مستوى السيناريو المرتفع للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لتحقيق هذا الهدف الشامل، مع الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق الأثر الإنمائي في البلدان التي تكون في حالة مديونية حرجة إلا من خلال التمويل بالمنح، والذي لا يمكن تمويله إلا من خلال تجديد الموارد الأساسية.** وسيكون تجديد الموارد القوي أساسيا أيضا لاستراتيجية الرفع المالي الناجحة، التي تهدف إلى زيادة التمويل المستدام للتصدي للفقر المدقع في المناطق الريفية لجميع الأعضاء مع التركيز بشكل أساسي على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المختارة. وسيسمح التصنيف الائتماني القوي للصندوق بالوصول إلى قاعدة أكبر من مصادر التمويل بما في ذلك الاقتراض السيادي بشروط أكثر مؤاتاة بحيث يمكن تركيز المزيد من الأموال على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وتوفير موارد إضافية أيضا للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، مما يزيد بدوره من قوة قاعدة الائتمان في الصندوق – وتحقيق دورة تصاعدية قوية.

142- **كما تتطلب مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030 استمرار الإصلاحات الجارية لتمكين الصندوق من العمل على مستوى أعلى.** وتعتمد قدرة الصندوق على تقديم مساهمة أكبر في خطة عام 2030، إلى حد كبير، على وجود الموارد البشرية الكافية واستراتيجية لإدارة المخاطر. وتتمثل الرؤية في انتقال مركز ثقل الصندوق بشكل متزايد إلى الميدان وأقرب إلى المسائل الإنمائية التي يتعين معالجتها حتى يمكن تحقيق نهج برامجي.

وإجمالا، يسير الصندوق على الطريق السليم في إجراء التغييرات اللازمة ويمكن أن يزيد أثره على السكان الفقراء والمهمشين بشكل كبير باستثمارات حاسمة من خلال تجديد الموارد وتنمية القدرات..

143- **وخلال عام 2020، ستستند إدارة الصندوق، من خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إلى هذه السيناريوهات الأولية وستدعم مستوى الطموح الذي ترى أنه ضروري لإحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** وعند القيام بذلك، ستسترشد الإدارة بالمستوى المرغوب من جانب الدول الأعضاء في الصندوق للتمويل بالمنح في إطار القدرة على تحمل الديون وبرنامج القروض والمنح المتفق عليه عند المضي قدما، ومن المتوقع الانتهاء من حزمة تجديد الموارد الكاملة في الوقت المناسب لدورة مجلس المحافظين المقرر عقدها في فبراير/شباط 2021.

إجمالي مخصصات برنامج القروض والمنح، موزعة حسب فئة الدخل

1- تعكس السيناريوهات الواردة أدناه خيارات مختلفة بناء على طلب الدول الأعضاء وتبين لكل سيناريو مالي تقديرا للموارد ذات الصلة لكل فئة دخل للمقترض. وفي كل حالة، تكون السيناريوهات مستدامة ماليا للصندوق ومستندة إلى الافتراضات المالية الواردة في الملحق 2. وتبين التوزيع بين الموارد الأساسية والموارد المقترضة على أساس توزيع قدره 10:90 للبلدان منخفضة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وتوزيع قدره 1:99 للبلدان منخفضة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا باستخدام خيارات للموارد المقترضة قدره 40:60 و50:50 للبلدان منخفضة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (وتعكس نسبة 1 في المائة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الدول الصغيرة المؤهلة لإطار القدرة على تحمل الديون). ولا تهدف هذه التقديرات إلا العمل كدليل للمخرجات المحتملة وسيتم تحديثها على أساس البيانات الجديدة للدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، حيث ستكون البيانات الفعلية لعام 2019 متاحة في تلك المرحلة.

السيناريو 1 - منخفض جدا

السيناريو 1: الموارد الأساسية 90-10	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	المبلغ الإجمالي	%	الأساسية	المقترضة	المبلغ الإجمالي	%
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	106	-	106	4	106	-	106	4
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	773	230	1 003	34	773	192	964	33
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**879**	**230**	**1 109**	**38**	**879**	**192**	**1 070**	**36**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	741	460	1 201	41	741	383	1 125	38
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**1 620**	**690**	**2 310**	**78**	**1 620**	**575**	**2 195**	**74**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	180	460	640	22	180	575	755	26
المجموع	**1 800**	**1 150**	**2 950**	**100**	**1 800**	**1 150**	**2 950**	**100**

السيناريو 1: الموارد الأساسية 99-1	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	106	-	106	4	106	-	106	4
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	773	230	1 003	34	773	192	964	33
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**879**	**230**	**1 109**	**38**	**879**	**192**	**1 070**	**36**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	903	460	1 363	46	903	383	1 286	44
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**1 782**	**690**	**2 472**	**84**	**1 782**	**575**	**2 357**	**80**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	18	460	478	16	18	575	593	20
المجموع	**1 800**	**1 150**	**2 950**	**100**	**1 800**	**1 150**	**2 950**	**100**

السيناريو 2: منخفض

السيناريو 2: الموارد الأساسية 90-10	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	268	-	268	9	268	-	268	9
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	830	200	1 030	33	997	167	830	32
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1098**	**200**	**1 298**	**42**	**1 265**	**167**	**1 098**	**41**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	792	400	1 192	38	1 125	333	792	36
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**1 890**	**600**	**2 490**	**80**	**2 390**	**500**	**1 890**	**77**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	210	400	610	20	710	500	210	23
المجموع	**2 100**	**1 000**	**3 100**	**100**	**3 100**	**1 000**	**2 100**	**100**

السيناريو 2: الموارد الأساسية 99-1	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	268	-	268	9	268	-	268	9
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	830	200	1 030	33	997	167	830	32
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1 098**	**200**	**1 298**	**42**	**1 265**	**167**	**1 098**	**41**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	983	400	1 383	45	1 317	333	983	42
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**2 081**	**600**	**2 681**	**86**	**2 581**	**500**	**2 081**	**83**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	19	400	419	14	519	500	19	17
المجموع	**2 100**	**1 000**	**3 100**	**100**	**3 100**	**1 000**	**2 100**	**100**

السيناريو 3: منخفض إلى حد ما

السيناريو 3: الموارد الأساسية 90-10	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	360	0	360	%11	360	0	360	%11
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	360	-	360	11	360	-	360	11
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	825	200	1 025	31	991	167	825	30
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**1 184**	**200**	**1 384**	**41**	**1 351**	**167**	**1 184**	**40**
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	931	400	1 331	40	1 264	333	931	38
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	**2 115**	**600**	**2 715**	**81**	**2 615**	**500**	**2 115**	**78**
المجموع	235	400	635	19	735	500	235	22

السيناريو 3: الموارد الأساسية 99-1	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	360	-	360	11	360	-	360	11
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	825	200	1 025	31	991	167	825	30
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1 184**	**200**	**1 384**	**41**	**1 351**	**167**	**1 184**	**40**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	1 147	400	1 547	46	1 480	333	1 147	44
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**2 331**	**600**	**2 931**	**87**	**2 831**	**500**	**2 331**	**85**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	19	400	419	13	519	500	19	15
المجموع	**2 350**	**1 000**	**3 350**	**100**	**3 350**	**1 000**	**2 350**	**100**

السيناريو 4: مرتفع إلى حد ما

السيناريو 4: الموارد الأساسية 90-10	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	482	-	482	13	482	-	482	13
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	1 008	180	1 008	31	1 188	180	1 158	30
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1 491**	**180**	**1 491**	**43**	**1 671**	**180**	**1 641**	**43**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	1 164	360	1 164	40	1 524	360	1 464	38
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**2 655**	**540**	**2 655**	**83**	**3 195**	**540**	**3 105**	**81**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	295	360	295	17	655	360	745	19
المجموع	**2 950**	**900**	**2 950**	**100**	**3 850**	**900**	**3 850**	**100**

السيناريو 4: الموارد الأساسية 99-1	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	482	-	482	13	482	-	482	13
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	1 008	180	1 008	31	1 188	180	1 158	30
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1 491**	**180**	**1 491**	**43**	**1 671**	**180**	**1 641**	**43**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	1 439	360	1 439	47	1 799	360	1 739	45
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**2 929**	**540**	**2 929**	**90**	**3 469**	**540**	**3 379**	**88**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	21	360	21	10	381	360	471	12
المجموع	**2 950**	**900**	**2 950**	**100**	**3 850**	**900**	**3 850**	**100**

السيناريو 5: مرتفع

السيناريو 5: الموارد الأساسية 90-10	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	555	-	555	13	555	-	555	13
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	1 197	150	1 197	32	1 347	150	1 322	32
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1 751**	**150**	**1 751**	**46**	**1 901**	**150**	**1 876**	**45**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	1 309	300	1 309	39	1 609	300	1 559	38
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**3 060**	**450**	**3 060**	**85**	**3 510**	**450**	**3 435**	**83**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	340	300	340	15	640	300	715	17
المجموع	**3 400**	**750**	**3 400**	**100**	**4 150**	**750**	**4 150**	**100**

السيناريو 5: الموارد الأساسية 99-1	التجديد الثاني عشر للموارد: 40/60				التجديد الثاني عشر للموارد: 50/50			
	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة	الأساسية	المقترضة
البلدان منخفضة الدخل-المؤهلة لمنح إطار القدرة على تحمل الديون	555	-	555	13	555	-	555	13
البلدان منخفضة الدخل-الأخرى	1 197	150	1 197	32	1 347	150	1 322	32
المجموع للبلدان منخفضة الدخل	**1 751**	**150**	**1 751**	**46**	**1 901**	**150**	**1 876**	**45**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	1 624	300	1 624	46	1 924	300	1 874	45
مجموع البلدان منخفضة الدخل+البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**3 375**	**450**	**3 375**	**92**	**3 825**	**450**	**3 750**	**90**
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	25	300	25	8	325	300	400	10
المجموع	**3 400**	**750**	**3 400**	**100**	**4 150**	**750**	**4 150**	**100**

افتراضات النموذج المالي

1- تمشيا مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وضعت الافتراضات المالية على أساس توقعات تدفقات نقدية متحفظة وواقعية لتجنب تعريض الاستدامة المستقبلية للخطر أو المبالغة في تقدير الموارد المتاحة. ومن المهم تسليط الضوء على أنه سيتعين تنقيح الافتراضات بشكل منتظم لإدراج ديناميات تكوين الحافظة وجودتها، والتي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال والمتغيرات الرئيسية التي تؤثر على القدرة التمويلية للصندوق، مثل التحصيل الفعال للمساهمات وتوافر التمويل وتطور معدلات الصرف.

	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق				
	السيناريو 1 منخفض جدا	السيناريو 2 منخفض	السيناريو 3 منخفض إلى حد ما	السيناريو 4 مرتفع إلى حد ما	السيناريو 5 مرتفع
خط أساس تجديد الموارد المستدام (مليار دولار أمريكي) (بدون عنصر المنح في القروض الميسرة من الشركاء)	0.9	1.1	1.3	1.5	1.7
التعويضات السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون	السعي إلى خط أساس لتجديد الموارد المستدام قدره 93 مليون دولار أمريكي				
السيولة	الحد الأدنى لمتطلبات السيولة محدد بنسبة 60 في المائة من إجمالي التدفقات الخارجية السنوية				
منح إطار القدرة على تحمل الديون الجديد	145	340	450	600	690
المنح العادية	50	50	150	150	150
الاعتبارات المتعلقة بتخصيص الموارد	- نفس قائمة البلدان التي تحصل على تمويل من الصندوق في التجديد الحادي عشر للموارد - أحدث تقييم متاح للقدرة على تحمل الديون (نوفمبر/تشرين الثاني 2019) - مراعاة ترتيبات إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان التي تعاني من الديون أو تكون في حالة مديونية حرجة أو متوسطة - تظل متغيرات وأسس ومعاملات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء دون تغيير - قيم متغيرات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هي نفس متغيرات السنة 1 من التجديد الحادي عشر للموارد - الحفاظ على منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بنفس القواعد للحد الأدنى والأقصى لتخصيصات البلدان، وضمان أقصى مستوى مستدام لإطار القدرة على تحمل الديون الجديد وكذلك الاستدامة المالية للصندوق؛ وبالتالي، أجريت التخصيصات باستخدام نهج مجمع من أجل ضمان معدلات فئة الدخل المطلوبة دون تطبيق القيمة المضافة للسوق.				